اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/GRID/2005/3
1 July 2005
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

05-0400

تصدير

إيمانا من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بأهمية قطاع الزراعة في الدول العربية، بما يمثله من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، وأهمية الصادرات الزراعية للاقتصادات العربية، أعدت هذه الدراسة لمتابعة التطورات في المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية، وإظهار وجهة نظر كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وتحليل الآثار المترتبة على نتائج تلك المفاوضات على الدول العربية.

وتأتي قضايا الزراعة وهي: الدعم المحلي، ودعم الصادرات للمزارعين في الدول المتقدمة، وما أدى ذلك إلى تشوهات في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، وكذلك التعرفة الجمركية المرتفعة التي تمثل حاجزا كبيرا أمام صادرات المنتجات الزراعية من الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وهي على قمة الأولويات في المفاوضات الحالية، وتمثل ركنا أساسيا في إطار العمل الجديد الذي جاء تحت اسم "صفقة تموز/يوليو" والتي تم التوصل إليها بعد فشل مؤتمر كانكون وتداعيات ذلك على توقف المفاوضات.

تناولت هذه الدراسة مناقشة متأنية لقضايا الزراعة في التجارة العالمية وتأثيرها على الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية العربية. وشارك في إعدادها، إلى جانب فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية في الإسكوا، كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي ساهمت بالفصل الثالث والسيد علاء حجازي، الباحث في قضايا منظمة التجارة العالمية، الذي ساهم بالفصل الأول والجزء الأول من الفصل الرابع. ويسر الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تتقدم لكل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والسيد علاء حجازي بالشكر على مساهمتهما.

وفي النهاية أتمنى أن يستفيد من هذه الدراسة السادة متخذو القرار في الدول العربية، والمفاوضون التجاريون، والباحثون.

والله الموفق.

مرفت تلاوي
الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
ملخص تنفيذي ..... ط
مقدمة ١

الفصل

أولا- النتائج التي تمخضت عنها جولة أوروغواي في مجال الزراعة ٣

ألف- تعهدات الدول الأعضاء بالنسبة لاتفاقية الزراعة ٣
باء- رصد التقدم في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء ١٠

ثانيا- تطور المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية ٢٢

ألف- بداية المفاوضات في عام ٢٠٠٠ ..... ٢٢
باء- المفاوضات بشأن الزراعة في إطار برنامج عمل الدوحة ٢٣
جيم- ما بعد كانكون - مفاوضات عام ٢٠٠٤ ..... ٣١
دال- الإطار الجديد لطرق المفاوضات - صفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤ ..... ٣٢

ثالثا- واقع التجارة الزراعية العربية ٣٩

ألف- مساهمة القطاع الزراعي في اقتصادات الدول العربية ٣٩
باء- العوامل المؤثرة على تطور الإنتاج الزراعي العربي ٤١
جيم- تطور أداء الصادرات الزراعية العربية ٤٢
دال- الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية ٤٤
هاء- عوائق النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية ٤٧

رابعا- الآثار المتوقعة لمفاوضات الزراعة بشأن نفاذ الصادرات الزراعية العربية ٥٣

ألف- دور مفاوضات الزراعة في تحسين فرص نفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية ٥٣
باء- دور اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية في تعزيز فرص الصادرات الزراعية العربية ٦٥

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات ٧٨

ألف- الاستنتاجات ٧٨
باء- التوصيات ٧٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

١- الحصص التعريفية المستخدمة، ١٩٩٥-٢٠٠١ ..... ٥
٢- مقارنات في مستويات التعريفة في عدد من الدول المتقدمة..... ١٢
٣- القمم التعريفية في عدد من الدول المتقدمة..... ١٢
٤- الحصص التعريفية: معدل الاستيفاء، ١٩٩٥-٢٠٠١..... ١٤
٥- استخدام آلية الوقاية الخاصة من قبل الدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١..... ١٥
٦- دعم الصندوق الأصفر (AMS) في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي..... ١٦
٧- متوسط الإنفاق السنوي لدعم الصادرات، ١٩٩٥-١٩٩٩..... ١٩
٨- نسبة مساهمة الصادرات الزراعية للدول النامية في إجمالي الصادرات الزراعية، ١٩٩٠-١٩٩٩..... ٢١
٩- دعم الزراعة في دول منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦-٢٠٠٣ ..... ٢٥
١٠- فئات أشكال الرسوم الجمركية غير القيمية..... ٣٦
١١- الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢..... ٤٠
١٢- الإنتاج العربي من أهم المجموعات المحصولية للعام ٢٠٠٢ ..... ٤١
١٣- الإنتاج العربي من المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية لعام ٢٠٠٢ ..... ٤٢
١٤- تطور قيم الصادرات العربية الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢ ..... ٤٣
١٥- الصادرات الزراعية العربية من المجموعات السلعية الرئيسية حسب القيمة للفترة ١٩٩١-٢٠٠٢..... ٤٥
١٦- متوسط التعريفة الجمركية المربوطة على بعض المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة..... ٤٨
١٧- المؤشرات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان..... ٥٦
١٨- مؤشرات الدعم المحلي في الاتحاد الأوروبي ونسبة مساهمة الدعم في القيمة الإجمالية للإنتاج..... ٦٢
١٩- اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية ٦٦
٢٠- الإعفاءات المترتبة للمنتجات الزراعية العربية بموجب اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية..... ٦٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢١- صادرات بعض الدول العربية الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣ ..... ٦٩

٢٢- أمثلة لإعفاءات في التجارة الزراعية تعهد بها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقيات الشراكة ٧١

قائمة الأطر

١- الفقرتان ١٣ و١٤ من إعلان الدوحة الوزاري، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ..... ٢٤

٢- مثال توضيحي لحساب المكافئ القيمي باستخدام طريقتي متوسط القيمة والسعر العالمي ٥٩

المرفقات

الأول- مدى تأثير الربط النهائي للرسوم "غير القيمية" الزراعية في جداول منظمة التجارة العالمية ٨١

الثاني- الرسوم الجمركية غير التعريفية على المنتجات الزراعية ٨٣

الثالث- اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزارعية والغذائية والتي قد تشكل معوقات غير جمركية ٨٥

المراجع ٨٧

ملخص تنفيذي

بعد مرور عشرة أعوام على إنشاء منظمة التجارة العالمية ودخول اتفاقياتها حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، وانطلاق جولة جديدة من المفاوضات في أعقاب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والذي كان قد عقد في الدوحة، قطر، من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١، وفشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في كانكون من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣، كان لا بد من وقفة قصيرة بالنسبة للدول النامية - بما فيها العربية - لتقويم ما تم تنفيذه من اتفاقيات وتعهدات خاصة من جانب الدول المتقدمة في مجال الزراعة.

تناولت هذه الدراسة قضايا الزراعة في المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية وركزت على قضية هامة وهي النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية العربية من خلال التعرف على واقع المفاوضات الجارية في المنظمة بشأن القضايا الزراعية، ووجهات نظر الدول المتقدمة والدول النامية، وتحليل واقع التجارة الزراعية العربية والاتفاقيات التي عقدتها دول عربية مع الاتحاد الأوروبي من أجل تنمية الصادرات الزراعية العربية إلى أسواق الاتحاد وإيضاح المعوقات التي تواجهها. كما تناولت تقديم إطار عام لاستقراء آفاق المستقبل فيما يتعلق بالتجارة الزراعية العربية وذلك في إطار ما يحدث حاليا على الساحة العالمية من تطورات.

أقرت جولة أوروغواي الاتجاه نحو إصلاح السياسات الزراعية في الدول الأعضاء والذي يقوم على دعامتين: الأولى، إزالة الحواجز والتشوهات التجارية، والثانية تشجيع اتباع سياسات غير مرتبطة بالإنتاج، أي سياسات غير ذات أثر اختلالي أو تشويهي على التجارة الدولية في المنتجات الزراعية. وانطلقت في الدوحة عام ٢٠٠١ جولة مفاوضات جديدة تهدف إلى استكمال بناء القواعد التي تحكم التجارة في السلع الزراعية، وتبنى المفاوضات الحالية على المادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة والتي تنص على مراجعة الاتفاقية في نهاية فترة التنفيذ.

وضعت اتفاقية الزراعة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية أسسا يتم بناء عليها تقديم دعم الصادرات، وقد نصت الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير خلافا للأحكام الخاصة الواردة في الاتفاقية. والتزمت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية بالتخفيض لكل الكميات المستفيدة من دعم التصدير، والمبالغ المالية المخصصة للدعم إضافة إلى القيام بعملية التعرفة التي تكفل تحويل القيود غير التعريفية إلى تعريفية ومن ثم إخضاعها للتخفيض بنسب متفاوتة بين الدول المتقدمة والنامية. وكان من المفترض أن تسفر عملية التعرفة عن تحسين فرص النفاذ إلى أسواق الدول التي قامت بها، أي أن تكون الحماية بعد عملية التعرفة أقل من الحماية قبلها، ولكن هذا الاستنتاج كان مجافيا للواقع حيث كان التحسن في فرص النفاذ محدودا.

وتبين أنه وعلى الرغم من تنفيذ الدول لالتزاماتها في مجال النفاذ إلى الأسواق، إلا أن أسلوب التخفيض للتعريفات الذي اتبع لم ينتج عنه تخفيضات جوهرية، حيث استمرت القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية سمات أساسية لهيكل التعريفات الزراعية في الدول المتقدمة. كما أتاح أسلوب التخفيض الخطى الذي تم انتهاجه في جولة أوروغواي قدرا كبيرا من المرونة في تخفيض التعريفات الجمركية مما أتاح لبعض الدول الأعضاء الاستمرار في حماية السلع الحساسة عن طريق إجراء تخفيض بنسب أقل عليها، وإجراء تخفيض أكبر على السلع الأقل أهمية، بما يؤدي إلى استيفاء النسبة المتوسطة المتفق عليها.

وصاحب عملية التعرفة اللجوء إلى تخصيص حصص تعريفية لضمان الحد الأدنى من النفاذ إلى الأسواق، إلا أنه نظرا لوجود العديد من الصعوبات الإدارية، تبينت محدودية الأثر الإيجابي المأمول

من أنظمة الحصص والمتمثل في خلق فرص للنفاذ كما يظهر في انخفاض معدل استيفاء الحصص الذي كان بحدود ٦٠ في المائة خلال فترة التنفيذ، وهو ما يعني أن هذه الحصص كانت بمثابة آلية لاستمرار الحماية وانغلاق الأسواق أمام المنتجات التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، والتي لم تستطع النفاذ خارج الحصص لعدم استيفاء الحصص بالأساس.

ومما يزيد الوضع تعقيدا ما يسمى بآليات الوقاية الخاصة التي صممت في اتفاقية الزراعة حتى تتمكن الدول التي قامت بعملية التعرفة من مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق المحلية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان من أكبر المستخدمين لهذه الآلية حيث مثل استخدام الآلية في حالتي الاضطرابات السعرية والكمية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ من قبل تلك الدول، حوالي ٧٠ في المائة من مجموع الحالات خلال الفترة المذكورة.

وفي جانب تخفيض الدعم المحلي، تبين وجود العديد من الثغرات التي اشتملت عليها اتفاقية الزراعة وأدت إلى عدم تحقيق تقدم ملموس بشأن تخفيض الدعم المحلي وبقيت مستويات الدعم المشوه للتجارة شبه ثابتة خلال فترة التنفيذ مع قيام الدول المتقدمة بزيادة الدعم المفتوح في إطار البرامج المستثناة من التخفيض.

أما في جانب دعم الصادرات، فقد أظهرت الدراسة زيادة الدعم المقدم عن المستويات الملتزم بها نتيجة لضعف القواعد وعدم تمثيل فترة الأساس للمستويات الحقيقية للدعم التي شهدت مستويات غير مسبوقة من الدعم، بالإضافة إلى عدم وجود قواعد كافية لتحكم أشكال دعم الصادرات المتنوعة كبرامج ائتمان التصدير.

كما استعرضت الدراسة التطورات في جولة المفاوضات منذ إعلان الدوحة الوزاري في عام ٢٠٠١ ومرورا بالتحضيرات للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في كانكون في المكسيك عام ٢٠٠٣ ومجريات المؤتمر ودواعي الفشل الذي مني به، ثم قدمت رصدا للتطورات لمرحلة ما بعد كانكون ومرورا بالإطار الجديد لطرق المفاوضات أو ما يعرف بصفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤ مع تقديم تحليل لما اشتمل عليه الإطار الخاص بالزراعة ورؤية استشراقية لمستقبل تلك المفاوضات.

وخلصت الدراسة الى أن صفقة تموز/يوليو، والتي لم يتم فيها تحديد شكل الصيغة (متغيراتها ومعاملاتها) التي سيتم على أساسها تخفيض الدعم والتعرفة الجمركية مما يترك شكل الصيغة ومعاملاتها قيد المفاوضات، وهي ما لم يتم التوصل إلى اتفاقية بشأنها حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة. كل ذلك يعطي إشارة إلى أن المفاوضات على برنامج عمل الدوحة فيما يتعلق بالزراعة لن تكون في المؤتمر الوزاري القادم وهو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ولكن هناك أمل في الوصول إلى بعض النتائج في عام ٢٠٠٧. وقد تصل فترة المفاوضات على برنامج عمل الدوحة إلى ست سنوات.

وإلى جانب القضايا الرئيسية الثلاث للزراعة والخاصة بالدعم المحلي ودعم الصادرات وارتفاع معدلات التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة على الواردات من المنتجات الزراعية من الدول النامية، وجهت الدراسة الانتباه إلى عوائق متنوعة للنفاذ إلى الأسواق كالتعبئة وشكل العبوات، والجوانب الخاصة بالبيئة، وأسعار الدخول، وقضايا المواصفات الفنية وإجراءات الصحة والصحة النباتية، وغيرها. وتوقعت الدارسة أنه حتى إذا ما تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على القضايا الثلاث الرئيسية للزراعة، فإن العوائق الأخرى ستكون موضع خلاف ما بين الدول، وهو ما يعطي انطباعا بأن المتوقع تنفيذه سيكون ضئيلا جدا. وبالتالي تحذر الدراسة من الإفراط في الآمال التي يمكن تحقيقها لتدفق الصادرات الزراعية من الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

وللوصول إلى التوصيات التي اشتملت عليها الدراسة، تم تناول نفاذ الصادرات الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة كحالة دراسة من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية التي دخلت العديد من الدول العربية طرفا فيها، وتم تحليل دورها في زيادة فرص نفاذ السلع الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية. وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول العربية تحمل بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية العربية. ومن غير المتوقع أن يكون لتلك الاتفاقيات دور كبير في زيادة القدرة التصديرية الزراعية للدول العربية إلى الأسواق الأوروبية لعدد من الاعتبارات والمعوقات الفعلية والتي تمت مناقشتها والتي تجعل من الهامش التفضيلي لتلك الاتفاقيات وهما أكثر منه واقعا.

كما توقعت الدراسة أن يحصل اتجاه قوي نحو إبرام اتفاقيات ثنائية بين الدول النامية ودول متقدمة، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات التي تم إبرامها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما زادت وتيرة هذه الاتفاقيات، فإنها سوف تؤثر تأثيرا مباشرا على قضايا منظمة التجارة العالمية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف، كما ستؤثر أكثر على التجارة الإقليمية. إن أمرا كهذا سوف يلقي بظلاله على مفاوضات النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية. ولذلك توصي الدراسة الدول النامية ومن بينها الدول العربية بالاستمرار في المفاوضات وبكثافة، لأن إحراز أي تقدم - ولو بسيط - سيساهم في تخفيف مشاكل الزراعة، سواء في التأثير على الأسواق العالمية أو النفاذ إلى الأسواق. ومن جانب آخر، نبهت الدراسة الدول العربية إلى أهمية "التكامل الإقليمي العربي" بصفته السبيل الأكثر أمانا وبأنه يؤدي إلى تنمية المنطقة بأكملها.

مقدمة

جاءت اتفاقية الزراعة التي تم التوصل إليها خلال جولة أوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤) لتمثل منعطفا هاما على صعيد التجارة العالمية في السلع الزراعية. فعلى الرغم من وجود مبادئ تحكم حركة النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف كالأسواق المفتوحة، وعدم التمييز والمنافسة الكاملة، إلا أن التجارة في المنتجات الزراعية قبل انتهاء جولة أوروغواي لم تحظ بأي اهتمام ولم تطبق عليها هذه المبادئ، بل على العكس، اتسمت بوجود الحواجز الكمية، والأساليب التمييزية، ودعم الصادرات. وكانت مفاوضات جولة أوروغواي هي المرة الأولى التي يتم فيها تناول التجارة في السلع الزراعية، ومحاولة تطبيق المبادئ التي تحكم حركة التجارة في السلع الصناعية على هذا القطاع الحيوي لمعظم الدول النامية، وعقب العديد من المحاولات التي لم تكلل بالنجاح في جولات تجارية سابقة.

وقررت الأطراف الأعضاء في اتفاقية الغات في بداية جولة أوروغواي بدء التفاوض بهدف "إنشاء نظام عادل للتجارة في المنتجات الزراعية، يستند إلى قوى السوق". وبناء عليه اتفقت الدول الأعضاء على أن تهدف المفاوضات إلى وضع أنظمة أكثر فاعلية مساندة لعمليات الإصلاح، وتحقيق تخفيضات في التعريفات ومستويات الحماية من أجل القضاء على التشوهات التجارية. كما اتفقت الدول الأعضاء على أن تأخذ الدول المتقدمة في الاعتبار الاحتياجات والأوضاع الخاصة للدول النامية، من خلال تحسين فرص وشروط النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة للدول النامية والأقل نموا، وتشجيع عملية تنويع الإنتاج بما يساعد على ترك زراعة المحاصيل غير المشروعة. كما تم الاتفاق على مراعاة الاهتمامات غير التجارية (non-trade concerns) مثل الأمن الغذائي والتنمية الريفية والبيئة، والحد من الآثار السلبية على الدول الأقل نموا والدول المستوردة الصافية للغذاء.

وبعد مرور عشرة أعوام على صدور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ودخولها حيز التنفيذ وانطلاق جولة جديدة من المفاوضات في أعقاب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عام ٢٠٠١، والتي أطلق عليها "برنامج عمل الدوحة"، كان لا بد من وقفة قصيرة بالنسبة للدول النامية - بما فيها العربية - لتقييم ما تم تنفيذه من اتفاقيات وتعهدات خاصة من جانب الدول المتقدمة قبل الاستمرار في عملية التفاوض.

ومن المعروف أن هناك غموضا كبيرا يكتنف قضايا الزراعة منذ انتهاء جولة أوروغواي وحتى انطلاق جولة المفاوضات الحالية، من وجهة نظر الدول النامية، مع ملاحظة افتقار المكتبة العربية إلى دراسات باللغة العربية تزيل جانبا من الغموض المحيط بقضايا الزراعة وترشد المفاوض العربي في رسم أولوياته التفاوضية في مفاوضات الزراعة.

ويلاحظ أن الدول المتقدمة لا زالت متمسكة بأسلوب الحمائية والذي يتمثل في تعريفة جمركية مرتفعة على الواردات الزراعية من الدول النامية. كما أنها لا زالت تماطل في المفاوضات على تخفيض كل من الدعم المحلي ودعم الصادرات الزراعية. وذلك كله ضد الإنتاج الزراعي في الدول النامية، وهو ما يعني التأثير المباشر على المنتجين الزراعيين والعمالة في هذا القطاع الحيوي.

إن هذه الدراسة معنية بقضية هامة وهي النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية العربية، لذا فهي تهدف إلى التعرف إلى واقع المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية على القضايا الزراعية، ووجهة نظر الدول المتقدمة والدول النامية. وتهدف الدراسة كذلك إلى تحليل واقع التجارة الزراعية العربية والاتفاقيات التي عقدتها دول عربية مع الاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع الصادرات الزراعية العربية

إلى دول الاتحاد، كما تهدف الدراسة إلى تقديم إطار عام لاستقراء آفاق المستقبل فيما يتعلق بالتجارة الزراعية العربية وذلك في إطار ما يحدث على الساحة العالمية من تطورات.

ولتحقيق الأهداف السابقة، فقد اعتمدت الدراسة على المراجع الدولية والإقليمية والمحلية لعرض المناقشات الواردة فيها. وتتناول هذه الدراسة خمسة فصول، حيث يتناول الفصل الأول منها النتائج التي تمخضت عنها جولة أوروغواي بالنسبة للزراعة ومدى تقيد الدول الأعضاء بتنفيذها؛ أما الفصل الثاني فقد تناول موضوع تطور المفاوضات على قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية؛ وناقش الفصل الثالث واقع التجارة الزراعية العربية والمعوقات التي تواجهها وتلاه الفصل الرابع الذي وضح الآثار المتوقعة لمفاوضات الزراعة على النفاذ للصادرات الزراعية العربية واستعرض دور اتفاقيات الشراكة الأوروبية في تعزيز فرص الصادرات الزراعية العربية، وذكرت أخيرا الاستنتاجات والتوصيات في الفصل الخامس.

أولا- النتائج التي تمخضت عنها جولة أوروغواي في مجال الزراعة

ألف- تعهدات الدول الأعضاء بالنسبة لاتفاقية الزراعة

أقرت جولة أوروغواي الاتجاه نحو إصلاح السياسات الزراعية في الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز والتشوهات التجارية، وتشجيع سياسات غير مرتبطة بالإنتاج أي سياسات غير ذات أثر اختلالى أو تشويهي على التجارة الدولية في المنتجات الزراعية.

تبنى المفاوضات الحالية بشأن الزراعة على نص المادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة والتي تشير إلى مراجعة الاتفاق في نهاية فترة التنفيذ، وبسبب انطلاق جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في أعقاب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عام ٢٠٠١، فقد دخلت مفاوضات الزراعة في نطاق جولة المفاوضات الجديدة وأصبحت تهدف إلى استكمال بناء القواعد التي تحكم التجارة في السلع الزراعية. وفي هذا الصدد، من المفيد في البداية التعرف إلى القواعد الحالية التي أرستها جولة أوروغواي، واستعراض التقدم في تنفيذ الالتزامات، لتحديد مواطن الخلل أو العمل التي ينبغي التركيز عليها في جولة المفاوضات الحالية، لتوفر الإطار المستقبلي السليم للتجارة في السلع الزراعية، ذلك الإطار الذي يساعد على تعزيز فرص نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة والتي تعتبر في حكم المغلقة في الوقت الحالي.

١- نطاق تطبيق اتفاقية الزراعة

تطبق أحكام اتفاقية الزراعة على المنتجات الواردة في الفصول من ١ إلى ٢٤ من النظام المنسق لوصف السلع الأساسية[(١)]، مع استبعاد الأسماك والمنتجات السمكية حيث تخضع للقواعد المنظمة للسلع غير الزراعية. وتتضمن المنتجات التي تشملها الاتفاقية كلا من: الأعشاب والجذور النباتية، والفواكه ومنتجاتها، والخضر ومنتجاتها، والبهارات، والحبوب بأنواعها ومنتجاتها، والبذور، والأصماغ، والحيوانات الحية، واللحوم والدواجن ومنتجاتها، والشحوم والدهون والزيوت ومنتجاتها، والمصنعات الغذائية، والسكر ومنتجاته، والمشروبات والكحوليات، والتبغ. ويضاف إلى المنتجات السابقة بعض البنود الخاصة غير الواردة في الفصول من ١ إلى ٢٤ وهي: القطن، والكتان، والصوف، والحرير الخام وفضلاته، والجلود، والفراء، ومنتجات السوربيتول والمانيتول، والزيوت العطرية، والمواد الزلالية.

٢- تعهدات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية الزراعة

تنظم مواد اتفاقية الزراعة نفاذ المنتجات المتضمنة في الاتفاق إلى الأسواق سواء على المستوى التصديري أو الاستيرادي. وتتضمن أحكام الاتفاقية قواعد ملزمة بشأن:

---

(١) إن النظام المنسق لتوصيف وترقيم السلع الذي يشار إليه اختصارا "بالنظام المنسق Harmonized System" هو نظام عالمي لتوصيف وترقيم السلع متعدد الأغراض ومحكوم باتفاقية دولية تحت مظلة منظمة الجمارك العالمية. وتستخدم النظام حاليا ١٧٧ دولة كأساس لأنظمة التعريفة الجمركية فيها بالإضافة إلى أنه يغطي حوالي ٩٨ في المائة من البضائع الداخلة في التجارة العالمية والتي يجري تصنيفها بموجب هذا النظام. وبموجب النظام المنسق تقع المجموعات السلعية في ٢١ مجموعة كلية تسمى كل منها جزءا (section) ويقسم كل منها إلى عدد من الفصول حسب تنوع السلع داخل المجموعة الواحدة. فمثلا تقع المنتجات الزراعية في الأجزاء الأربعة الأولى من النظام وتضم الفصول من ١ إلى ٢٤، ويضم الفصل الأول الحيوانات الحية فيما يشتمل الفصل ٢٤ على منتجات التبغ وبدائلها، أما المنتجات التعدينية فتقع في الجزء الخامس وتغطي الفصول من ٢٥ وحتى ٢٧وهكذا لجميع المنتجات الداخلة في التجارة الدولية. المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية: http://www.wcoomd.org.

(أ) النفاذ إلى الأسواق ويتضمن

(١) التعريفات الجمركية؛
(٢) الحصص التعريفية؛
(٣) تدابير الوقاية وكيفية تطبيقها لحماية السوق المحلي من الزيادة المفاجئة في الواردات؛
(٤) شركات الاتجار الحكومي المستوردة للمنتجات الزراعية.

(ب) الدعم المحلي وأشكاله

(١) الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأصفر؛
(٢) الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأزرق؛
(٣) الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر؛
(٤) دعم الحد الأدنى (De Minimus) المسموح به؛
(٥) الدعم المحلي المسموح به للدول النامية فقط.

(ج) الالتزامات الخاصة بتنافسية التصدير من حيث

(١) الدعم المالي للصادرات؛
(٢) منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات؛
(٣) المعونات الغذائية؛
(٤) إئتمانات التصدير؛
(٥) الضرائب المفروضة على الصادرات؛
(٦) شركات الاتجار الحكومي العاملة في مجال التصدير.

(د) الإخطارات ومبدأ الشفافية

وستتناول أدناه هذه المحاور بالتفصيل على النحو التالي:

(أ) النفاذ إلى الأسواق

(١) التعريفات الجمركية

بنهاية جولة أوروغواي التزمت كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل التدابير غير التعريفية المطبقة على السلع الزراعية إلى تعريفات جمركية، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا عملية التعرفة (tariffication). وتشمل العوائق غير التعريفية[٢]: القيود الكمية على الواردات، والرسوم المتغيرة على الواردات، وأسعار الاستيراد الدنيا، وتراخيص الاستيراد التقديرية، والتدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، والقيود الطوعية على الصادرات، والتدابير الحدودية غير الرسوم الجمركية العادية. وبعد إتمام عملية التعرفة، تم الاتفاق على إخضاع كافة التعريفات إلى نسبة تخفيض تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية. حيث التزمت الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها الجمركية بنسبة ٣٦ في المائة في المتوسط وعلى جميع المنتجات، وبنسبة ١٥ في المائة كحد أدنى لكل منتج

(٢) منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤).

خلال فترة تنفيذ مدتها ٦ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٠). أما الدول النامية فحصلت على معاملة خاصة وتمييزية تمثلت في متوسط خفض بنسبة ٢٤ في المائة خلال ٩ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤) وبشرط وجود حد أدنى من التخفيض قدره ١٠ في المائة لكل منتج.

(٢) الحصص التعريفية

نتج عن عملية التعرفة التي قام بها عدد من الدول إيجاد مستويات مرتفعة من التعريفات، ولمحاولة الحد من تأثير تلك العملية، التزمت كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي قامت بعملية التعرفة بالسماح بحد أدنى من النفاذ إلى أسواقها بشكل حصص تعريفية ((Tariff Rate Quotas (TRQs)، وذلك على النحو التالي:

أ- الالتزام بالسماح بدخول حصة تعادل ٣ في المائة من متوسط حجم الاستهلاك المحلي خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨، على أن تصل في نهاية فترة التنفيذ إلى ٥ في المائة ويطبق عليها مستوى من التعريفة يقل عن التعريفات المطبقة خارج الحصة؛

ب- الالتزام بالاحتفاظ بحجم النفاذ الخاص بالحصص التي تعدت نسبة ٥ في المائة الاستهلاك المحلي خلال فترة الأساس، والعمل على زيادتها، مع الأخذ في الاعتبار الالتزامات الخاصة بالدعم التصديري.

ويبلغ إجمالي عدد الحصص التعريفية التي التزمت بها بعض الدول الأعضاء ١ ٤٢٥ حصة وهناك ٤٣ دولة في المنظمة لديها التزامات تتعلق بالحصص التعريفية أبرزها: الاتحاد الأوروبي، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن أهم المنتجات التي تخضع للحصص التعريفية: الخضروات والفواكة (٣٧٠ حصة)، واللحوم (٢٥٨ حصة)، والحبوب (٢٢٦ حصة)، ومنتجات الألبان (١٨٣حصة)[٣]. ويوضح الجدول التالي عدد الحصص التعريفية المستخدمة بالفعل (applicable)، ويلاحظ كثافة استخدامها من قبل الدول التي لديها حصص تعريفية، واقتراب معدلات الاستخدام الفعلي من العدد الكلي للحصص التعريفية.

الجدول ١- الحصص التعريفية المستخدمة، ١٩٩٥-٢٠٠١

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد الحصص التعريفية المستخدمة	١ ٢٥٩	١ ٢٧٣	١ ٣٦٧	١ ٣٦٤	١ ٣٧٦	١ ٣٦٥	١ ٣٧٧

المصدر: WTO Document: TN/AG/S/6.

(٣) آلية الوقاية الخاصة

في إطار تحفيز وتشجيع الدول للتحول من القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، تم السماح للدول التي قامت بعملية التعرفة باستخدام آلية خاصة للوقاية (Special Safeguard Mechanism) وتم النص عليها في المادة (٥) من الاتفاقية، حيث تجيز هذه المادة للدول القيام بفرض رسوم وقائية في حالتين:
الأولى: الزيادة المفاجئة من الواردات الزراعية من بعض المنتجات الزراعية (تم تحديدها في جداول الالتزامات لكل دولة).

(٣) WTO documents: G/AG/NG/S/8 and G/AG/NG/S/8/Rev.1.

الثانيــة: انخفــاض مســتوى الأســعار مــن منــتج معــين بشــكل يهــدد الســوق المحليــة. ولتقــدير هــذا الانخفاض يتم الاسترشاد بالسعر المرجعي للمنتج المعني خلال الفترة التي استند إليها الاتفاق (١٩٨٦-١٩٨٨). والسعر المرجعي المستخدم لأعمال أحكام هذه الفقرة هو متوسط قيمة الوحدة من المنتج المعين بسعر تسليم ميناء الوصول CIF، أو السعر الملائم من حيث نوعية المنتج ومرحلة تصنيعه. وسيتم تفصيل هذا المفهوم لاحقا عند الحديث في الفصل الأخير عن المعوقات في الأسواق الأوروبية.

وقد تم النص على استثناء الدول التي لم تكن تطبق قيودا غير تعريفية من الاستفادة من هذه الآلية، كما تم حرمان الدول المنضمة حديثا إلى منظمة التجارة العالمية من الاستفادة من هذه الآلية حيث تم النص عليها صراحة في بروتوكولات انضمام هذه الدول.

(٤) المعاملة الخاصة في إطار الملحق الخامس من اتفاقية الزراعة

على الرغم من إلزام الاتفاقية للدول الأعضاء بتحويل كافة القيود غير التعريفية إلى تعريفات جمركية، إلا أن الملحق الخامس من اتفاقية الزراعة نص على إمكانية قيام الدول بفرض قيود غير تعريفية على بعض المنتجات لاعتبارات الأمن الغذائي، بشرط الالتزام بفتح حصص تعريفية بالنسبة لتلك المنتجات. وقد تم تحديد فترة الاستفادة من هذه الميزة لفترة ٥ سنوات للدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول النامية.

كما أتاحت الاتفاقية جواز استمرار الدول المستفيدة من تلك المعاملة الخاصة بعد الفترة المحددة، بشرط قيام الدولة المستفيدة بالاتفاقية مع الدول المهتمة، ومنحها لتيسيرات إضافية ومقبولة حسبما يتقرر في المفاوضات الثنائية التي تجرى بين الدول المستفيدة والدول المهتمة.

(ب) الدعم المحلي

نصت اتفاقية الزراعة على تخفيض الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين، مع استثناء عدة أشكال من الدعم من التزامات التخفيض. ومن أجل تنفيذ هذا التخفيض فرقت اتفاقية الزراعة بين عدة أشكال من الدعم مستندة إلى معيار الآثار المشوهة للتجارة (Trade Distorting Effects)، أو بمعنى آخر الوقوف على العلاقة بين تقديم هذا الدعم وتأثيره على الأسعار والكميات. وبناء على هذا المعيار يقسم الدعم إلى:

(١) الدعم المشوه للتجارة الذي يسرى عليه التخفيض

الصندوق الأصفر

يخضع هذا النوع من الدعم إلى التزامات التخفيض، ويتضمن هذا الصندوق أكثر أنواع الدعم تشويها للتجارة، ويتضمن الدعم السعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج. ويتم التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي ((Aggregate Measure of Support (AMS)، حيث قامت الدول الأعضاء خلال جولة أوروغواي بالاستناد إلى هذا المقياس للدعم الكلي، وحساب التزاماتها على أساسه، ويشتمل هذا المقياس على نوعين من الدعم:

- الدعم الكلي المقدم للمنتجين الزراعيين بصفة عامة؛
- الدعم الكلي المقدم إلى منتجات محددة (product specific).

والتزمت الدول في جولة أوروغواي بتخفيض القيمة الإجمالية لمقياس الدعم الكلي، دون الالتزام بتخفيضات في الدعم المقدم إلى منتجات محددة. وتم تحديد نسبة التخفيض لتكون ٢٠ في المائة للدول المتقدمة و١٣ في المائة للدول النامية. أما بالنسبة للدول التي أخطرت بأن مقياس الدعم الكلي الخاص بها يساوي الصفر، أصبح غير مسموح لها تقديم أي من أشكال الدعم المقدم في الصندوق الأصفر.

(٢) أنواع الدعم المشوه للتجارة المستثناة من التزامات التخفيض

أ- دعم الحد الأدنى (De Minimus)

أتاحت اتفاقية الزراعة إعفاء جزء من الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر، وهو ما يطلق عليه دعم الحد الأدنى، ويستثنى هذا النوع من الدعم من التضمين في حساب مجموع الحجم الإجمالي للدعم (AMS) الذي يسري عليه التخفيض، وينقسم دعم الحد الأدنى إلى شكلين:

- الدعم المحلي المقدم إلى منتج معين والذي لا يزيد على ٥ في المائة من القيمة الكلية لإنتاج الدولة من المنتج المعين؛

- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين حين لا يزيد على ٥ في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي.

وكنوع من المعاملة الخاصة التمييزية، تم تقدير هذه النسبة للدول النامية بـ ١٠ في المائة.

ب- الصندوق الأزرق

يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج (production limiting support)، حيث أقرت اتفاقية الزراعة في الفقرة (٥ أ) عدم جواز إخضاع المدفوعات المقدمة في هذه البرامج:

- إذا كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة مزروعة ثابتة؛ أو
- دفعت على أساس ٨٥ في المائة أو أقل من حجم الإنتاج؛ أو
- كانت هذه المدفوعات تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

(٣) الدعم غير المشوه للتجارة

أ- الصندوق الأخضر

إستثنت اتفاقية الزراعة في الملحق ٢ برامج الدعم الموجهة في إطار هذا الصندوق من التزامات التخفيض، بشرط أن تستوفي شرطا أساسيا وهو ألا يكون لها أية آثار مشوهة للتجارة، أو أن تكون هذه الآثار ضئيلة جدا، أي أن برامج هذا الصندوق لا ترتبط بالإنتاج أو الأسعار. وطبقا لذلك طالبت الاتفاقية تحقق معيارين أساسيين وهما:

- أن يكون الدعم ممنوحا في إطار برنامج حكومي ممول من الميزانية العامة، وغير منطوي على تحويلات من المستهلكين؛

- أن لا يكون للدعم أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين.

عدد الملحق ٢ من اتفاقية الزراعة الأشكال المختلفة لهذه البرامج والشروط التي يجب أن تتوافر فيها. وتتضمن هذه البرامج ما يلي: البحوث العامة، وبرامج مكافحة الآفات الزراعية، والتدريب، والتخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي، والمعونات الغذائية المحلية، ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار، وبرامج التأمين على المزارعين.

ب- الإعفاءات الخاصة بالدول النامية (المادة ٦-٢)

يعفى من التزامات التخفيض بموجب اتفاقية الزراعة برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية مثل: الدعم المالي للاستثمارات، والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاح للمنتجين محدودي الدخل، والإعانة المقدمة بهدف تنويع الإنتاج الزراعي بما يحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة كالحشيش.

(ج) تنافسية التصدير

(١) الدعم التصديري

حددت اتفاقية الزراعة الأسباب التي تسمح بتقديم دعم الصادرات، ونصت الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير خلافا للأحكام الخاصة الواردة في الاتفاقية. وقد التزمت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية على تخفيض الكميات المستفيدة من دعم التصدير، والمبالغ المالية المخصصة للدعم، وتم إدراج هذه التعهدات في جداول الالتزامات الخاصة بالدول الأعضاء، وتم تحديد هذه الالتزامات على أساس متوسط سنوي لكمية وقيمة الدعم التصديري خلال فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨). والتزمت الدول المتقدمة بتخفيض الكميات المستفيدة من الدعم بنسبة ٢١ في المائة من مستوى الأساس، بينما التزمت بتخفيض المبالغ المخصصة للدعم التصديري بنسبة ٣٦ في المائة من مستوى الأساس، وذلك على أقساط سنوية خلال فترة ٦ سنوات، بينما منحت الدول النامية معدلات تخفيض أقل وفترات تنفيذ أطول.

وحددت الاتفاقية في المادة (٩) أشكال الدعم التصديري الخاضعة لالتزامات التخفيض كالآتي:

أ- الدعم المالي المباشر المقدم من المصادر الحكومية أو هيئاتها، بما في ذلك الدعم العيني، لشركة أو صناعة، أو منتج فردي، أو تعاونية أو جمعية من جمعيات المنتجين، أو هيئة تسويق، طالما أن هذا الدعم يرتبط بالأداء التصديري؛

ب- قيام الحكومات أو الهيئات التابعة لها ببيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير، بسعر يقل عن السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية؛

ج- المدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء استتبع ذلك خصم القيمة من الحساب العام أم لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني أو على منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر؛

د- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية (ما عدا خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة على نطاق واسع) بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى، وتكاليف النقل والشحن الدوليين؛

●- رسوم النقل والشحن الداخليين لشحنات الصادرات، والتي تدفعها أو تفرضها الحكومات، بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية؛

و- الدعم المالي للمنتجات الزراعية والتي تعتبر مدخلات في منتجات مصدرة.

وبحكم الاتفاقية، أصبح محظورا على الدول التي لم تتقدم بإخطار عن الدعم الذي تقدمه لصادراتها، تقديم أي نوع من الأنواع السابق الإشارة إليها، باستثناء الدعم المسموح به للدول النامية فقط والمدرج في الفقرتين (د و●) وذلك خلال فترة التنفيذ (١٩٩٥-٢٠٠٤) فقط.

(٢) إئتمانات التصدير

في إطار منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات، نصت الاتفاقية في المادة (١٠) على تعهد الدول الأعضاء بالعمل لوضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم إئتمانات التصدير وضمانات إئتمانات التصدير أو برامج التأمين. وهو أحد الموضوعات التي يجرى استكمالها في مفاوضات الدوحة لوضع الضوابط المنظمة لائتمانات التصدير لكي تتفق مع الشروط التجارية السائدة في السوق العالمية من حيث سعر الفائدة، وفترة السداد، الخ.

(٣) المعونات الغذائية

نصت الاتفاقية على التزام الدول المانحة للمعونات الغذائية بعدم ربط تقديم المعونات الغذائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصادرات التجارية من المنتجات الزراعية الموجهة من الدولة المانحة إلى الدول المتلقية لتلك المعونات، على ألا يتم تقديم هذه المعونات لغرض التخلص من الفائض، بل يتم تقديمها قدر الإمكان على هيئة منح كاملة.

(د) الإخطارات ومبدأ الشفافية

نصت الاتفاقية على أن تقوم الدول الأعضاء بالإخطار بشكل سنوي (فيما عدا الدول الأقل نموا التي تخطر كل سنتين) عن إجراءات الدعم المحلي التي تتخذها، أو أي إجراء دعم محلي جديد أو تعديل في إجراء قائم، وكذلك الإخطار عن الدعم التصديري سواء المعفى أو غير المعفى وبرامج إئتمانات التصدير والمعونات الغذائية، بالإضافة إلى أساليب إدارة الحصص التعريفية ومدى استيفاء الحصص المختلفة.

باء- رصد التقدم في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء

تعتبر القواعد المرتبطة بالتجارة في السلع الزراعية في منظومة النظام التجاري الدولي من أكثر الموضوعات تعقيدا. وبالتالي فإن إصدار حكم في مدى نجاح اتفاقية الزراعة في تحرير التجارة في هذا القطاع هو من الأمور التي تعتمد على التوقعات الخاصة بما هو منتظر تحقيقه من هذه الاتفاقية.

وتتمثل النقطة الإيجابية الأساسية لاتفاقية الزراعة في وضعها لمجموعة من القواعد التي تحكم الحركة التجارية في هذا القطاع، بعدما كانت السياسات الزراعية الداخلية للدول مطلقة العنان بدون أية ضوابط. ومن الإيجابيات الأخرى للاتفاقية تحفيزها لعملية الإصلاح وتشجيعها للدول على اتباع سياسات زراعية غير ذات آثار إختلالية أو تشويهية على حركة التجارة.

ونحاول في الجزء التالي تقويم تنفيذ الدول لالتزاماتها بالتركيز على الدول المتقدمة، مع التعرض للسلبيات والثغرات التي ظهرت خلال عملية التنفيذ، وهو ما سيساعد الدول العربية على تحديد أولوياتها التفاوضية وهو الموضوع الذي سيتم تناوله في الأجزاء التالية من الدراسة.

١- تنفيذ الالتزامات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق

يتمثل الإسهام الأساسي لاتفاقية الزراعة في مجال النفاذ إلى الأسواق في إرسائه لعدد من القواعد الهادفة إلى القضاء على الأساليب المشوهة للتجارة (العوائق غير التعريفية والقيود الكمية)، ومحاولة خلق نظام أكثر شفافية تتم في إطاره تجارة المنتجات الزراعية.

ويمكن القول أن أحد أهم الإيجابيات التي نجحت جولة أوروغواي في تحقيقها هي زيادة نسبة التعريفات المربوطة في هياكل الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة التعريفات المربوطة في الاتحاد الأوروبي قبل جولة أوروغواي ٧٣ في المائة فقط وارتفعت إلى ١٠٠ في المائة بعد الاتفاقية. وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفعت فيها نسبة التعريفات المربوطة من ٩٣ في المائة إلى ١٠٠ في المائة[٤].

ولمحاولة تقويم عملية التنفيذ ومدى اتفاقها مع تحقيق هذا الهدف، يمكن النظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي ستساعد على استنتاج ما إذا كان الأثر إيجابيا أو سلبيا. وهذه الاعتبارات هي:

(أ) الهياكل التعريفية التي تمخضت عن الاتفاقية ومستويات الحماية؛
(ب) الحصص التعريفية وطرق إدارتها؛
(ج) مدى اللجوء إلى استخدام آلية الوقاية الخاصة.

(أ) الهياكل التعريفية التي تمخضت عن الاتفاقية

تمخض عن اتفاقية الزراعة نشوء هيكل تعريفي في الدول المتقدمة يتميز بارتفاع مستويات التعريفة، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل:

(١) فترة الأساس التي تم الاستناد إليها في الحساب: أظهر مقياس لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن مستويات الحماية في فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨) كانت غير مسبوقة. وبناء عليه، كان تقدير التعريفات المقدمة في هذه الفترة مبالغا فيه، مما أدى إلى انتفاء النتائج الإيجابية المتمثلة في خفض الحماية

(٤) The Uruguay Round Agreement on Agriculture: An Evaluation of its Implementation in OECD Countries (OECD(2001a)).

التعريفية. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى الاتحاد الأوروبي ٢٨٠ خطا تعريفيا تزيد التعريفات فيها عن ٥٠ في المائة، وهناك تعريفات تصل إلى ١٢٠ في المائة بالنسبة للحوم والألبان[٥].

(٢) طريقة التخفيض على أساس المتوسط البسيط غير المرجح (simple unweighted average): ساعد اتباع هذه الطريقة الدول على الاحتفاظ بمستويات عالية من التعريفات بالنسبة لبعض الخطوط التعريفية داخل المنتج الواحد، أي التحايل عن طريق تخفيض المتوسط غير المرجح (الذي يتضمن العديد من الخطوط التعريفية لمنتجات لا تتعرض لمنافسة أو لا يتم إنتاجها)، مع الالتزام بحد أدنى من التخفيض لكل خط تعريفي: فالمرونة التي وفرتها الاتفاقية مكنت الدول خلال مرحلة التخفيض من قصر نطاق التخفيض على التعريفات ذات المستويات المنخفضة وهي في العادة المنتجات التي لا تواجه منافسة في السوق المحلي، دون التعريفات العالية الذي يواجه أغلبها منافسة في الأسواق المحلية. نسوق المثال التالي الذي يوضح كيفية الوصول بنسبة ٥٠ في المائة إلى تخفيض عن طريق قصر التخفيض على التعريفة الأقل دون التعريفة العالية[٦]:

	التعريفة (أ) (نسبة مئوية)	التعريفة (ب) (نسبة مئوية)
التعريفة الأصلية	١	١ ٠٠٠
التعريفة النهائية	٠	١ ٠٠٠
نسبة التخفيض	١٠٠	٠
نسبة التخفيض محسوبة على أساس متوسط التخفيض في التعريفة (أ) والتعريفة (ب)	٥٠	

وبالإضافة إلى ما سبق، ورغم الاتفاق على قيام الدول بحد أدنى من التخفيض بنسبة ١٥ في المائة على كل منتج في الدول المتقدمة، إلا أنه لم ينتج تخفيض جوهري لأن التخفيض كان على أساس التعريفة المربوطة (bound) التي تكون في أغلب الأحيان أعلى من التعريفة المطبقة (applied). حيث أدت عملية التحويل للقيود غير التعريفية إلى المبالغة في مستويات التعريفات المربوطة.

(٣) القمم التعريفية (tariff peaks): إن الانخفاض في متوسط التعريفة على السلع الزراعية قد يشير في الوهلة الأولى إلى وجود تقدم نحو تحرير التجارة وانخفاض الحمائية، إلا أن الانخفاض في الدول المتقدمة قد يخفي تحته انتشار للقمم التعريفية. وهنا تبرز الحاجة إلى النظر إلى مدى تناسق مستويات التعريفة، فكلما ارتفع معامل الانتشار والذي يقيس معدل الانحراف عن متوسط التعريفة، كان ذلك دليلا على احتمالية وجود التعريفات العالية. ويلاحظ ارتفاع هذا المعامل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مما يشير إلى وجود العديد من القمم التعريفية في هذه الدول كما هو موضح في الجدول التالي عن مستويات التعريفة في عدد من الدول المتقدمة.

الجدول ٢- مقارنات في مستويات التعريفة في عدد من الدول المتقدمة
(نسبة مئوية)

	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	كندا

(٥) Ibid.

(٦) The World Bank, Market Access in Agriculture: Beyond the Blender, Trade Note 17, 22 July 2004.

الزبد	١٤٤	١١٧	٦٧٩	٣٠٦
القمح	٨٨	٦٠	٢٧٥	٢٠١
اللبن المبستر	١٢١	٤	٥٤٦	٧٠

المصدر: Sweden National Board of Trade, Consequences of the WTO agreements for Developing Countries, Stockholm, 2004.

ويمكن تعريف القمة التعريفية بصفة عامة على أنها معدل التعريفة الذي يزيد ٣ أضعاف عن متوسط التعريفة. وبناء عليه فإن مفهوم التعريفة العالية هو مفهوم نسبى يختلف من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف متوسط التعريفة من دولة لأخرى، كما يوضح الجدول التالي. وتشير دراسة حديثة إلى أن القمم التعريفية - باستخدام التعريف السابق - تتراوح ما بين ٥-٨ في المائة في الدول التي شملتها الدراسة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج وسويسرا.

الجدول ٣- القمم التعريفية في عدد من الدول المتقدمة
(نسبة مئوية)

	الاتحاد الأوروبي	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	النرويج	سويسرا
نسبة الخطوط التعريفية	٥	٦	٧	٧	٨
القمم التعريفية هي التعريفات التي تزيد عن	٨٢,٥	١١٤	٣٣	٣٨٥	١٣٩

المصدر: Ralf Peters and David Vanzetti Shifting Sands: Searching for a Compromise in the WTO Negotiations on Agriculture (UNCTAD, Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series No. 23.

(٤) التعريفات التصاعدية (tariff escalation): تبرز هذه المشكلة عندما ترتفع مستويات التعريفة المطبقة مع زيادة درجة التحويل أو التصنيع في المنتج الزراعي، مما يمثل تحيزا في غير صالح المنتجين ويعمل على سلب القيمة المضافة. وتظهر دراسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه على الرغم من الانخفاض في متوسط التعريفة في دول المنظمة، إلا أن التعريفات التصاعدية لا تزال ظاهرة في الهياكل التعريفية خاصة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. فعلى سبيل المثال، تبلغ التعريفة المفروضة على البرتقال في الولايات المتحدة ١,٩ في المائة في حين تبلغ على عصير البرتقال ٤٤ في المائة.

(٥) تعقد الهياكل التعريفية: بصفة عامة تعتبر التعريفات القيمية (ad valorem) أفضل في نواحي الشفافية من التعريفات المحددة (specific) حيث يسهل التعرف عليها كما لا ينتج عنها تأثير على ارتفاع درجة الحماية عند تغير الأسعار العالمية. فالتعريفات القيمية يتم حسابها على أساس نسبة من قيمة المنتج المستورد (مثال: ٣٠ في المائة). أما التعريفات المحددة فتفرض على أساس قيمة مالية بالنسبة للوحدة الطبيعية من المنتج (مثال: ٢٠٠ دولار على الطن).

نشأ عن اتفاقية الزراعة هيكل من التعريفات الذي يتميز بنسبة مرتفعة من التعريفات المحددة، والتعريفات المركبة (compound) والتي تجمع بين التعريفة القيمية والمحددة. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة التعريفات المحددة والمركبة ٨٩ في المائة في سويسرا، و٤٥,٨ في المائة في الاتحاد الأوروبي، و٤٢,٥ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في المرفق الأول بهذه الدراسة.

وتؤدي زيادة نسبة التعريفات المحددة والمركبة في هياكل الدول إلى ارتفاع مستويات الحماية عند انخفاض الأسعار العالمية، وذلك لأن المعادل القيمي ((ad valorem equivilant (AVE) سيرتفع، وبالتالي سيؤدي إلى إلغاء الميزة التنافسية التي ستنتج عن انخفاض الأسعار كما هي مبينة في المثال التالي:

الحالة الأولى

- المنتج (أ) سعره العالمي ٢٠٠ دولار للطن؛
- في حالة تطبيق التعريفات القيمية بنسبة ٣٠ في المائة = يدفع المصدر ٦٠ دولارا؛
- في حالة الرغبة في تطبيق نفس القدر من الحماية على أساس إتباع أسلوب التعريفات المحددة تقوم الدولة المستوردة بتطبيق ٦٠ دولارا للطن؛
- المعادل القيمي AVE = ١.

الحالة الثانية

- انخفاض السعر العالمي للمنتج (أ) إلى ١٠٠ دولار للطن؛
- في حالة تطبيق التعريفات القيمية بنسبة ٣٠ في المائة، يدفع المصدر ٣٠ دولارا؛
- في حالة تطبيق التعريفات المحددة = يدفع المصدر ٦٠ دولارا عن الطن؛
- المعادل القيمي AVE = ٢ (ارتفاع الحماية).

ويضاف إلى ما سبق أن هناك صعوبات كبيرة تنشأ من استخدام التعريفات المحددة في حالة المنتجات المخلوطة (سكر + كحول) حيث ستخلق توليفة معقدة من التعريفات وطرق الحساب تمثل عائقا أمام تنبوء المنتجين، وبالتالي ستمثل عائقا أمام نفاذها إلى السوق.

(٦) عدم تحقيق عملية التعرفة للنتائج المأمولة في النفاذ للصادرات: إن الغرض الأساسي لعملية التعرفة التي نصت عليها اتفاقية الزراعة هو خلق إطار يمكن من خلاله توفير الحماية التجارية بطريقة أكثر شفافية تحقق الربط بين الأسواق المحلية والخارجية. وكان من المفترض أن تسفر عملية التعرفة عن تحسين فرص النفاذ إلى أسواق الدول التي قامت بها، أي أن تكون الحماية بعد عملية التعرفة أقل من الحماية قبلها، ولكن هذا الاستنتاج كان مجافيا للواقع حيث كان التحسن في فرص النفاذ محدودا. وتشير الدراسة التي أجراها البنك الدولي مؤخرا إلى أن مستويات التعريفات في الدول المتقدمة تعتبر مرتفعة خاصة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية[٧].

وبناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من تنفيذ الدول لالتزاماتها في مجال النفاذ إلى الأسواق، إلا إن أسلوب تخفيض التعريفات المتبع لم ينتج عنه تخفيضات جوهرية، حيث استمرت القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية سمة أساسية لهيكل التعريفات الزراعية في الدول المتقدمة. كما أن أسلوب التخفيض الخطي (linear) الذي تم انتهاجه في جولة أوروغواي أتاح قدرا كبيرا من المرونة في تخفيض التعريفات الجمركية مكن بعض الأعضاء من الاستمرار في حماية السلع الحساسة عن طريق إجراء تخفيض بنسب أقل منها وإجراء تخفيض أكبر على السلع الأقل أهمية، بما يستوفي متوسط النسبة المتفق عليها.

(٧) Melinda D. Ingo and John Nash (eds.), Agriculture and the New Trade Agenda: Creating a Global Trading Environment for Development, Cambridge University Press (2004).

(ب) الحصص التعريفية

ازدادت الحصص التعريفية بعد جولة أوروغواي مقارنة بما قبلها، فقد ارتفعت نسبة الخطوط التعريفية إلى إجمالي الخطوط التي تغطيها هذه الحصص في الاتحاد الأوروبي من ١ إلى ٨ في المائة، وفي اليابان من ٢ إلى ١٠ في المائة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من ١ إلى ١٠ في المائة، وفي النرويج من صفر إلى ٢٣ في المائة، وفي كندا من صفر إلى ١٢ في المائة، وفي سويسرا من صفر إلى ١٩ في المائة[٨]. وتسمح الحصص التعريفية بفرض مستويين من التعريفات (two tiered tariff) على الخط التعريفي الواحد، وتعتبر وسيلة أقل تشويها في التجارة من العوائق غير التعريفية، ولكنها هي الأخرى يمكن أن تلحق ضررا بالنفاذ إلى الأسواق إذا تم إدارتها بطرق غير ذات شفافية.

وصاحب عملية تخصيص الحصص التعريفية العديد من الصعوبات الإدارية أدى إلى محدودية الأثر الإيجابي المأمول والمتمثل في خلق فرص للنفاذ. ويؤشر إلى هذا انخفاض معدل استيفاء (fill rate) هذه الحصص، حيث تظهر بيانات منظمة التجارة العالمية أن هذا المعدل كان بحدود ٦٠ في المائة خلال فترة التنفيذ، وهو ما يعني أن هذه الحصص كانت بمثابة آلية لاستمرار الحماية وانغلاق الأسواق أمام المنتجات التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، والتي لم تستطع النفاذ خارج الحصص لعدم استيفائها بالأساس.

الجدول ٤- الحصص التعريفية: معدل الاستيفاء، ١٩٩٥-٢٠٠٠

	عدد الحصص التعريفية المتضمنة						المعدل المتوسط لاستيفاء الحصص في المائة					
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الإجمالي	١ ٠٢٨	١ ٠٨١	١ ١٦٦	١ ١٣٤	٨٤٩	٧٠٠	٦٦	٦٣	٦٢	٦٣	٦٢	٦٠

المصدر: Tariff quota administration: auctioning, WTO document TN/AG/S/9, 2002.

وترجع أسباب انخفاض معدل استيفاء الحصص إلى عدد من المشكلات التي صاحبت تنفيذ الالتزامات الخاصة بالحصص التعريفية كالآتي:

١- تحايلت بعض الدول على التزاماتها عند قيامها باحتساب حجم الاستهلاك المحلي، مما كان كفيلا بحماية المنتجات الحساسة الخاصة بها والتي يتم إنتاجها على أسس غير تنافسية.
٢- الارتفاع الكبير لمستوى التعريفات داخل الحصص.

٣- المشكلات الخاصة بإدارة الحصص التعريفية، وأهمها عدم شفافية أسلوب التخصيص والكيفية التي تتم بها، فضلا عن الممارسات غير التجارية التي قامت بها شركات الاتجار الحكومي التي احتكرت عمليات الاستيراد تحت الحصص التعريفية[٩].

٤- عدم قابلية التنبؤ نتيجة لعدم مراعاة تخصيص الحصص على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أو تخصيص الحصص بشكل يؤدي إلى حظر الواردات من دولة ما.

---

(٨) المرجع السابق (انظر الحاشية ٤ أعلاه).

(٩) لمزيد من التعرف على أسلوب الحصص التعريفية يمكن الرجوع إلى الدراسة المعنونة Agriculture and Trade Liberalization : Extending the Uruguay Round Agreement, OECSa1, 2002.

(ج) آلية الوقاية الخاصة

صممت آلية الوقاية الخاصة حتى تتمكن الدول التي قامت بعملية التعرفة من مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق المحلية. واحتفظت بحق استخدام هذه الآلية ٣٩ دولة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان من أكبر المستخدمين لهذه الآلية كما تم استخدام الآلية في حالتين: الاضطرابات السعرية والكمية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، حيث تم استخدام الآلية ٦٩٤ مرة منها ٤٩٣ مرة (حوالي ٧٠ في المائة من حالات الاستخدام) من قبل الدول الثلاث موزعة على النحو التالي: الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢٧ مرة)، الاتحاد الأوروبي (١٧٢ مرة)، واليابان (٩٤ مرة) كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول ٥- استخدام آلية الوقاية الخاصة من قبل الدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
أ- حالات استخدام آلية الوقاية الخاصة بسبب الاضطرابات السعرية							
الاتحاد الأوروبي	١٢	١٤	١٤	١٢	١٣	-	-
اليابان	٣	١	-	٢	٨	٤	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤	٤٩	٧٤	٧٤	٣٥	-	-
الإجمالي	٤٢	٧١	٩٦	٩٨	١٨٠	١١	٣
ب- حالات استخدام آلية الوقاية الخاصة بسبب الاضطرابات الكمية							
الاتحاد الأوروبي	-	٤٧	٤٦	٢٧	٢٧	-	-
اليابان	٥	٦١	٥	٣	٣	٤	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	-	٦	-	-	-
الإجمالي	٥	١٠٨	٥٥	٣٩	٣١	٧	١١

المصدر: Special Agricultural Safeguard: Background paper by the Secretariat, WTO document G/AG/NG/S/9/Rev.1.

وأتاح استخدام آلية الوقاية الخاصة من قبل مجموعة محدودة من الدول القدرة على توفير حماية مضاعفة للمنتجات التي تفرض عليها في نفس الوقت تعريفات ذات مستويات مرتفعة.

٢- تنفيذ الالتزامات في مجال الدعم المحلي

أقر اتفاق الزراعة بوجود علاقة بين السياسات الداخلية المتبعة من قبل الدول الأعضاء لمساندة مزارعيها وحركة التجارة الدولية. وتعتبر القواعد التي أرساها اتفاق الزراعة في مجال الدعم المحلي من أهم إنجازات الجولة، فهي المرة الأولى التي يجرى فيها وضع قواعد دولية لتحكم السياسات الداخلية للدول الأعضاء، ولكن الطريقة التي أتبعتها الدول لتنفيذ التزاماتها قللت من هذا الأثر الإيجابي.

ولكن من أبرز المثالب التي أحتوى عليها الاتفاق هو في المعايير التي تم اللجوء إليها لتعريف ما هو الدعم المشوه للتجارة والتفرقة بينه وبين الدعم غير المشوه، حيث ظهر خلال فترة التنفيذ تحايل العديد من الدول على هذه القواعد وذلك بتضمين أشكال من الدعم المشوه للتجارة في البنود المستثناة من التخفيض، بشكل قلل من النتائج التي كانت متوقعة والمتمثلة في تخفيض مستويات الدعم في الدول المتقدمة.

ولتقويم عملية التنفيذ في مجال الدعم المحلي ومدى فاعليتها، سنركز في العرض التالي على جانبين، وهما مدى فاعلية الضوابط التي أقرها الاتفاق والبنود المستثناة من التزامات التخفيض إذا كانت غير مشوهة فعلا للتجارة.

(أ) مدى فاعلية الضوابط

(١) فترة الأساس: كانت الفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ التي تم على أساسها احتساب مقياس الدعم الكلي (Aggregate Measure of Support (AMS)) أي الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر من الفترات التي اتسمت بارتفاع غير مسبوق في مستويات الدعم، مما أدى إلى المبالغة في تقدير الحد المربوط (bound level) للدعم المحلي.

كما ساهم تضمين الصندوق الأزرق في حساب سنة الأساس هو الآخر في ارتفاع هذا المستوى. ويبدو هذا جليا عند النظر إلى مستوى الدعم الإجمالي (AMS) في الاتحاد الأوروبي. فقد ساهمت المبالغة في مستوى AMS المربوط على محافظة الاتحاد الأوروبي على نفس المستوى من الدعم على مدار سنوات التنفيذ. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساهم الارتفاع في سنة الأساس في الاستقرار عند مستويات مرتفعة من الالتزامات، مما أتاح للولايات المتحدة زيادة الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأصفر خلال فترة التنفيذ من ٥,٨ إلى ١٤,٤ مليار دولار على الرغم من قيامها بإجراء تخفيضات في سقوف الالتزامات. ويوضح الجدول التالي هذه النتيجة:

الجدول ٦- دعم الصندوق الأصفر (AMS) في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (القيمة مليون)[١٠]

السنوات	الاتحاد الأوروبي		الولايات المتحدة الأمريكية	
	سقف الالتزام	الصندوق الأصفر	سقف الالتزام	الصندوق الأصفر
١٩٩٥-١٩٩٦	٧٨ ٦٧٢	٥٠ ٠٢٦	٢٢ ٢٨٧	٥ ٨٩٨
١٩٩٦-١٩٩٧	٧٦ ٣٦٩	٥١ ٠٠٩	٢١ ٤٩١	٦ ٢٣٨
١٩٩٧-١٩٩٨	٧٤ ٠٦٧	٥٠ ١٩٤	٢٠ ٦٩٥	١٠ ٣٩٢

الجدول ٦ (تابع)

السنوات	الاتحاد الأوروبي		الولايات المتحدة الأمريكية	
١٩٩٨-١٩٩٩	٧١ ٧٦٥	٤٦ ٦٨٣	١٩ ٨٩٩	١٠ ٣٩٢
١٩٩٩-٢٠٠٠	٦٩ ٢٦٣	٤٧ ٨٨٦	١٩ ١٠٣	١٦ ٨٠٢
٢٠٠٠-٢٠٠١	٧١ ١٥٩	٤٣ ٦٥٤	١٩ ١٠٣	١٤ ٤١٣

المصدر: تم احتسابها من الإخطارات السنوية المقدمة لمنظمة التجارة العالمية.

(٢) تخفيض مقياس الدعم الكلي AMS على أساس تخفيض المعدل (average reductions): تمكنت الدول من التحايل على التزامات التخفيض عن طريق إحداث تخفيضات في المعدل على أساس قطاعي وليس على أساس منتجات محددة (product specific). وبذلك أصبح من الممكن استيفاء الدولة لالتزاماتها مع توجيه

(١٠) القيمة في الاتحاد الأوروبي مقدرة باليورو وفى الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي.

أجزاء كبيرة من الدعم لبعض المنتجات بشكل جعل إمكانية نفاذ أية صادرات منعدمة. ومثال ذلك أيسلندا: فعلى الرغم من قيامها بتخفيض متوسط الدعم الكلى AMS بمقدار ٢٧ في المائة خلال فترة التنفيذ، إلا أنها تمكنت من زيادة الدعم المقدم لقطاع الألبان بمقدار ٢٤٠ في المائة[١١].

(٣) النقل بين الصناديق المختلفة (box shifting): إن أكبر الأمثلة على التحايل على التزامات التخفيض هو قيام الاتحاد الأوروبي بالإخطار عن إجراءات للدعم في حساب الصندوق الأصفر AMS وبعد ذلك قام بالإخطار عنها في إطار الصندوق الأزرق (مثال ذلك اللحوم).

(٤) ارتفاع مستويات الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر: يمثل الدعم المحلي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ٩٠ في المائة من إجمالي الدعم المحلي المقدم لدى الدول الأعضاء في المنظمة. ويلاحظ بدءا من العام الأول لتنفيذ اتفاقية الزراعة، أن هناك اتجاها متزايدا نحو ارتفاع مستويات الدعم الموجه في إطار الصندوق الأخضر. وتظهر مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن نسبة الدعم المحلي المقدم في الولايات المتحدة في إطار الصندوق الأخضر بلغت ٨٠ في المائة من إجمالي الدعم المحلي. كما أن مقدار الدعم الموجه في إطار الصندوق الأخضر في الاتحاد الأوروبي ارتفع عن الدعم في الصندوق الأزرق بعدما كان العكس قبل الاتفاقية. فقد قام الاتحاد الأوروبي بزيادة الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر من ١٨,٧ مليار يورو في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٢١,٨ مليار يورو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١[١٢].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاتجاه نحو زيادة الدعم المقدم في الصندوق الأخضر سيتعزز في الفترة القادمة، فجميع الإصلاحات الزراعية في الدول المتقدمة تقوم على مبدأ فك الارتباط (decoupling)، وهو ما يعني أن السياسات الحكومية المتبعة في تقديم الدعم ستهدف إلى منحه بأسلوب غير مؤثر على الإنتاج أو الاستهلاك أو الأسعار، أو بالمعنى الاصطلاحي تحويل أشكال الدعم المشوه للتجارة (الأصفر، والأزرق، ودعم الحد الأدنى) إلى الصندوق الأخضر.

(ب) هل البنود المستثناة من التزامات التخفيض غير مشوهة فعلا للتجارة؟

أوضحت بيانات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، أن برامج فك الارتباط تؤدي إلى تشويه التجارة لعدة أسباب[١٣]:

الأول: التأثير على الدخل: ففي حين بلغ حجم انفاق الولايات المتحدة الأمريكية على أوجة الصندوق الأخضر ٣١ مليار دولار عام ١٩٩٩، أنفق الاتحاد الأوروبي ما قيمته ٢١ مليار دولار في ذات العام[١٤]. وهذا

---

(١١) انظر الحاشية ٤ أعلاه.

(١٢) المصدر: الإخطارات السنوية للاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة العالمية.

(١٣) Decoupling: A conceptual overview (OECD document COM/AGR/APM/TD/WP(2000)14/FINAL) & Domestic Support for Agriculture: Agricultural Policy Reform and Developing Countries (The World Bank International Trade Department, 2003).

(١٤) J. Baffles and H. De Gorter, Disciplining Agricultural Support through Decoupling, World Bank Policy Research Paper No. 3533 (2005).

الاتجاه مرشح للزيادة نتيجة إصلاح السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى أن العديد من المدفوعات سيتم تحويله من الصندوق الأزرق إلى أشكال يغطيها الصندوق الأخضر. وهذه المدفوعات تؤثر على الإنتاج، لأنها تمثل عازلا بين السوق العالمية والمزارع، فكل ما حدث هو تغيير مسمى الإعانة التي تدفع إلى المزارع.

الثاني: التأثير في توقعات المزارعين: استمرار حصول المزارع على الدعم المالي بعد تغيير المسمى يؤدي إلى عدم تغير توقعاته وسلوكه بالنسبة للعملية الإنتاجية.

الثالث: فك الارتباط غير الكامل: منح المزارع جزءا من الدعم في إطار الصندوق الأخضر وغيره من الصناديق الأخرى له تأثيره على الإنتاج.

نخلص مما تقدم إلى أن المثالب والثغرات التي احتوتها اتفاقية الزراعة أدت إلى عدم تحقق تقدم ملموس بشأن تخفيض الدعم المحلي، إذ على الرغم من قيام الدول بتنفيذ التزامات التخفيض (من المستويات المربوطة) بشأن الدعم المشوه للتجارة (الصندوق الأصفر)، إلا أن مستوياته بقيت ثابتة خلال فترة التنفيذ بل في بعض الحالات قامت الدول بزيادة مستويات الدعم المقدمة. وفي نفس الوقت قامت الدول المتقدمة بزيادة الدعم الممنوح في إطار البرامج المستثناة من التخفيض (الصندوق الأزرق والصندوق الأخضر).

٣- تنافسية الصادرات

تعتبر القواعد التي أرستها اتفاقية الزراعة في مجال دعم الصادرات من أهم إنجازات الدورة، حيث كان هذا النوع من الدعم قبل جولة أوروغواي من أكثر الوسائل المستخدمة في القطاع الزراعي. ويعتبر هذا الدعم من أكثر الوسائل ذات الأثر الاختلالي أو التشويهي على التجارة، حيث يتيح استخدامه من قبل الدول المتقدمة إمكانية التصدير إلى الأسواق العالمية بأسعار تقل عن سعر بيع المنتج في بلاده، مما يشجع المنتجين المحليين على زيادة الإنتاج وإغراق السوق العالمية، ويشكل ضغوطا على الدول النامية المصدرة نتيجة التأثير على الأسعار العالمية في الاتجاه التنازلي نحو الانخفاض. ونتناول في ما يلي تقويم عملية تنفيذ اتفاقية الزراعة في مجال دعم الصادرات، على المحورين التاليين:

(أ) أهمية دعم الصادرات في الدول المتقدمة؛
(ب) مدى انضباط القواعد التي أرستها الاتفاقية في تقليل التشوهات التجارية.

(أ) أهمية دعم الصادرات

أدت سياسات الدعم المحلي التي انتهجتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي إلى زيادة مستويات الإنتاج الزراعي، وصار لزاما البحث عن وسيلة للتخلص من الفائض الإنتاجي. ومن هنا كانت بداية الاستخدام المكثف لدعم الصادرات.

الجدول ٧- متوسط الإنفاق السنوي لدعم الصادرات (١٩٩٥-١٩٩٩)

	القيمة (مليون دولار)	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)
الاتحاد الأوروبي	٦ ٠٥٣,٣	٨٩,٢

سويسرا	٣٤٠	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٧,٢	١,٤
النرويج	٩٣	١,٤
٢١ دولة أخرى تقدم دعم الصادرات	٢٠٣,٢	٣
الإجمالي	٦ ٧٨٧,٣	١٠٠

المصدر: Peters, Ralph and Shirotori, Miho (2004).

استخدم الاتحاد الأوروبي دعم الصادرات بكثافة في مجالات اللحوم والألبان والزيوت والنبيذ، والتوزيع الإجمالي للدعم على النحو التالي: ٣٠ في المائة للألبان، و٢٢ في المائة للحوم، و١٣ في المائة الحبوب، و١٢ في المائة للسكر). كما طبقت الولايات المتحدة الأمريكية أشكالا من الدعم في مجال الألبان والحبوب، ونشير هنا إلى أن ثلثي صادرات الولايات المتحدة من الألبان مغطى بالدعم (٩٥ في المائة من دعم الصادرات في الولايات المتحدة)[١٥].

(ب) مدى انضباط القواعد

يمكن الإشارة إلى عدة سلبيات ظهرت خلال فترة التنفيذ تبعا لانضباط القواعد:

(١) زيادة دعم الصادرات عن المسموح نتيجة لضعف القواعد: تظهر مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الأحجام المدعومة في بعض السنوات تخطت سقف الدعم المسموح به، وذلك نتيجة لتحويل المبالغ والأحجام غير المستخدمة من سنة إلى أخرى. ومثال ذلك تخطي الاتحاد الأوروبي لالتزاماته في الأعوام ٩٦-٩٨ عن طريق تحويل الرصيد غير المستخدم في فترات سابقة. إلا أنه يلاحظ أن تخفيض الاتحاد للدعم المحلي المقدم في إطار إصلاحات أجندة ٢٠٠٠ لمنتجات مثل الحبوب والألبان قلل من الاعتماد على دعم الصادرات في هذه المنتجات نتيجة لتخفيض الإنتاج كجزء من هذه الإصلاحات.

(٢) عدم تمثيل فترة الأساس للمستويات الحقيقية: كما سبق ذكره تحت فقرة النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي، فإن فترة الأساس التي استخدمت في اتفاقية الزراعة تميزت بمستويات غير مسبوقة من الدعم المحلي ودعم الصادرات، وبالتالي كان مقدار دعم الصادرات المسموح به بعد التخفيض كبيرا، مما أتاح للدول - خاصة الأوروبية - استخدام هذا الدعم بطرق أحدثت آثارا إختلالية كبيرة على التجارة.

(٣) عدم المرونة تجاه تغير الأسعار العالمية: لم تحدد اتفاقية الزراعة حدودا عليا ودنيا لقيم الدعم وأحجامه، مما لم يمثل حاجزا قانونيا أمام استخدام هذا الدعم، وبالتالي عزل الأسواق المنتجة عن تغيرات السعر العالمي بشكل كامل.

(٤) عدم وجود قواعد كافية لتحكم أشكال أخرى من دعم الصادرات: مثل إئتمانات التصدير التي كثيرا ما تستخدم لمساندة المنتجين ومساعدتهم على التصدير عن طريق تقديم أسعار مدعومة للفائدة، وفترات سداد مطولة تختلف عن القروض العادية.

٤- مدى الانفتاح التجاري وتجارة الدول النامية

---

(١٥) Shirotori, M., (2004).

سيتم في الجزء التالي الوقوف على تأثير عملية تنفيذ الدول لالتزاماتها في الأركان الثلاثة لاتفاقية الزراعة (النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، ودعم الصادرات) على درجة انفتاح الأسواق (trade openness). وهي قضية معقدة التناول من الناحية التحليلية نظرا لصعوبة فصل التأثير الناتج عن تنفيذ الالتزامات والعوامل الأخرى الخارجية، كما أن هناك صعوبات أخرى تتعلق بعملية القياس لبعض الظواهر التي توجد على صورة غير كمية. فالوقوف على التأثير الإجمالي وإصدار حكم هو مهمة شاقة تحتاج إلى إمكانيات تخرج عن نطاق هذه الدراسة. ولكن لأغراض الدراسة، سنتناول عددا من المؤشرات التي يلجأ إليها الباحثون والتي ستساعدنا على التعرف على مدى الانفتاح.

١- لا يمكن الوقوف على الآثار التجارية لاتفاقية الزراعة في الفترة القصيرة ولكن الأمر بحاجة إلى فترة طويلة ويعتمد على مجموعة من العوامل أهمها طبيعة التحرير المنتهج ومدى مرونة العرض والطلب في الأسواق، و الفترة الزمنية، وهي كلها ظواهر طويلة الأجل من الناحية الاقتصادية.

٢- الأثر على مستويات الدعم في الدول المتقدمة: وسيتم الاعتماد في هذا الصدد على المقياس الذي تستخدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١٦] في قياسها لمدى الانفتاح التجاري. وتظهر الدراسة التي أجرتها على الدول الأعضاء فيها ما يلي:

(أ) محدودية الانخفاض المتحقق في مستويات الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٩ والذي بلغ في المتوسط ٢٤٦ مليار دولار؛

(ب) لا تزال مستويات الدعم مرتفعة في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يغطي هذا الدعم في المتوسط ٤٠ في المائة من دخل المزارع خلال هذه الفترة.

٣- الأثر على تحسن تجارة الدول النامية: لم يطرأ على صادرات الدول النامية من السلع الزراعية التحسن المأمول الذي كانت تبتغيه من اتفاقية الزراعة. ففي سنوات التنفيذ ارتفعت صادرات الدول النامية من ١١٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٧٦ مليار عام ١٩٩٩، إلا أن تحسن هذه القيم لم يكن مواكبا لزيادة حصة الدول النامية في الصادرات العالمية الزراعية، إذ إن هذه الحصة ارتفعت بمقدار ضئيل من ٤١,٥ في المائة إلى ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٩. كما يلاحظ أن هذه الزيادة في الصادرات مصدرها جهة واحدة وهي أمريكا اللاتينية، بينما بقيت النسب دون تغير بالنسبة للقارة الأفريقية والدول الآسيوية.

الجدول ٨- نسبة مساهمة الصادرات الزراعية للدول النامية في إجمالي الصادرات الزراعية (١٩٩٠-١٩٩٩)
(نسبة مئوية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩

(١٦) The Uruguay Round Agreement on Agriculture: An Evaluation of its Implementation in OECD Countries (OECD (2001a)).

أفريقيا	٥،٥	٥،٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥،٥	٥،٥	٦
الدول النامية الآسيوية	١٥	١٦	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١٦	١٥,٥	١٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٦	١٥,٥	١٤	١٤,٥	١٥,٥	١٦	١٦	١٦	١٧,٥	١٨
الشرق الأوسط	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
أخرى	٢	٢	١,٥	٢	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
مجموع الدول النامية	٤٠,٥	٤١	٣٩	٤٠	٤٠,٥	٤١	٤١	٤١	٤٢	٤٣,٥

المصدر: WTO document G/AG/NG/6/Rev.1: Agricultural Trade Performance by Developing Countries 1990-1999.

ثانيا- تطور المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية

يهتم هذا الجزء بالتطورات التي مرت بها مفاوضات الزراعة منذ عام ٢٠٠٠ مرورا بمقررات مؤتمر الدوحة، وهو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والذي كان قد عقد بمدينة الدوحة في قطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وما نتج عنه من قرارات أطلق عليها فيما بعد "برنامج عمل الدوحة للتنمية" والتي تم تحديد جدول زمني بأن تنتهي المفاوضات حوله في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ومرورا كذلك بالمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة والذي عقد في مدينة كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ والذي فشل في اتخاذ قرارات خاصة بالمفاوضات بشأن برنامج عمل الدوحة، ووصولا إلى اتفاقية الإطار التي جرى التوصل إليها في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٤ وهو ما سمي بـ "صفقة تموز/يوليو".

ألف- بداية المفاوضات في عام ٢٠٠٠

بدأت المفاوضات بشأن قضايا الزراعة، طبقا للمادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة[١٧]، التي انبثقت عن جولة أوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٣) ودخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، حيث جاءت هذه المادة تحت عنوان "استمرار عملية الإصلاح" وتؤكد على الشروع في مفاوضات حول استمرار عملية إصلاح الزراعة وذلك قبل نهاية فترة التنفيذ بسنة واحدة[١٨]. ولكن فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٩ أثر على مفاوضات الزراعة، إذ كان يمكن أن يؤدي نجاح هذا المؤتمر إلى بدء جولة جديدة من المفاوضات والتطرق إلى نتائج مبكرة تتعلق بطرق المفاوضات.

بدأت المفاوضات في بداية عام ٢٠٠٠ مستهدفة استكمال مسيرة إصلاح الزراعة التي بدأت في جولة أوروغواي، وذلك في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف. ولكن المفاوضات لم تخرج بنتائج ملموسة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تمثلت في ثلاثة قضايا هي: الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين، ودعم الصادرات الزراعية، والنفاذ إلى الأسواق. وكانت المحصلة مقترحات جاءت من ١٢١ دولة عضو بالمنظمة تتعلق بهذه القضايا. وخلال عام ٢٠٠٢ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ازدادت الأنشطة المناهضة للعولمة في دول كثيرة. وكان للمزارعين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة دور كبير في تلك الأنشطة، وذلك لرغبتهم في عدم تغيير السياسات الحمائية التي وفرتها دولهم لزيادة رفاهيتهم.

---

(١٧) تنص المادة ٢٠ على ما يلي: "إقرارا بأن الهدف الطويل الأمد وهو التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة على الدعم والحماية تسفر عن إصلاح أساسي يشكل عملية مستمرة، توافق البلدان الأعضاء على الشروع في مفاوضات حول استمرار هذه العملية قبل نهاية فترة التنفيذ بسنة واحدة، آخذة في الاعتبار: (أ) الخبرة المكتسبة حتى ذلك التاريخ من تنفيذ الالتزامات بالتخفيض، (ب) آثار الالتزامات بالتخفيض على التجارة العالمية في المنتجات الزراعية، (ج) المصالح غير التجارية، والمعاملة الخاصة والمتميزة الممنوحة للبلدان النامية الأعضاء والهدف الرامي إلى إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق، والأهداف والاهتمامات الأخرى المذكورة في ديباجة هذه الاتفاقية، (د) أية التزامات أخرى تكون ضرورية لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد المذكورة أعلاه". المصدر: منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤).

(١٨) فترة التنفيذ حددت بست سنوات للدول المتقدمة، أي تنتهي في عام ٢٠٠١.

إلا أنه يستشف من المقترحات التي أوردتها الدول النامية أنها تبحث عن نظام عالمي فعال يراعي ظروفها حيث أن نسبة كبيرة من سكانها تعتمد على الزراعة[١٩]. وعدم إحراز تقدم ملموس في تخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات والتعريفات المرتفعة في الدول المتقدمة يؤثر تأثيرا سلبيا على هذه الدول. فطالما ارتضت دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية أو أقل نموا، بمبادئ النظام التجاري العالمي الجديد، فليكن هناك شراكة في التنمية الدولية وعدالة تعتمد على إزالة ما يشوه التجارة الزراعية ويكفل نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة[٢٠].

باء- المفاوضات بشأن الزراعة في إطار برنامج عمل الدوحة

نجح مؤتمر الدوحة في تناول قضايا رئيسية في النظام التجاري متعدد الأطراف، وجاءت مقرراته في إطار ما يسمى بـ "برنامج عمل التنمية". وفي مجال الزراعة تناول القضايا الرئيسية الثلاث، وظهر ذلك واضحا في فقرتين هما ١٣ و١٤ من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة وهو ما يعكس روح المادة ٢٠ من الاتفاقية (راجع الإطار ١). كما تم تحديد جدول زمني للمفاوضات بشأن قضايا الزراعة، بحيث تبدأ المفاوضات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتم تحديد موعد نهائي للتوصل إلى طرق للمفاوضات بنهاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وأن يقوم أعضاء المنظمة بتقديم مسودات جداول الالتزامات بحلول موعد المؤتمر الوزاري الخامس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كما تم تحديد موعد نهائي للمفاوضات بشأن الزراعة بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في إطار الصفقة المتكاملة (الحزمة الواحدة). وفي منظمة التجارة العالمية، تم تشكيل لجنة للمفاوضات التجارية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ والتي كان دورها وضع آليات للتفاوض والإشراف على المفاوضات وذلك تحت سلطة المجلس العام للمنظمة. كما تم تشكيل لجان للمفاوضات من بينها لجنة المفاوضات بشأن الزراعة والتي تباشر أعمالها من خلال اجتماعات أو جلسات خاصة[٢١]. وتناولت المفاوضات الزراعية الموضوعات التالية:

١- تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة

حصل المنتجون الزراعيون في الدول المتقدمة على دعم ضخم يؤمن لهم الرفاهية كمطلب أساسي، إلا أنه يساهم في تشويه التجارة العالمية للمنتجات الزراعية وينعكس سلبا على المزارعين الفقراء في الدول النامية والأقل نموا جراء انخفاض الأسعار العالمية لمنتجاتهم. وكان هناك جدل واسع حول كيفية تخفيض هذا الدعم خلال جولة أوروغواي ولا يزال هذا الجدل قائما حتى الآن. ففي جولة أوروغواي ظهر ما يسمى بتقسيم الدعم حسب درجة التشويه وجاء في أشكال: الصندوق الأخضر، ويشمل الدعم المسموح به وهو غير مشوه للتجارة،

---

(١٩) تعد الزراعة في الدول النامية مصدرا أساسيا للدخل لنحو ٢,٥ مليار نسمة. ويعمل بالزراعة نحو ٧٣ في المائة من القوى العاملة الإجمالية في الدول الأقل نموا ونحو ٥٩ في المائة في الدول النامية. وتمثل عائدات الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية نحو ٣٤ في المائة في الدول الأقل نموا ونحو ٢٧ في المائة في الدول النامية. وانخفضت مساهمة الدول النامية من الصادرات الزراعية العالمية من حوالي ٤٠ في المائة عام ١٩٦١ إلى نحو ٣٥ في المائة عام ٢٠٠١. انظر: Oxfam International, *Boxing match in agricultural trade: Will WTO negotiations knock out the world's poorest farmers?*, Briefing Paper, November 2002.

(٢٠) يشير البنك الدولي في تقريره لعام ٢٠٠٤ إلى أنه إذا ما تم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يمكن أن تصل الأرباح إلى نحو ٤٠٠-٩٠٠ مليار دولار، وأكثر من نصف هذه الأرباح يمكن أن يكون من نصيب الدول النامية. وبالنسبة للزراعة فإنها تمثل نحو ٧٠ في المائة من هذه الأرباح في حالة إزالة كل الحواجز. انظر: The World Bank (2004b), Global Economic Prospects: Realizing the Development Promise of the Doha Agenda.

(٢١) WTO (2004a), Committee on Agriculture, Special Session: Calculation of Ad valorem Equivalents (AVEs) - Data Requirements and Availability: Note by the Secretariat (TN/AG/S/11).

مثل دعم المدفوعات المتعلقة بالبحث العلمي في الزراعة، والانفاق على البنية الأساسية، ومقاومة الآفات والأمراض (النباتية) والمساعدات الغذائية المحلية. والصندوق الأزرق، ويشمل مدفوعات للحد من الإنتاج، وهي وإن كانت مشوهة للتجارة بنسبة ضئيلة، إلا أنه ينطبق عليها مبدأ التخفيض. أما الصندوق الأصفر، فيضم المدفوعات التي تشكل تشويها للتجارة العالمية، وعليه فإنه يخضع للتخفيض الجوهري[٢٢]. هذا التقسيم فتح الباب أمام مناقشات واقتراحات حول نسب التخفيض، ومحتويات الصناديق، والمطالب التي تهم الدول المتقدمة والأخرى التي تهم الدول الفقيرة.

الإطار ١- الفقرتان ١٣ و١٤ من إعلان الدوحة الوزاري، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

١٣- "نعترف بالعمل الذي أنجز في المفاوضات التي انطلقت في مرحلة سابقة من العام ٢٠٠٠ عملا بالمادة ٢٠ من الاتفاقية بشأن الزراعة، ومن ضمنه عدد كبير من المقترحات التفاوضية تقدم بها ما يزيد عن ١٢١ عضوا. ونذكر بالهدف الطويل الأجل المشار إليه في الاتفاقية، والمتمثل في إرساء نظام تجاري عادل وقائم على آليات السوق، من خلال برنامج إصلاح جذري يشمل قواعد محصنة والتزامات محددة بشأن الدعم والحماية، بغية تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. وإننا نؤكد من جديد التزامنا بهذا البرنامج واستنادا إلى العمل الذي أنجز حتى الآن، نتعهد بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسين جوهري في النفاذ إلى الأسواق؛ وتخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيدا لإلغائها؛ والحد من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة. إننا نتفق على أن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية ينبغي أن تشكل جزءا أصيلا من عناصر المفاوضات، وأن تدرج في جداول التنازلات والالتزامات، وأن تدرج، حسب الاقتضاء، في القواعد والضوابط التي سيجري التفاوض عليها، بغية تفعيل هذه المعاملة عمليا، وتمكين الدول النامية من مراعاة احتياجاتها التنموية، ومن ضمنها الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ونحيط علما بالاهتمامات غير المتصلة بالتجارة الواضحة في المقترحات التي تقدم بها الأعضاء، وأن هذه الاهتمامات ستوضع في الاعتبار كما هو منصوص عليه في الاتفاقية بشأن الزراعة".

١٤- "تحدد أنماط الالتزامات الإضافية، ومن ضمنها المعاملة الخاصة والتفضيلية، في مدة لا تتجاوز ٣١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٣، وينبغي من المشاركين تقديم مسودات شاملة لجداولهم حسب هذه الأنماط في مدة لا تتجاوز تاريخ عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري. وتنتهي المفاوضات، ومن ضمنها المفاوضات المتصلة بالقواعد والضوابط التنظيمية والنصوص القانونية ذات الصلة، مع الانتهاء من خطة المفاوضات وكجزء منها".

المصدر: المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، (٢٠٠١).

وتشير إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٣]، إلى أن حجم الدعم الكلي في دول المنظمة أرتفع من حوالي ٣٠٣,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى نحو ٣٤٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. ويمثل الدعم نحو ٤٨,٩٦ في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي ونحو ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يمثل دعم المنتجين الزراعيين نحو ٧٣,٥ في المائة من حجم الدعم الكلي، كما هو موضح في الجدول ٩. وأوضح التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣ أن الدعم في الاتحاد الأوروبي يمثل نحو ٤٠ في المائة من حجم الدعم في دول المنظمة، ويمثل في الولايات المتحدة

(٢٢) الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، مـراكش، ١٥ نيسـان/أبريـل ١٩٩٤.

(٢٣) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD).

الأمريكية نحو ٢١ في المائة، وفي اليابان نحو ٢٠ في المائة، وأن الأسعار التي تسلمها المزارعون تزيد بنحو ٣١ في المائة عن الأسعار العالمية في عام ٢٠٠١[٢٤]. وفي تقرير آخر أعدته Oxfam، ورد مثال صارخ لدعم إنتاج السكر، حيث تسلم منتجو السكر سعرا مضمونا يوازي ٣ أضعاف الأسعار العالمية بنحو ٦٣٢ يورو للطن مقارنا بسعر عالمي قدره ١٨٤ يورو للطن وذلك في منتصف عام ٢٠٠٢[٢٥]. ويصل موضوع الدعم إلى قمته حينما نعلم أن البقرة في أوروبا تحصل على دعم قدره ٢,٥ دولار يوميا، وتحصل البقرة في اليابان على ٧,٥ دولار يوميا[٢٦]. ولنا أن نقارن ذلك مع أعداد الفقراء في بقاع أخرى من العالم الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم.

الجدول ٩- دعم الزراعة في دول منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦-٢٠٠٣
(مليون دولار)

	٨٨/٨٦	٢٠٠٣/٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
إجمالي الإنتاج الزراعي	٥٩٦,٤٨٤	٦٧٣,٣٧٧	٦٥٣,١٧٠	٦٥٢,٥٢٦	٧١٤,٤٣٥
دعم المنتجين	٢٤١,٠٧٧	٢٣٨,٣١٠	٢٢٧,٩٥٥	٢٢٩,٦٩١	٢٥٧,٢٨٥
الدعم الكلي	٣٠٣,٧٢٠	٣٢٤,٠٥٣	٣٠٨,٠٤١	٣١٤,٣٠٩	٣٤٩,٨٠٨
دعم المنتجين من الدعم الكلي (نسبة مئوية)	٧٩,٦٠	٧٣,٥٤	٧٤,٠٠	٧٣,٠٨	٧٣,٥٥
الدعم الكلي من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	٢,٣٢	١,٢٠	١,٢٢	١,١٩	١,١٩

المصدر: OECD, Agricultural Policies in OECD At A Glance - 2004, Part I: Evaluation of Support Policy Development.

وخلال السنة الأولى للمفاوضات بشأن الزراعة في إطار برنامج عمل الدوحة (٢٠٠٢)، ظهرت بوادر من دول متقدمة تعطي إشارات بعدم رغبتها في التخفيض. ففي الاتحاد الأوروبي، أعلن في أيار/مايو ٢٠٠٢ عن خطط لعمل مراجعة إضافية للسياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، والتي قد تنتهي في عام ٢٠٠٦، وهو ما يعني ببساطة تأخير تنفيذ إجراءات تخفيض الدعم كما ورد في بيان الدوحة. كما صدر قانون خاص بالمزارع الأمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٢ يقدم زيادة في الدعم الزراعي[٢٤]. وخلال المفاوضات، جاءت دعوات من الدول المتقدمة مفادها الإبقاء على مناقشة الصناديق الخاصة بتقسيم أنواع الدعم، ودعوات من الدول النامية بضرورة البدء في تنفيذ التخفيض الوارد في اتفاقية الزراعة. وهنا نشير إلى أن الصندوق الأخضر يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الدعم المقدم للزراعة وبلغ نحو ٧٠ في المائة من حجم الدعم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٢٥ في المائة في الاتحاد الأوروبي، وهو بالطبع معفى من التخفيض[٢٥]. وتشير دراسة أخرى إلى أن أكثر من ٦٠ في المائة من الدعم المحلي في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد

---

(٢٤) World Trade Organization, World Trade Report 2003, Press/348, 14 August 2003.

(٢٥) Oxfam Briefing paper (2002)، المرجع السابق (انظر الحاشية ١٩ أعلاه).

(٢٦) محمد رضوان، "من الدوحة إلى كانكون"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ورقة مقدمة إلى الاجتماع الوزاري العربي الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الوثيقة E/ESCWA/GRID/2003/22.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) Kwa, Aileen (2004), WTO Threatens Rural Poor - The Impact of the Proposed Framework on Indonesia, Focus on the Global South.

استثنيت من التزامات التخفيض[٢٦]. وعلى ذلك فإن التخفيض المرتقب في الدعم الكلي سيكون ضئيلا لأنه يشمل نسبة قليلة من المدفوعات التي يجب تخفيضها كما سيتم تفصيله لاحقا في هذه الدراسة.

وكما ذكرنا سابقا، فإنه كان قد تم تحديد نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣ موعدا لتقديم طرق المفاوضات. وجاءت مقترحات من قبل دول متقدمة ودول نامية[٢٧] لاستيفاء هذا الميعاد. فالولايات المتحدة الأمريكية اقترحت تخفيض الدعم المشوه للتجارة والوارد في الصندوقين الأزرق والأصفر ليصل حجم الدعم إلى ٥ في المائة من متوسط قيمة الإنتاج. واقترح الاتحاد الأوروبي أن يتم تخفيض الدعم الوارد في الصندوق الأصفر بنحو ٥٥ في المائة، وأن يتم توسيع الصندوق الأزرق بما يسمى بالاعتبارات غير التجارية مثل التنمية الريفية والبيئة ورفاهية الحيوان. وظهرت تباينات في الآراء من الدول النامية ما بين معارض ومؤيد.

وقام رئيس الجلسة الخاصة للزراعة بتوزيع مسودة سميت باسمه (مسودة هاربنسون) في شباط/فبراير ٢٠٠٣، تم تنقيحها ووزعت ثانية في آذار/مارس ٢٠٠٣. وتضمنت أن يتم تخفيض مجموع الدعم الكلي بنسبة ٦٠ في المائة على دفعات متساوية سنوية خلال فترة ٥ سنوات في الدول المتقدمة وبنسبة ٤٠ في المائة وخلال ١٠ سنوات في الدول النامية[٢٨]. وحدث انقسام في الآراء مرة أخرى على هذه المسودة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية. ثم قام الاتحاد الأوروبي بإعداد ورقة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ تناولت تحديد المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأزرق، أو بمعنى أوضح تعديل وتوسيع الصندوق الأزرق. وجاءت هذه الورقة مثيرة للجدل في أوساط المفاوضات، وشجعت الدول النامية على تقديم مقترحات، واستمر الوضع على ذلك حتى جاء مؤتمر كانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والذي فشل في اتخاذ قرارات بشأن المفاوضات.

٢- تخفيض دعم الصادرات تمهيدا لإزالته نهائيا

كما هو الحال في الدعم المحلي، تقوم دول متقدمة بدعم صادراتها الزراعية. وتشير دراسة للإسكوا[٢٩]، أن هناك ٢٥ دولة أعضاء في منظمة التجارة العالمية لديها دعم للصادرات الزراعية وأنها التزمت بتخفيض هذا الدعم. أما الدول التي لم تقدم التزامات، فلا يمكنها دعم صادراتها الزراعية. وقد أدى هذا النوع من الدعم بالإضافة إلى الدعم المحلي الذي تم تناوله في الجزء السابق إلى تأثيرات سلبية على صادرات الدول النامية والأقل نموا. ولذا، يلاحظ أن المادة ١٣ من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة أشارت بوضوح إلى "تخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيدا لإلغائها" (راجع الإطار ١). وتشير إحدى الدراسات[٣٠] إلى أن هذه الكلمات التي وردت في بيان الدوحة خلقت جدلا في المفاوضات وظهرت اختلافات أساسية في وجهات النظر. فعدد ضخم من الدول، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز[٣١]،

---

(٢٦) Oxfam Briefing Paper (2002) (انظر الحاشية ١٩ أعلاه).

(٢٧) Ralf Peters and David Vanzetti, Shifting Sands: Searching for a Compromise in the WTO Negotiations on Agriculture (UNCTAD, Policy Issues in International Trade and Commodities, Study Series No. 23, 2004).

(٢٨) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٣: تحديات وفرص النظام التجاري العالمي - الزراعة (E/ESCWA/GRID/2003/30).

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) WTO Agricultural Negotiations: Progress Report - September 2004 (ITC/UNCTAD/WTO). وللمراجعة بشأن أي تعليقات أو مقترحات أو مسائل أخرى، يمكن الاتصال بالسيد بيتر ناراي.

(٣١) تضم هذه المجموعة ١٨ دولة مصدرة للمنتجات الزراعية هي: الأرجنتين، واستراليا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وغواتيمالا، وشيلي، والفلبين، وفيجي، وكندا، وكوستاريكا، وماليزيا، ونيوزيلندا. المصدر: The Cairns Group (http://www.cairnsgroup.org).

ودول نامية أخرى، فهمت ما ورد في بيان الدوحة على أنه تنبؤ بإزالة تامة لدعم الصادرات الزراعية خلال فترة معينة. ومجموعة أخرى من الدول، خاصة الاتحاد الأوروبي، فهمت دعم الصادرات الزراعية على أنه هدف نهائي خلال فترة زمنية غير محددة. لذلك أوضح الاتحاد الأوروبي أن إزالة دعم الصادرات أمر ممكن على أن يكون لمنتجات معينة ولها أهمية خاصة لدى الدول النامية. وعلى ذلك كان التركيز على دعم أسعار الصادرات، وهو ما يحدث في الاتحاد الأوروبي، ولاقى ذلك دعما من اليابان ودول أخرى من البلدان النامية. وأوضحت هذه الدول (الاتحاد الأوروبي، واليابان ودول نامية أخرى) أن هناك حاجة لالتزامات وسياسات أخرى لتأثير ما يسمى بـ "تنافسية الصادرات" والذي لم يكن موضوعا للمفاوضات في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث يشمل ائتمان الصادرات والمساعدات الغذائية في شكل تجاري وشركات الاتجار الحكومي، وغير ذلك، وهو ما نتناوله في جزء لاحق.

أدى دعم الصادرات في الدول المتقدمة إلى التأثير على الأسعار العالمية، حيث تشير إحدى الدراسات[٣٢] إلى أن سقف دعم الصادرات الزراعية المتعهد به لمنظمة التجارة العالمية بلغ نحو ١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١، ورصد الاتحاد الأوروبي ميزانية لدعم الصادرات الزراعية قدرها ٣ر٤ مليار يورو منها ١,٦ مليار يورو لدعم صادرات السكر، ويصدر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نصف الصادرات العالمية من القمح وأسعار صادراتهما أقل من تكاليف الإنتاج بنحو ٤٦ في المائة و٣٤ في المائة على التوالي. وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من نصف الصادرات العالمية من الذرة بأسعار تقل بنحو ٢٠ في المائة عن تكاليف الإنتاج. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للبن البودرة بأسعار توازي نصف تكاليف الإنتاج، كما يعد أكبر مصدر للسكر بأسعار توازي ربع تكاليف الإنتاج. تعطي هذه الأمثلة كمؤشر إلى أنه ليس هناك مجال للدول النامية والأقل نموا من أن تدخل معترك المنافسة الشرسة في التصدير بهذه الأسعار والتي جاءت نتيجة للدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة.

لم تحقق المفاوضات التي حدثت على دعم الصادرات الزراعية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى آذار/مارس ٢٠٠٣ تقدما يذكر، نتيجة للاعتبارات سالفة الذكر والمتعلقة بفهم النص الوارد في البيان الوزاري حول دعم الصادرات. فالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز طالبت بإلغاء تام لكافة أشكال دعم الصادرات على فترات زمنية، إلا أن دولا أخرى، خاصة الاتحاد الأوروبي، أوضحت مدى استعدادها للتفاوض بشأن التخفيض التدريجي دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل. كما أن الدول النامية طالبت بمنحها معاملة خاصة وتفضيلية لمواجهة ذلك، وطرحت الهند منح الدول النامية مرونة بالسماح لها بزيادة دعم الصادرات لبعض منتجاتها[٣٣].

وجاءت مسودة هاربنسون في الجزء الخاص بدعم الصادرات لتحدد التخفيض بنحو ٥٠ في المائة على الأقل من حدود الالتزام النهائي ماليا لكافة المنتجات الزراعية الخاضعة لدعم الصادرات وذلك طبقا لصيغة محددة[٣٤] وخلال ٥ سنوات بحيث يصل الدعم في نهايتها إلى صفر - وبالنسبة للدول النامية تكون فترة التخفيض ١٠ سنوات. ويخضع ائتمان الصادرات (export credits)، وهو الجزء الثاني تحت عنوان تنافسية الصادرات (export competition) ويشمل ائتمان الصادرات والضمانات وبرامج التأمين، لقواعد محددة يجري بموجبها الالتزام بمنع تقديم أي ائتمان أو مساعدة مالية مباشرة وغير مباشرة للصادرات الزراعية. وتناولت القواعد الخاصة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموا والدول التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء. أما

---

(٣٢) Oxfam Briefing Paper (2002)، المرجع السابق (انظر الحاشية ١٩ أعلاه).

(٣٣) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٣)، المرجع السابق (انظر الحاشية ٣١ أعلاه).

(٣٤) الصيغة المقترحة لتخفيض دعم الصادرات الزراعية: (Bj=Bj-1-c * Bj-1 with j-1, ... n) (Qj=Qj-1-c*Qj-1 with j-1, ... n) حيث B= نفقات الموازنة، Q= الكميات، C= معامل ثابت تم تحديده بـ ٠,٢٥ J = سنة التنفيذ، B0، Q0 هما المقوى الأساسي. المصدر: WTO:TN/AG/W/.

بالنسبة للمعونة الغذائية، فتناول اقتراح هاربنسون تعديل المادة ١٠-٤ من اتفاقية الزراعة لوضع قواعد خاصة بالمعونة الغذائية سواء كانت في صورة منحة، أو من حيث عدم وجود أغراض تجارية من ورائها. ويتم في هذا الخصوص مراعاة الإجراءات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) كما تم التأكيد على عدم قيام الدول المتلقية لتلك المعونات الغذائية بإعادة تصديرها.

وبالنسبة لشركات الاتجار الحكومي المصدرة، تناول الاقتراح أن تتأكد الدول الأعضاء من أن هذه المؤسسات لا تخالف القواعد الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة وكذلك الالتزامات الأخرى على الدول، خاصة فيما يتعلق بالأسعار، وعدم حظر الحد من تصدير منتجات زراعية أو شرائها لغرض التصدير، وعدم منح هذه المؤسسات أي امتيازات خاصة. هذا وأشار اقتراح هاربنسون إلى نقطة هامة هي حظر فرض أي قيد أو ضرائب جديدة على الصادرات الزراعية[٣٥]. وهذا الاقتراح لم يجد إجماعا توافقيا عليه من قبل الدول الأعضاء واستمر الحال كذلك حتى انعقاد مؤتمر كانكون.

٣- النفاذ إلى الأسواق

تعوق أشكال كثيرة للحماية على حدود الدول المتقدمة دون وصول منتجات الدول النامية والأقل نموا إلى أسواق هذه الدول. فهناك معدلات مرتفعة للتعريفة الجمركية كمتوسط عام، وقمم تعريفية تصل إلى نحو ٥٠٠ في المائة، وتعريفة تصاعدية ترتفع طبقا لدرجة التصنيع. هذا بالإضافة إلى حواجز أخرى فنية كتلك المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات. ورغم أن السلع الصناعية قد لاقت حظا وفيرا في تخفيض التعريفة الجمركية خلال جولات الغات السابقة، حيث وصل المعدل في الدول المتقدمة إلى نحو ٤ في المائة فقط، إلا أن السلع الزراعية لم يتم إجراء تخفيضات على الحواجز الجمركية لها، بل إنها في تزايد. وسنوضح فيما يلي هذه الحواجز الجمركية:

(أ) التعريفة الجمركية

بداية يجب أن يكون واضحا أن لدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية رسوم جمركية إما في صورة قيمية (Ad valorem) وتفرض كنسبة من قيمة السلع المستوردة، أو في صورة غير قيمية (specific) كأن تكون محددة لكل وحدة من الكمية (مثل الوزن والقطعة وغيرها). والتزمت هذه الدول بتحديد الرسوم الجمركية بصورة مربوطة (binding) لا يتم تجاوزها مستقبلا، وبصورة مطبقة (applied) وغالبا ما تكون المربوطة ذات معدل مرتفع عن المطبقة. وترتفع التعريفة كثيرا على المنتجات التي تهم الدول النامية وصادراتها، مثل الأغذية الرئيسية، والسكر، والدخان، وعصائر الفواكه. وكمثال، فإن تعريفة الدولة الأولى بالرعاية (MFN) في الاتحاد الأوروبي على الواردات من منتجات اللحوم يصل معدلها إلى ٢٥٠ في المائة، وتطبق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تعريفة بنحو ١٥٠ في المائة[٣٦]. ويشير تقرير لمنظمة التجارة العالمية إلى أنه مع أن المتوسط البسيط للتعريفة المطبقة في دول متقدمة لا يتجاوز ٧,٣ في المائة، إلا أن التعريفة المرتفعة أو قمة التعريفة تصل إلى نحو ٣٥٠ في المائة، وأن هذه القمم تصل نسبتها إلى نحو ٨،٨ في المائة في بعض الدول المتقدمة[٣٧].

لم تحقق المفاوضات على تخفيض التعريفة الجمركية التي نتجت عن جولة أوروغواي أي تقدم، وانقسمت دول المنظمة إلى قسمين: مجموعة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية توافق على استخدام صيغة تعرف

---

(٣٥) وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/AG/S/11، المرجع السابق (الحاشية ١٩ أعلاه).

(٣٦) Oxfam Briefing paper (32)، المرجع السابق (الحاشية ١٩ أعلاه).

(٣٧) World Trade Organization, World Trade Report 2004: Exploring the linkage between the domestic policy environment and international trade.

بالصيغة السويسرية لتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية، وتتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى للتعريفة على أي منتج زراعي ٢٥ في المائة بعد مرور فترة خمس سنوات. ومجموعة أخرى بقيادة الاتحاد الأوروبي توافق على استخدام صيغة أوروغواي، والتي كانت مستخدمة في جولة أوروغواي، وتقضي بتخفيض التعريفة بنحو ٣٦ في المائة على متوسط التعريفة مع خفض ١٥ في المائة على الأقل لكل منتج خاضع للرسوم[٣٨].

وجاءت مسودة هاربنسون لتقدم اقتراحا يجمع ما بين مقترحي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. فبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، يقترح تخفيضا قدره ٦٠ في المائة على التعريفات المربوطة وذلك لمعدلات التعريفة التي تزيد عن ٩٠ في المائة وتخفيضا قدره ٥٠ في المائة على معدلات التعريفة التي يصل مداها ١٥-٩٠ في المائة، ويقترح أيضا تخفيضا قدره ٤٠ في المائة على معدل التعريفة المربوطة الذي يصل إلى أقل من ١٥ في المائة. وبالنسبة للدول النامية، يقترح هاربنسون تخفيضا متوسطا على التعريفات المربوطة بنحو ٤٠ في المائة للمعدلات التي تصل إلى أكثر من ١٢٠ في المائة، و٣٥ في المائة على التعريفة التي يصل مداها إلى ٦٠-١٢٠ في المائة، و٣٠ في المائة على التعريفة التي يصل مداها إلى ٢٠-٦٠ في المائة، وتخفيضا قدره ٢٥ في المائة للتعريفات التي يصل معدلها إلى أقل من ٢٠ في المائة[٣٩]. وإذا كان هناك تعليق، فإن هذا المقترح يعد متوازنا حيث يخفض التعريفات بنسبة ضخمة في الدول المتقدمة مما يساهم في النفاذ إلى الأسواق. وسنرى ذلك واضحا في حال تطبيق مقترح هاربنسون، حيث يشير الشكل ١ إلى قيمة التخفيض على كل التعريفات المطبقة في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل- تصور التعريفة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد مقترحات هاربنسون وذلك للتعريفات المطبقة
(نسبة مئوية)

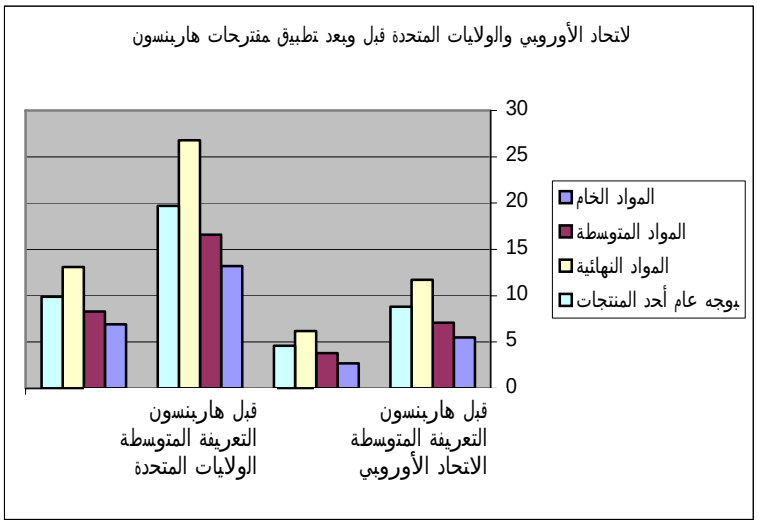

(٣٨) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٣) المرجع السابق (الحاشية ٣١ أعلاه).

(٣٩) المرجع نفسه.

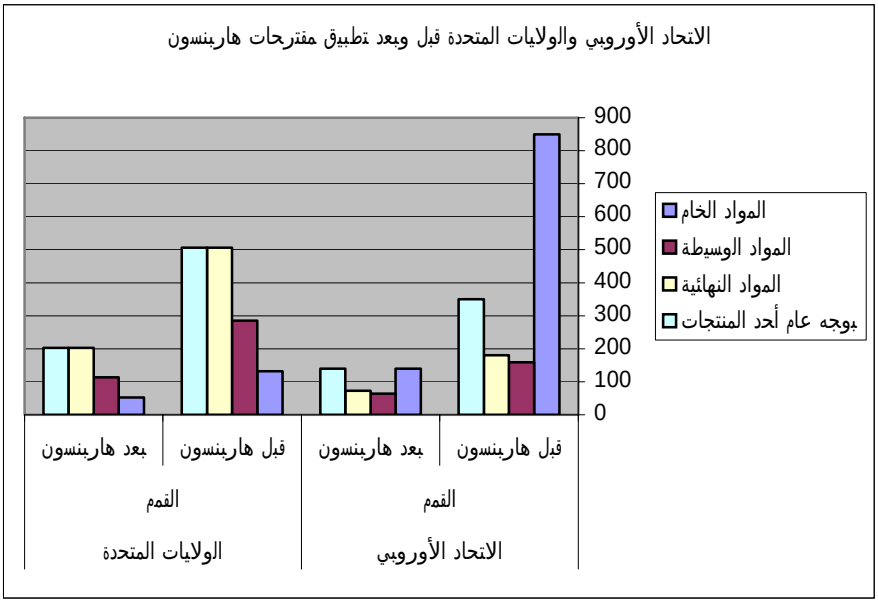

المصدر: The World Bank, (2004 b) (انظر الحاشية ١٩ أعلاه).

(ب) الحصص التعريفية[٤٠]

طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء التعريفات المفروضة داخل الحصص، إلا أن اليابان عارضت ذلك. وجاءت مقترحات باستبدال الحصص التعريفية بتعريفات مخفضة أو زيادة حجم الحصص. وجاءت مقترحات هاربنسون بزيادة حجم أو قيمة الحصص التعريفية النهائية المفروضة (وهي تلك التي تقل عن ١٠ في المائة من حجم الاستهلاك) إلى ١٠ في المائة من حجم الاستهلاك المحلي لكل منتج.

بعد هذا العرض لتطور المفاوضات منذ عام ٢٠٠٠ ومرورا ببرنامج عمل الدوحة للتنمية، نستنتج أن القضايا الثلاث في الزراعة، وهي الدعم المحلي ودعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق، لم تجد توافقا من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. فإذا ما تم التطرق إلى تخفيض الدعم المحلي، ترفض ذلك الدول المتقدمة التي تستخدم هذا الدعم وذلك لأنه ببساطة يعتبر المزارعون في تلك الدول قوة ضغط سياسي لا يمكن الاستهانة بها. وبالتالي، فإن المفاوضين ومتخذي القرار يراعون ذلك ويتجنبون الخوض في تخفيض الدعم. وإذا تم تناول قضية دعم الصادرات تظهر آراء متضاربة، وإذا ما تم التساؤل عن سبب ذلك نجد الإجابة بأنه كان سوء فهم: فهناك من فسر إزالة دعم الصادرات على أنه بداية للتخفيض ودون تحديد فترة زمنية معينة. كما أن طرح موضوع النفاذ إلى الأسواق أمر ترفضه الدول المتقدمة، فكيف يمكن تخفيض التعريفة الجمركية المرتفعة وهي التي تمثل الحاجز الحديدي على الحدود؟

وجاءت مقترحات ومسودات لا يمكن تخيل حجمها: فهناك مقترحات قدمت من عدد من الدول الأعضاء يزيد عن ١٢٠ دولة كما سبق ذكره، ومقترحات قدمت من رؤساء الجلسات الخاصة للمفاوضات بشأن الزراعة وهم هاربنسون، وكاستيلو، ثم دربيز الذي قدمت مسودته في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، إلا أنها لم تناقش. هذا بالإضافة إلى مقترحات من مجموعات تم تشكيلها مثل مجموعة الدول

(٤٠) المرجع السابق.

العشرين وهي دول نامية، ومجموعة كيرنز، ودول نامية أخرى. إلا أن كل هذه المقترحات كانت تتناول القضايا من زاوية معينة تراعي مصالحها، ولذلك لم يحدث إجماع لحل قضايا الزراعة.

جيم- ما بعد كانكون - مفاوضات عام ٢٠٠٤

فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وكانت هناك مؤشرات للفشل قبل الانعقاد، حيث لم يحدث تقدم يذكر في المفاوضات على القضايا المختلفة، لا سيما قضية الدواء في إطار حقوق الملكية الفكرية. أما باقي الموضوعات فقد تجاوزت المواعيد المحددة في برنامج عمل الدوحة. وفي مجال الزراعة، كان هناك مقترح دربيز الذي قدم في ١٣ أيلول/سبتمبر، إلا أنه لم يناقش لأن بوادر فشل المؤتمر كانت قد ظهرت نتيجة لعدم التوصل إلى إجماع على موضوعات سنغافورة وعلى قضية القطن. واكتفى البيان الوزاري بالقول بأن يتم عقد اجتماع للمجلس العام للمنظمة للاتفاق على أطر وطرق التفاوض، وعلى ذلك توقفت المفاوضات على موضوعات برنامج عمل الدوحة.

في بداية عام ٢٠٠٤ جاءت جهود مكثفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومجموعات من الدول النامية، تهدف كلها إلى إعادة المفاوضات على الطريق الصحيح. وتم انتخاب رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ثم رؤساء المجموعات التفاوضية، حتى تبدأ المفاوضات من جديد. وبعد مشاورات واجتماعات مكثفة وجدت الدول الأعضاء أنه يجب التركيز على عدد قليل من القضايا والوصول إلى تقدم في المفاوضات بشأنها، وبالفعل تم اختيار أربع قضايا هي: الزراعة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقضايا سنغافورة، بالإضافة إلى قضية القطن. وأوضحت المشاورات المختلفة أن قضايا الزراعة هي القضايا الرئيسية التي يعتبر حلها نجاحا كبيرا للمفاوضات.

بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة إلى إعادة المفاوضات، وأنضم إليها الاتحاد الأوروبي الذي كان يعد العدة لاستقبال ١٠ أعضاء جدد ليصبح عدد أعضائه ٢٥ عضوا في أيار/مايو ٢٠٠٤[٤١]، ومعهم مجموعة كيرنز وهي المهتمة بتصدير المنتجات الزراعية. إلا أن الدول النامية - خاصة مجموعة العشرين - كان لها دور مؤثر في مؤتمر كانكون حيث طالبت بعودة المفاوضات بشأن الزراعة، ثم جاءت مجموعة الدول العشر[٤٢]، وهي دول متقدمة في غالبيتها لديها قطاع زراعي أقل تنافسية، ومجموعة الدول الثلاث والثلاثين، وهي دول نامية لديها قطاع زراعي أقل تنافسية. ثم جاءت مجموعة الدول الأقل نموا والاقتصادات الضعيفة والتي شكلت مجموعة الدول التسعين، وأخيرا مجموعة الدول المنضمة حديثا إلى منظمة التجارة العالمية[٤٣]. كل هذه المجموعات الدولية كثفت مشاوراتها، وعقدت اجتماعات وزارية مصغرة. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤ ظهرت مجموعة جديدة سميت باسم "الأطراف الخمسة المهتمة"[٤٤]، وتم الاتفاق على تحديد موعد نهائي

---

(٤١) الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي هي: أستونيا، والجمهورية التشيكية، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، ولاتفيا.

(٤٢) هذه المجموعة تضم: إسرائيل، وأيسلندا، وبلغاريا، وتايوان-الصين، وسويسرا، وكوريا، وليكشنتين، وموريشيوس، والنرويج، واليابان.

(٤٣) الموقع العربي لقضايا النظام التجاري متعدد الأطراف الخاص بالإسكوا على الموقع الإلكتروني: http://www.escwa.org.lb.

(٤٤) تضم هذه المجموعة: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والبرازيل، والهند (ممثلة للدول العشرين) واستراليا ممثلة لدول مجموعة كيرنز. المصدر: ICTSD, Agriculture Negotiations at the WTO: Post-Cancun Outlook Report, Geneva, November 2003.

لتقديم إطار جديد لطرق التفاوض، وهو نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٤، تحت اسم "صفقة تموز/يوليو". وعقدت هذه المجموعة الجديدة سلسلة اجتماعات، حتى أنها استخدمت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتي عقدت في ساو باولو في البرازيل في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لغرض التوصل إلى إطار جديد للمفاوضات. وسارت المفاوضات بطيئة منذ منتصف أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى أن ظهرت المسودة الأولى لصيغة الاتفاقية[٤٥] في نهاية تموز/يوليو. ونشرت في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٤ كإطار جديد لطرق المفاوضات بعد أن صدرت بقرار من المجلس العام بتوافق الدول الأعضاء.

دال- الإطار الجديد لطرق المفاوضات – صفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤[٤٦]

في إطار المناقشات الخاصة بصفقة تموز/يوليو، لم يتم تجاهل الجهود التي بذلت سابقا والمقترحات التي قدمت، حيث أصبحت القضايا واضحة وتحتاج إلى قرار يشمل كيفية التطبيق لتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات والتعريفات الجمركية، ومراعاة تقديم معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية. وجاء الإطار الجديد لطرق المفاوضات ليتناول هذه القضايا، وتم إعداد ملحق خاص عن الزراعة، وتم تناول قضية دعم القطن ضمن قضايا الزراعة. كما تم إسقاط ثلاث موضوعات من قضايا سنغافورة وهي: التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية. وأبقى على موضوع واحد فقط هو تسهيل التجارة. وسنوضح فيما يلي ما تناوله الإطار الجديد لطرق المفاوضات بشأن قضايا الزراعة.

١- الدعم المحلي

أكدت الفقرة ٦ من اتفاقية صفقة تموز/يوليو أن الدول النامية ستحصل على معاملة خاصة وتفضيلية فيما يتعلق بفترة زمنية أطول ومعدلات تخفيض أدنى للدعم من خلال المفاوضات. ولما كان الصندوق الأصفر هو الذي يضم الدعم المشوه للتجارة الزراعية، فسوف يخضع لتخفيضات أكبر ويخضع لالتزامات إضافية. أما بالنسبة للصندوق الأزرق، فجاء الإطار الجديد بمرونة تسمح بتعريف دعم الصندوق الأزرق من خلال تنقيح المادة ٦ – الفقرة ٥ من اتفاقية الزراعة[٤٧]، وتكون الخيارات على النحو التالي: (أ) مدفوعات مباشرة في إطار الحد من الإنتاج بشرط: أن تكون هذه المدفوعات على أساس ثابت (مساحة أو محاصيل) وغير متغيرة؛ أو أن تكون المدفوعات للإنتاج الحيواني على أساس عدد ثابت من رؤوس الحيوانات؛ أو أن تكون هذه المدفوعات على ٨٥ في المائة أو أقل من المستوى الأساسي للإنتاج؛ (ب) أو مدفوعات مباشرة لا تكون لمستويات الإنتاج أو لا تستلزم إنتاجا، وبشروط: أن هذه المدفوعات تكون موضوعة على أسس ثابتة لا تتغير بتغير المحاصيل أو أن هذه المدفوعات تكون موضوعة على ٨٥ في المائة أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي؛ أو إذا كانت هذه المدفوعات على أساس عدد ثابت من رؤوس الحيوانات. ولن يتجاوز الدعم في

---

(٤٥) منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٤)، مرجع سابق.

(٤٦) Peter Naray, WTO Agricultural Negotiations - Progress Report, International Trade Center, UNCTAD/WTO, September 2004.

(٤٧) جاءت المادة ٦ من الاتفاقية تحت عنوان التزامات الدعم المحلي، وتوضح الفقرة (٥) أنه لا يجوز إخضاع المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد من الإنتاج للالتزام لتخفيض الدعم المحلي إذا: (أ) كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة إنتاج ثابت؛ أو (ب) وقعت على أساس ٨٥ في المائة من مستوى الإنتاج الأساسي أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي؛ أو (ج) كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية. ويتم إظهار الإعفاء من الالتزام بالتخفيض بالنسبة للمدفوعات المباشرة المستوفية للمقاييس المذكورة أعلاه عن طريق استبعاد قيمة تلك المدفوعات المباشرة من حساب مجموع الحجم الإجمالي الجاري للدعم الخاص بذلك البلد العضو المعني. المصدر: منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤).

الصندوق الأزرق ٥ في المائة من متوسط القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي لأي عضو في المنظمة وذلك خلال فترة زمنية محددة والتي سوف يتم تحديدها من خلال المفاوضات.

سيتم تخفيض الدعم المشوه للتجارة باستخدام صيغة أو معادلة طبقية (tiered) يتم تحديد متغيراتها ومعاملاتها من خلال التفاوض. وحدد الإطار الجديد نسبة الدعم المشوه للتجارة بألا يتجاوز ٨٠ في المائة من مجموع الحجم الكلي المثبت للدعم في السنة الأولى من فترة التنفيذ، أي أن ٢٠ في المائة تخفيض ستكون مؤكدة وتحدث مباشرة خلال السنة الأولى من فترة التنفيذ. وستخضع المعايير والمبادئ الأساسية للصندوق الأخضر، والذي يحوي الدعم المسموح به وغير المشوه للتجارة، للمراجعة.

٢- المنافسة في مجال التصدير

سيخضع موضوع المنافسة في مجال التصدير لمفاوضات تضمن في النهاية الإلغاء التام وخلال فترة زمنية سيتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات لكل من دعم الصادرات، وائتمانات الصادرات أو ضمان إئتمانات الصادرات أو برامج التأمين التي تتجاوز فترة سدادها ١٨٠ يوما؛ والشروط المتعلقة بإئتمانات الصادرات أو ضمان ائتمان الصادرات أو برامج التأمين التي تبلغ فترة سدادها ١٨٠ يوما أو أقل والتي لا تتماشى مع الضوابط التي سيتفق عليها في المفاوضات مثل مدفوعات الفائدة والحد الأدنى لسعر الفائدة والحد الأدنى لأقساط التأمين، وغيرها؛ والممارسات المشوهة للتجارة والخاصة بالمؤسسات التجارية الحكومية التي تعمل في تصدير المنتجات الزراعية، والمعونة الغذائية التي تقدم على نحو لا يتماشى مع الضوابط الفعالة التي ستحددها المفاوضات والتي ستأخذ بعين الاعتبار دور المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمعونة الغذائية. هذا، وسينفذ ذلك وفقا لجدول زمني ومن خلال أقساط سنوية. وستحدد المفاوضات المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية من حيث الفترة اللازمة للتنفيذ، وكذلك مراعاة الدول الأقل نموا والمستورد الصافي للغذاء.

٣- النفاذ إلى الأسواق

بسبب وجود اختلافات في هياكل التعريفة المفروضة على الواردات من المنتجات الزراعية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وفرض قمم تعريفية على بعض المنتجات، أوضح الإطار الجديد لطرق المفاوضات أنه سوف يتم استخدام معادلة طبقية (tiered) وللوصول إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في التعريفة. وسوف يتم التطبيق على التعريفة المربوطة. وهذه المعادلة أو الصيغة المقترحة سوف تطبقها الدول المتقدمة والدول النامية. أما الدول الأقل نموا، فليست مطالبة باستخدامها. ويفترض أن يؤدي استخدام الصيغة الطبقية إلى تخفيض أكبر في معدلات التعريفة المرتفعة. كما سيكون هناك مرونة في التطبيق بالنسبة للمنتجات الحساسة والخاصة والتي سيقوم أعضاء المنظمة بتحديدها من خلال المفاوضات حتى يمكن الوصول إلى تحديد الخطوط التعريفية المتعلقة بها. وبالنسبة للحصص التعريفية، فسيتم توسيعها على أسس عادلة تحددها المفاوضات. أما بالنسبة للتعريفة التصاعدية، والتي ترتفع معدلاتها طبقا لدرجة التصنيع، فيتم معالجتها باستخدام صيغة أو معادلة يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات. كذلك سيكون تحديد آلية الوقاية الخاصة في الزراعة من خلال المفاوضات.

وبعد العرض السابق لصفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤ والمرفق الخاص بالزراعة فيها، يظهر تساؤل هام عما هو الجديد في هذه الصفقة. لقد كان الموقف بعد فشل مؤتمر كانكون بمثابة جمود وتوقف للمفاوضات وكان المهم هو إعادة التفاوض على الموضوعات العديدة في برنامج عمل الدوحة. إن الجديد في هذه الصفقة هو تناول موضوع القطن، والتأكيد على المعاملة التفضيلية والخاصة للدول النامية، واستخدام صيغ لتخفيض كل من الدعم والتعريفات تراعي ظروف كل الدول الأعضاء. وربما يجدر بنا أن نشير هنا إلى أنه تم تحديد نسبة تخفيض

الدعم الكلي بنحو ٢٠ في المائة في السنة الأولى من الفترة التي سيتم تحديدها، وتحديد مفهوم الدعم في الصندوق الأزرق بألا يتجاوز الـ ٥ في المائة من متوسط القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، وإزالة دعم الصادرات بكافة أشكاله خلال فترة زمنية محددة سيتم الاتفاق عليها. لذلك يمكن القول إنها خطوة جيدة على طريق المفاوضات بشأن الزراعة، والمهم أن تستغلها الدول النامية ومن بينها الدول العربية في إطار القضايا التي تهمها حتى يمكن إدراجها في المفاوضات.

ومن المهم أن نوضح هنا أن المشكلة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية سواء بشأن الزراعة أو غيرها هي الممارسات التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء إما في صورة مخالفة للاتفاقيات أو في صورة تحايل على الإطار القانوني للاتفاقيات، وهو الأمر الذي يعطي انطباعا بعدم المصداقية. فكما سبق ذكره أن الاتحاد الأوروبي أعطى انطباعا، فيما يتعلق بدعم الصادرات، بأنه يتم تخفيض تدريجي دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل ودون تحديد فترة زمنية لذلك. وفي الوقت الحاضر لا تزال هناك تحايلات على الأطر القانونية. فقد أشارت إحدى الدراسات[٤٨] أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت الصندوق الأزرق كغطاء قانوني للمدفوعات تحت ما يعرف باسم فاتورة المزارع (farm bill) عام ٢٠٠٢، فبرامج هذه الفاتورة تستهدف ٨ محاصيل كلها تعد حساسة للدول النامية، وهي القطن، والقمح، والذرة وفول الصويا، والأرز والشعير، والشوفان. وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن يكون هناك غطاء لنحو ٥ في المائة من قيمة الإنتاج. وهو ما يسمح لها بتقديم دعم جديد.

٤- قضايا القطن والمفاوضات في منظمة التجارة العالمية

ظهرت مبادرة القطن في أثناء المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون واقترحت بواسطة ٤ بلدان أقل نموا في وسط وغربي أفريقيا وهي: بنين، وبوركينا فاسو، وتشاد، ومالي وطالبت بقرار يصدر عن المؤتمر لوقف وإزالة دعم القطن بحلول عام ٢٠٠٥، ودفع تعويضات للبلدان الأقل نموا المتضررة من هذا الدعم خلال الفترة الانتقالية للتطبيق. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي رفضا إصدار قرار من هذا النوع، والذي سيكون سابقة من نوعها للالتزام على منتجات محددة - حيث يمكن أن يأتي فيما بعد منتجو الأرز أو البن ليطالبوا بقرارات تخص إنتاجهم - لأن هناك اتفاقية على الزراعة ورد فيها أن الدعم المشوه للتجارة يكون في إطار الصندوق الأصفر[٤٩].

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدول اضطرت إلى إثارة قضية القطن لأنها تمثل الصادرات الرئيسية لديها وأن الأسعار العالمية تنخفض كنتيجة لدعم القطن، وبالتالي فلن تكون قادرة على المنافسة عالميا، وأن العائد لن يغطي التكاليف، وليس أمام المزارعين سوى الانسحاب من عملية إنتاج القطن. وتشير إحدى الدراسات[٥٠] إلى أن سعر رطل القطن بلغ نحو ٤٢ سنتا في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهو يعني أن المزارعين يعملون بخسارة. ولكن مزارعي القطن في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبلغ قيمة تكاليف الإنتاج لديهم نحو ٣ أضعاف متوسط التكاليف في بوركينا فاسو، قاموا بتوسيع إنتاجهم منذ عام ١٩٩٨، وارتفع نصيب الولايات المتحدة من الصادرات العالمية للقطن من ١٦ في المائة في بداية التسعينات إلى أكثر من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ رغم أن الأسعار العالمية انخفضت بنحو ٥٤ في المائة مقارنة بمنتصف الثمانينات، وجاء هذا التوسع نتيجة مباشرة للدعم. وفي موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث تسلم ٢٥ ألف مزارع أمريكي ٣,٩ مليار دولار

---

(٤٨) Kwa, Alileen، المرجع السابق (الحاشية ٢٨ أعلاه).

(٤٩) Alan Matthews, Agriculture after Cancún, Trinity Economic Paper No. 17, March 2004.

(٥٠) Oxfam Briefing paper (2002) (انظر الحاشية ١٩ أعلاه).

دعم، وفي ظل قانون فاتورة المزارع لعام ٢٠٠٢، تسلموا أسعارا تزيد بنحو ٧٣ في المائة عن الأسعار العالمية. إن مثل هذا الدعم السخي جاء على حساب الفقراء. وأوضحت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) واللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن وقف دعم القطن سيؤدي إلى تخفيض قدره ١٠ في المائة من إنتاج القطن في الولايات المتحدة الأمريكية ويؤدي إلى ارتفاع نسبته ٢٦ في المائة في الأسعار العالمية.

وفي صفقة تموز/يوليو، أورد الإطار الجديد للمفاوضات أن المبادرة الخاصة بالقطن والتي تم إثارتها في كانكون ستكون ضمن المفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية. وأن الأعضاء في المنظمة عليهم أن يبحثوا مع المؤسسات المالية الدولية قضايا التنمية، والتشاور مع المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية، من أجل توفير موارد مالية إضافية توجه إلى الدول التي يمثل القطن فيها أهمية حيوية لها وذلك بهدف تنويع اقتصاداتها[٥١].

إن ما ورد في صفقة تموز/يوليو بالنسبة للقطن أمر له دلالة ورسالة واضحة لكل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ومفادها أن الدول التي تشكو من التأثير السلبي للدعم الزراعي في الدول الغنية عليها أن تبحث عن موارد مالية لمساعدتها على تنويع اقتصاداتها. وهنا هل يمكن فهم ذلك على أن الدعم هو أمر مقدس ويحرم التحدث عنه في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف؟ والأمر لا يتعلق بالقطن فقط، فالزراعة بأكملها تتأثر والفرصة ضئيلة جدا أمام البلدان النامية والبلدان الأقل نموا كي تنافس في الأسواق العالمية. فما بالنا بالتعريفات الجمركية المرتفعة جدا والتي تمثل سورا حديدية في الدول الغنية أمام صادرات الفقراء؟

٥- ماذا بعد صفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤؟

تسير المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في إطار جلسات خاصة للجنة المفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية. وحدث تطور خاص بالتعريفة الجمركية القيمية وغير القيمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. أما بالنسبة لشكل المعادلة الطبقية التي سيتم استخدامها في تخفيض الدعم أو تخفيض التعريفة، فلم يتم التوصل إليها في المفاوضات الحالية حتى إعداد هذه الدراسة. كما لم يتم التوصل إلى المعادلة الخاصة بالتعريفات التصاعدية. والأمر كذلك بالنسبة لأي فترات زمنية للتنفيذ.

(أ) حساب معادلات القيمة[٥٢] (Ad valorem equivalents (AVEs))

بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ قامت الجلسة الخاصة للجنة الزراعة في منظمة التجارة العالمية بالطلب من سكرتارية المنظمة بإعداد مذكرة خاصة بإتاحة البيانات اللازمة لحساب معادلات القيمة لأغراض تخفيض التعريفة الجمركية باستخدام الصيغة الطبقية، والتي سبقت الإشارة إليها. وتم إعداد هذه المذكرة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وورد في هذه المذكرة أشكال التعريفة الجمركية المربوطة، حيث لدى الدول الأعضاء في المنظمة رسوم جمركية مربوطة وذلك باستخدام صيغ متباينة في جداول التزاماتها، وهي تشمل نوعين من البنود:

(١) النوع الأول: البنود القيمية، وفيها تكون الرسوم موضحة كنسبة لقيمة السلع المستوردة؛

---

(٥١) منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٤)، مرجع سابق.

(٥٢) وثيقة منظمة التجارة العالمية: TN/AG/S/11، مرجع سابق (انظر الحاشية ١٩ أعلاه).

(٢) النوع الثاني: البنود غير القيمية، وفيها تكون الرسوم موضحة كما يلي:

أ- رسوم محددة: وتعني وحدات محددة من العملة تكون مفروضة على كل وحدة من الكمية (مثلا بالوزن، أو بالمسطح، أو بالقطعة، أو بالرأس)؛

ب- رسوم مركبة: وهي رسوم تضم الرسوم القيمية سواء كانت رسوم محددة مضافة أو مخصومة؛

ج- رسوم خليطة: وهي رسوم خليط من الرسوم القيمية والرسوم المحددة، طبقا للحد الأدنى أو الأعلى؛

د- أخرى (الفئة الأخيرة): وهي رسوم تكون محددة بعوامل فنية معقدة، مثل نسب مكونات المنتجات الزراعية (السكر، والحليب، ومكون الكحول) وهو ما يحدد حجم الرسوم.

هذه الأشكال الأربعة للرسوم غير القيمية متاحة حاليا في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية تحت اسم (Consolidated Tariff Scheduled Database (CTs)) والجدول ١٠ يوضح هذه الأشكال مع أمثلة.

الجدول ١٠- فئات أشكال الرسوم الجمركية غير القيمية

الأشكال	أمثلة للرسوم غير القيمية			
الشكل المحدد	٣٥,٠٠ فرنك سويسري لكل ١٠٠ كيلوغرام (الذرة، سويسرا)	٥٥ روبية لكل كيلوغرام (الكاشو، الهند)	٢,٤٤ دولار لكل كيلوغرام (السجائر، استراليا)	١,٣٤ دولار لكل ١٠٠٠ (أبصال النرجس، الولايات المتحدة الأمريكية)
الشكل الخليط	٧,٣٦ نوك لكل كيلوغرام أو ١٢٥%. معدل الرسوم المربوطة والممكن تطبيقها سوف تكون معدلات محددة أو معدلات قيمية، أيهما أعلى (البازلاء، النرويج)	٥٥% أو ٢٨٠ ين لكل وحدة، أيهما أقل بالنسبة للرسوم الجمركية الأدنى بنحو ١٥٠ ين/وحدة (الخمور "شيري" في اليابان)	٣٦٠ دولار/طن وليس أقل من ١٢٥,٠% (البن، المكسيك)	٢٠٤% أو ١,٩٢ وحدة سحب خاصة لخطوط التعرفة برسوم محددة ورسم قيمي. والأعلى في هذه الرسوم يمكن تطبيقه (الطماطم، أيسلندا)
الشكل المركب	١٢,٨% + ١ ٧١٣ يورو للطن (لحوم الأغنام، الاتحاد الأوروبي)	١٠% + ١٢٥ يورو للكيلوغرام (المواشي، كرواتيا)	٥% + ٦٦١,٤ دولار (البطيخ، ماليزيا)	٢٩,٨% + ٤٠٠ ين للكيلوغرام (مصل اللبن، اليابان)

الجدول ١٠ (تابع)

الأشكال	أمثلة للرسوم غير القيمية			
شكل آخر	٣,٦٧ سنت للكيلوغرام مطروحا منها ٠,٠٢٠٧ سنت للكيلوغرام لكل درجة أقل من ١٠٠ درجة (وأجزاء من الدرجة) ولكن ليس أقل من ٣,١٤ سنت للكيلوغرام (السكر، الولايات المتحدة الأمريكية)	١٣% بحد أقصى ٧,٢٠% + تعريفة مربوطة لسلع زراعية وهي هنا للدقيق (نسبة متنوعة) (الفطائر، البسكويت الاتحاد الأوروبي)	٤٨ بحد أدنى ١٤ يورو لكل وحدة (hl) + ١,٣ يورو % لكل وحدة (نبيذ الفيرموث، بولندا)	١٠,٤% + ٧١ يورو للطن + رسم محدد يصبح صفرا لو كان سعر الدخول للطن ليس أقل من ٣٧٢ يورو (البرتقال الحلو، الاتحاد الأوروبي)

المصدر: وثيقة منظمة التجارة العالمية: TN/AG/S/11، مرجع سابق.

(ب) الرسوم غير القيمية في منظمة التجارة العالمية

تتضمن حاليا قاعدة بيانات جداول التعريفة في منظمة التجارة العالمية ٧ ٩٧٧ خط تعريفة زراعي وهي معدلات مربوطة وفي أشكال غير قيمية في ٣٤ دولة عضو. وكمتوسط لهذا العدد من الدول، تمثل هذه الخطوط التعريفية ٢٠ في المائة تقريبا من إجمالي عدد الخطوط التعريفية الزراعية المربوطة. وينقسم إجمالي عدد الخطوط التعريفية غير القيمية لـ ٣٤ دولة إلى ٥٣ في المائة رسوم مربوطة في شكل محدد، و١٦ في المائة في شكل مركب، و٢٧ في المائة في شكل خليط، و١٤ في المائة بشكل آخر.

(ج) كيفية حساب معادلات القيمة

هناك طريقتان لحساب معادلات القيمة هما:

(١) طريقة الإيراد وتسمى بالصيغة الرئيسية

وتحسب مباشرة من بيانات عائد الجمارك، والتي يتم تجميعها لمنتج معين (خط التعريفة)، ويقسم ذلك على قيمة الواردات من نفس المنتج ويكون في صورة نسبة مئوية. والمثال على ذلك، وعلى افتراض أن العائد الجمركي ١٠ ملايين دولار، وقيمة الواردات ١٠٠ مليون دولار، فإن النتيجة ستكون ١٠ في المائة. ويلاحظ هنا أن تخفيض التعريفة سيكون على المعدل المربوط، وهنا ستكون طريقة الإيراد ملائمة حيث أن التعريفة المطبقة ستكون نفس التعريفة المربوطة. وصيغة الإيراد هي: AVE=R/V*100

حيث AVE = معادل القيمة لرسم أو تعريفة معينة (نسبة مئوية)
R = عائد الرسوم الجمركية R=Sp*Q
Sp = الرسوم
Q = كمية الواردات
V = قيمة الواردات

(٢) طريقة قيمة الوحدة

قيمة الواردات تكون مقسمة على حجم الواردات وذلك للحصول على قيمة الوحدة من الواردات. ويكون معادل القيمة حينئذ محسوبا كرسم محدد موضحا كنسبة مئوية لقيمة الوحدة. مثال: إذا كانت قيمة الواردات ١٠ آلاف دولار، وحجم الواردات ١٠٠ طن، فإن قيمة الوحدة تكون ١٠٠ دولار لكل طن. والرسم المحدد وهو ١٠ دولارات للطن يكون موضحا كنسبة مئوية من قيمة الوحدة الناتجة (١٠٠ دولار للطن) وبذلك تعطي معادلة للقيمة ١٠ في المائة. والصيغة هي:

AVE = (Sp*100)/CUV*XR)

UV = قيمة الوحدة من الواردات UV=V/(Q*CQ)
Co = معامل تحويل لوحدات الكمية
XR = سعر الصرف

ويوضح المرفق الأول بهذه الدراسة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المتاح عنها بيانات حول التعرفة غير القيمية، وعددها ٣٤ دولة، منها دولتان عربيتان هما الأردن ومصر. وتبين أن التعرفة غير القيمية تمثل نحو ٤٣,٨ في المائة من إجمالي خطوط التعرفة في الدول المتقدمة المتاح عنها بيانات في المنظمة، أما في الدول النامية فإنها تمثل ١٠,٥ في المائة فقط. فمثلا تصل نسبة التعرفة القيمية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نحو ٤٢,٥ في المائة و٤٥,٨ في المائة على التوالي، أما في دول عربية مثل الأردن ومصر، فتصل إلى ١,٧ في المائة و٠,٨ في المائة على التوالي. وإن الشكل الذي ترتفع نسبته في الدول المتقدمة هو الشكل المحدد، أما في الدول النامية فإن الشكل الخليط ترتفع نسبته كثيرا كما هو موضح في الملحق ١٢. وفيما يتعلق بالسلع، فإن الخضروات ومنتجاتها والمنتجات الحيوانية (سواء لحوم أو ألبان) والفواكه ومنتجاتها والمشروبات الروحية، تعد أكثر المنتجات التي تحتوي على خطوط تعرفية وتمثل التعريفات غير القيمية نسبة مرتفعة منها (المرفق الثاني).

ثالثا- واقع التجارة الزراعية العربية(*)

بعد أن تم استعراض النتائج التي تمخضت عن جولة أوروغواي بالنسبة للزراعة ورصد التقدم في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء لتعهداتها وتطورات المفاوضات الزراعية منذ العام ٢٠٠٠، سيتناول هذا الفصل واقع الزراعة العربية ومساهمتها في الاقتصادات العربية، بالإضافة إلى استعراض تطور أداء الصادرات الزراعية العربية وأهم المنتجات الزراعية ذات الميزات النسبية في الدول العربية.

ألف- مساهمة القطاع الزراعي في اقتصادات الدول العربية

تتسم الموارد الزراعية العربية بعدم الاتساق أو التجانس في نمط توزيعها بين الدول العربية، واعتماد الزراعة العربية بدرجة كبيرة على مياه الأمطار الشحيحة أصلا والمتذبذبة من موسم لآخر، هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الزراعي بصفة عامة، وتواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسية. ويتمتع الوطن العربي بقاعدة زراعية كبيرة بعضها مستغل وبعضها ما زال دون الاستغلال الكامل والأمثل. ففيما يتعلق بالموارد البشرية، تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية للعام ٢٠٠٢ إلى إن حوالي ٤٤ في المائة من الموارد البشرية العربية تقطن في المناطق الريفية، وأن القوى العاملة الكلية في القطاع الزراعي في الدول العربية يبلغ تعدادها حوالي ٢٧,٩ مليون عامل زراعي، أي ما نسبته ٣٢ في المائة من مجموع القوى العاملة العربية.

ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في العديد من اقتصادات الدول العربية، إذ تبين الإحصاءات الواردة في الجدول ١١ أن الزراعة تساهم بما معدله حوالي ١١,١ في المائة من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية والبالغ حوالي ٧١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢.

وقد حقق الناتج الزراعي العربي ارتفاعا ملموسا خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٢، عندما أرتفع من نحو ٥١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٧٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الزراعي العربي بالأرقام المطلقة خلال الفترة المذكورة أعلاه، فإن نسب مساهمة القطاع الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العربي انخفضت وبشكل طفيف من نحو ١١,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٠ إلى نحو ١١,١ في المائة عام ٢٠٠٠.

وتتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصادات العربية من قطر إلى آخر، حيث تظهر الأهمية النسبية العالية للقطاع الزراعي في الاقتصاد القومي بوضوح في كل من السودان والجمهورية العربية السورية والعراق وموريتانيا، وبنسبة أقل في كل من تونس ومصر والمغرب واليمن. أما دول الخليج العربي، فينخفض الاعتماد فيها على قطاع الزراعة إلى أقل من ١ في المائة. وبالتالي يرتبط تباين الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في اقتصادات الدول العربية بشكل وثيق بالاهتمام الذي تبديه الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في متابعة المفاوضات الخاصة بالزراعة بالمقارنة مع المسارات التفاوضية الأخرى في جولة الدوحة.

(*) الفصل الثالث هذا من إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتم تحريره من قبل فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية في الإسكوا، والآراء الواردة في هذا الفصل تعكس رأي المنظمة ولا تعكس بالضرورة رأي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

الجدول ١١- الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٢

الدولة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)			قيمة الناتج الزراعي (مليون دولار)			نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)		
	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الأردن	٣ ٣٨٩	٨ ٨٢٩	٩ ٢٩٦	٢٥٣	١٦٣	١٧٨	٧,٥	١,٨	١,٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٤ ٢٤٤	٦٩ ٥٤٦	٧١ ٣٧٠	٥٤٨	٢ ١١٧	٢ ٥٨٧	١,٦	٣,٠	٣,٦
البحرين	٣ ٧٨٣	٧ ٩٢٩	٨ ٤١٧	٤٩	٥٩	٥٦	١,٣	٠,٧	٠,٠٧
تونس	١١ ٠٨٠	٢٠ ٠٥٦	٢٣ ١٤٣	١ ٨٠٧	٢ ٣٧٧	٢ ٣٨٩	١٦,٣	١١,٩	١٠,٣
الجزائر	٥١ ٤٤٨	٥٤ ٨٢٣	٥٥ ٩١٤	٥ ٣٣٤	٥ ٠١٣	٥ ٢٠٩	١٠,٤	٩,١	٩,٣
جيبوتي	٣٢٥	٥٧٢	٥٩٢	٢٢	١٧	١٨	٦,٨	٣,٠	٣,٠
المملكة العربية السعودية	١٠٢ ٨٠٢	١٨٣ ٠١٢	١٨٨ ٢٢٨	٦ ٧١٣	٩ ٥٣٥	٩ ٦٢٧	٦,٥	٥,٢	٥,١
السودان	١٠ ١٧٤	١٢ ٩٨٢	١٤ ٣٢٠	٣ ٠٦٢	٤ ٧٤٦	٥ ٥٣٢	٣٠,١	٣٦,٦	٣٨,٦
الجمهورية العربية السورية	١٤ ٣٩٩	١٩ ٨٢٦	٢٠ ٣٢٢	٣ ٩٤٩	٤ ٥٣٤	٥ ١٦٩	٢٧,٤	٢٢,٩	٢٥,٤
الصومال	٨٣٣	٢٤١	-	٥٤٥	١٦٩	-	٦٥,٤	٧٠,١	-
العراق	٨١ ١٩٨	٨١ ٠٣٨	٨١ ٣٤٩	١٦ ٤٦٧	٢٦ ٢٩٦	٢٥ ٠١٠	٢٠,٣	٣٢,٤	٣٠,٧
عمان	١٠ ٤٤٩	١٩ ٩٤٤	٢٠ ٢٩٥	٣٤٨	٤٠٠	٤٢١	٣،٣	٢,٠	٢,١
فلسطين	غ.م	١ ٤٦٦	-	غ.م	١٧٦	-	غ.م	١١,٩	-
قطر	٧ ٣٢٢	١٧ ١٢٧	١٧ ٤٦٦	٥٨	٧٣	٧٠	٠,٨	٠,٤	٠,٤
الكويت	١٣ ٦٧٢	٣٤ ٢٣٩	٣٥ ٣٢٤	١٠٣	١٢٧	١٥٨	٠,٨	٠,٤	٠,٥
لبنان	٢ ٩٠٠	١٦ ٧٤٠	١٧ ٣٧٦	٢٥٦	١ ٣٠٥	١ ٣٥٧	٨،٨	٧,٨	٧,٨
الجماهيرية العربية الليبية	٢٨ ٩٧٧	٢٧ ٧٨٥	١٩ ٨٢١	١ ٥٧١	٢ ٦٦٢	١ ٢٧٢	٥,٤	٩,٦	٦,٤
مصر	٢٧ ٠١٧	٩ ٠٢٥	٨٤ ٨٢٢	٤ ٦٧٥	١٤ ٣١٢	١٢ ٩٧١	١٧,٣	١٥,٩	١٥,٣
المغرب	٢٥ ٣٢٣	٣٣ ١٢٣	٣٧ ١٥١	٣ ٩٣٣	٤ ٢٩٦	٥ ٨٧٥	١٥,٥	١٢,٤	١٥,٨
موريتانيا	٩٦٣	٩٤٢	٩٣٩	٢٧٥	١٩٦	١٨٧	٢٨,٦	٢٠,٨	١٩,٩
اليمن	٦ ٣٣٢	٩ ٣٦٥	٩ ٩٢٢	١ ٣٦٢	١ ٣٢٤	١ ٤٩٠	٢١,٥	١٤,١	١٥,٠
إجمالي	٤٣٦ ٦٣٠	٧٠٩ ٨٧٠	٧١٦ ٥٦٧	٥١ ٣٣٠	٧٩ ٦٩٧	٧٩ ٥٧٦	١١,٨	١١,٣	١١,١

المصدر: احتسبت الأرقام من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٢٣، ٢٠٠١.

باء- العوامل المؤثرة على تطور الإنتاج الزراعي العربي

يتأثر أداء القطاع الزراعي في الوطن العربي بمجموعة من العوامل أهمها الظروف الطبيعية والمناخية، والسياسات الزراعية التي تنتهجها الدول العربية، كما ويتأثر بما يحيط بالوطن العربي من عوامل خارجية من أهمها المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية على الساحتين الإقليمية والدولية والتي تؤثر بصفة أساسية على حركة تجارة وتسويق منتجات ومدخلات هذا القطاع، وعلى مستويات الدخول وطبيعة استغلال الموارد الزراعية. وعلى الرغم مما تأثرت به الزراعة العربية خلال العقدين الماضيين من موجات متكررة من الجفاف وانحباس الأمطار، مما أثر سلبا على الإنتاج النباتي والحيواني العربي وخاصة في القطاعات الزراعية المطرية، فإن ما تنتهجه وتتبناه الدول العربية من سياسات اقتصادية، وما تتبعه من برامج تنموية لتطوير وتحديث القطاع الزراعي قلل كثيرا من الآثار السلبية لتلك العوامل غير المؤاتية للإنتاج الزراعي. بل وأسهم أحيانا وفي بعض الدول العربية في زيادة إنتاج الكثير من المحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية، وخاصة تلك التي تعتمد على الري، مما أدى إلى انخفاض حجم الفجوة الإنتاجية التي يعاني منها الوطن العربي في العديد من السلع الغذائية.

ويبين الجدول ١٢ أن الدول العربية تقوم بإنتاج كميات مقدرة ومتنوعة من المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني. وحجم الإنتاج العربي من المجموعات المحصولية الرئيسية (الحبوب، والدرنات، والبقوليات، والبذور الزيتية، والخضر، والفاكهة، والألياف، والتبغ) خلال عام ٢٠٠٢ بلغ حوالي ١٢٩ مليون طن، تتصدرها محاصيل الحبوب بكمية تبلغ نحو ٤٦ مليون طن وبما نسبته حوالي ٣٥ في المائة من إجمالي الإنتاج، يليها محاصيل الخضر بكمية تقدر بنحو ٤١ مليون طن وبنسبة تبلغ نحو ٣١,٤ في المائة، ثم محاصيل الفاكهة بكمية تبلغ نحو ٢٧,٨ مليون طن وبما نسبته حوالي ٢١,٩ في المائة.

الجدول ١٢- الإنتاج العربي من أهم المجموعات المحصولية للعام ٢٠٠٢
(ألف طن)

البيان	٢٠٠٢	النسبة مئوية
الحبوب	٤٦ ٢١٢,٤	٣٥,٣
الدرنات	٨ ٣٣٢,٢	٦,٢
البقوليات	١ ٤٩٢,١	١،١
البذورالزيتية	٣ ٢٠٤,٣	٢,٥
الخضر	٤٠ ٧٢٥,٤	٣١,٤
الفاكهه	٢٧ ٨٣٩,٨	٢١,٩
الألياف	١ ٨٣٥,٨	١,٥
التبغ	٧٠,٥	٠,١
الإجمالي	١٢٩ ٧١٢,٦	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٢١، ٢٠٠١.

أما المنتجات الحيوانية فيشير الجدول ١٣ إلى الإنتاج العربي من المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية (لحوم، وألبان، وبيض، وأسماك) خلال عام ٢٠٠٢. وينتج الوطن العربي ما معدله ٣٧,٤ مليون طن سنويا من المنتجات الحيوانية، تشكل منتجات الألبان ما نسبته نحو ٥٢,٩ في المائة منها، تليها اللحوم

الحمراء بنسبة ١٠,٣ في المائة منها، ثم الأسماك بكمية تبلغ نحو ٣،٣ مليون طن وبما نسبته حوالي ٨,٨٢ في المائة، والبيض بما نسبته نحو ٣,٢٧ في المائة من إجمالي الإنتاج العربي من المنتجات الحيوانية.

الجدول ١٣- الإنتاج العربي من المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية لعام ٢٠٠٢ (الكمية/ألف طن)

البيان	٢٠٠٢	النسبة مئوية
كل أنواع اللحوم	٦ ٨٢٠,٩	١٧,٥
- لحوم حمراء	٣ ٩٠٠,٤	١٠
- لحوم بيضاء	٢ ٩٢٠,٥	٧,٥
ألبان	٢٠ ٦٨٣,٥	٥٢,٩
بيض	١ ٣٧٦,٣	٣,٥
اسماك	٣ ٣٦٢,٨	٨,٦
المجموع	٣٩ ٠٦٤,٥	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٢١، ٢٠٠١.

جيم- تطور أداء الصادرات الزراعية العربية

ازدادت الصادرات الزراعية العربية من نحو ٦,٤ مليار دولار في العام ١٩٩١ إلى حوالي ٧،٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ ثم عادت وانخفضت إلى حوالي ٧,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢. ولكن نسب مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية العربية انخفضت من نحو ٥,٢ في المائة عام ١٩٩١ إلى حوالي ٤ في المائة عام ١٩٩٥ ومن ثم إلى ٢,٩ في المائة عام ٢٠٠٢. ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات الكلية وبنسب أكبر بكثير من زيادة الصادرات الزراعية. فقد ارتفعت الصادرات العربية الكلية من حوالي ١٢٤ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى حوالي ٢٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ (الجدول ١٤).

أما الصادرات الغذائية العربية، فازدادت هي الأخرى من نحو ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى نحو ٤,٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٢. وكما هو الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، فقد انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات العربية الكلية من نحو ٣,٤ في المائة في العام ١٩٩١ إلى نحو ١,٩ في المائة في العام ٢٠٠٢. وحقق الميزان التجاري الغذائي العربي عجزا صافيا طوال سنوات الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢، بلغ نحو ١٥,٥ مليار دولار في المتوسط وحوالي ١٧,٤ مليار عام ٢٠٠٢ (الجدول ١٤).

وتعطي الأرقام السابقة دلالات واضحة على ضعف أهمية القطاع الزراعي في الدول العربية من الناحية التصديرية حيث تشكل الصادرات الزراعية والغذائية ما نسبته ٤-٥ في المائة فقط في المعدل من إجمالي الصادرات العربية وهي نسبة لا تتناسب إطلاقا مع المساهمة العامة للقطاع الزراعي في العديد من الاقتصادات العربية كما مر سابقا. وتمثل هذه الظاهرة سببا كافيا وراء الأهمية القليلة التي تعطيها أغلب الدول العربية لمفاوضات الزراعة على المستوى المتعدد الأطراف، حيث يلاحظ غياب المقترحات التفاوضية المقدمة من هذه الدول باستثناء مشاركة مصر في مجموعة العشرين. ومن الجدير ذكره أن هناك العديد من الأسباب الأخرى التي تجعل من مشاركة الدول العربية في جولة المفاوضات ضعيفة كارتفاع التكلفة المالية للمشاركة نظرا لكثافة الاجتماعات ومكان انعقادها بالإضافة إلى حداثة التجربة التفاوضية للدول العربية على المستوى المتعدد الأطراف والحاجة إلى بناء القدرات التفاوضية لهذه الدول.

الجدول ١٤- تطور قيم الصادرات العربية الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢ (مليون دولار)

البيان	صادرات كلية	صادرات زراعية	صادرات غذائية	نسبة الصادرات الزراعية والغذائية إلى الصادرات الكلية %	
				زراعية	غذائية
١٩٩١	١٢٤ ١٠٧	٦ ٤٣٩	٤ ٢٠٥	٥,٢	٣,٤
١٩٩٢	١٣٠ ٢٤٥	٥ ٦٩٠	٣ ٨١٥	٤،٤	٢,٩
١٩٩٣	١٢٧ ٨٥٦	٥ ٨٢٧	٤ ٤٠٢	٤,٦	٣,٤
١٩٩٤	١٢٦ ٣٥٥	٦ ٦٢١	٤ ٨٦٦	٥,٢	٣,٩
١٩٩٥	١٤٣ ٩٨٦	٥ ٧٩٣	٤ ٠٢٣	٤,٠	٢,٨
١٩٩٦	١٧٩ ٨٩٧	٦ ٤٤٧	٤ ٤٣٥	٣,٦	٢,٥
١٩٩٧	١٨٥ ٣٨٠	٧ ٦٦٣	٤ ٩٤٨	٤,١	٢,٧
١٩٩٨	١٤٩ ٥٩٧	٦ ٨٩٩	٤ ٥٥١	٤,٦	٣,٠
١٩٩٩	١٧٤ ٩٨٧	٦ ٧٢٠	٤ ٩٣٩	٣,٨	٢,٨
٢٠٠٠	٢٥٧ ١٢٥	٧ ٧٣٩	٥ ٢٩٦	٣,٠	٢,١
٢٠٠١	٢٢١ ٩٦٧	٦ ٨٢٤	٣ ٧٤٨	٣,١	١,٧
٢٠٠٢	٢٤١ ٢٦٨	٧ ٠٥٨	٤ ٦٥٧	٢,٩	١,٩

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

أما بالنسبة للتركيب السلعي للصادرات الزراعية النسبية، فيبين الجدول ١٥ تطور الصادرات الزراعية العربية من المجموعات السلعية الرئيسية حسب القيمة للفترة ١٩٩١–٢٠٠٢، حيث يتبين أن منتجات الأسماك والفاكهة والألياف والخضر والزيوت النباتية والحبوب والأغنام والماعز الحي تعتبر من أهم المنتجات الزراعية التصديرية العربية من حيث القيمة، حيث تشكل صادراتها مجتمعه نحو ٨٧ في المائة من إجمالي متوسط قيمة الصادرات الزراعية العربية للفترة ١٩٩١-٢٠٠٢. هذا وتحتل صادرات الأسماك المرتبة الأولى من حيث الأهمية في الصادرات الزراعية العربية، حيث أسهمت صادراتها بما نسبته نحو ٢٢,١ في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢.

ويلي الأسماك في الأهمية صادرات الفاكهة والألياف التي احتلت صادراتها المرتبتين الثانية والثالثة من حيث حجم المساهمة في إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية والبالغة نحو ١٦ في المائة و١١,٦ في المائة على التوالي. وتحتل منتجات الخضروات والزيوت النباتية والحبوب والدقيق المرتبات التالية كما يظهره الجدول ١٥.

ويمكن القول إن الدول العربية تتفاوت في درجة اعتمادها على الأسواق العالمية في تصدير منتجاتها الزراعية حيث تميل دول المغرب العربي إلى الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تصدير منتجاتها الزراعية بدرجة كبيرة، في حين تقل نسب الاعتماد على الأسواق العالمية في دول حوض النيل ودول المشرق العربي التي ترتفع فيها معدلات التجارة الزراعية البينية. ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية التي تربط دول المغرب العربي بدول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي وكذلك درجة تقدم النظام التسويقي للمنتجات الزراعية في دول المغرب العربي. وعليه، يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة اعتمادها على الأسواق العربية والعالمية:

المجموعة الأولى

وتشكل الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها الزراعية حيث تتراوح نسبة صادراتها الزراعية إلى الأسواق العربية من إجمالي صادراتها الزراعية من ٥٠ إلى ٨٠ في المائة وتضم كلا من الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، ولبنان، واليمن، حيث شكل المعدل السنوي للصادرات الزراعية البينية لهذه الدول للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ما نسبته ٧٨ في المائة، و٦٥,٥ في المائة، و٦١ في المائة و٥٥ في المائة و٧٠ في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية على التوالي.

المجموعة الثانية

وتضم الدول التي تعتمد اعتمادا متوسطا على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها الزراعية وتتراوح نسبة صادراتها الزراعية البينية إلى إجمالي صادراتها الزراعية ما بين ٢٠ إلى ٤٠ في المائة. وتشمل كلا من البحرين، وتونس، وسلطنة عمان، والكويت، ومصر، وحيث شكل المعدل السنوي لصادراتها الزراعية البينية ما نسبته ٢٣,١ في المائة، و١٩ في المائة، و٢٠,٩ في المائة، و٤٠ في المائة، و٣١,٣ في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية لكل منها، على التوالي، لذات الفترة المذكورة أعلاه.

المجموعة الثالثة

وتضم الدول التي لا تشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة إلى صادراتها الزراعية حيث تقل نسبة صادراتها الزراعية البينية عن ١٠ في المائة من إجمالي صادراتها الزراعية وتضم كلا من الجزائر، وفلسطين، وقطر، والجماهيرية العربية الليبية، والمغرب، وموريتانيا. ومن الجدير بالذكر أن كافة الدول الواردة في هذه المجموعة باستثناء المغرب تعتبر من الدول ذات الحجم التصديري المنخفض حيث لا يزيد المعدل السنوي لإجمالي صادراتها الزراعية عن ١٢٩ مليون دولار سنويا.

دال- الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية

تختلف الميزة النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية من قطر لآخر، وعلى الرغم من أن معايير الميزة النسبية ومؤشرات القدرة التنافسية تعتبر من الأمور التي تخضع لكثير من الاجتهاد، واختلاف التقديرات والقياسات، بينت بعض الدراسات القطرية حول إمكانات التكامل الزراعي العربي[٥٣] أن دول المغرب العربي عامة تتمتع بميزة نسبية[٥٤] في إنتاج الحمضيات والطماطم والبطاطا والثروة السمكية، بينما تتميز دول وادي النيل في منتجات الثروة الحيوانية والقطن والطماطم والبطاطا والسمسم والفول السوداني والأرز. أما دول المشرق العربي، فتتمثل ميزتها النسبية في إنتاج القمح وبعض أصناف الخضروات والفاكهة والزهور، بينما تتميز دول الخليج العربي في إنتاج الأسماك وبعض أصناف الخضروات والتمور، إضافة إلى تربية الأغنام والدواجن.

---

(٥٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩).

(٥٤) تم الاعتماد للوصول إلى هذه النتائج على استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage) والذي يعتبر من أحد المؤشرات الكمية التقديرية لقياس الصورة التقريبية للآفاق التصديرية للدول، لكونه يعبر عن نصيب الدولة في الصادرات العالمية من سلعة معينة منسوبا إلى نصيبها الإجمالي في جملة الصادرات العالمية. وحسب هذا المؤشر تتمتع الدول بميزة نسبية ظاهرة إذا حصلت على قيمة مؤشر أكثر من واحد صحيح وتكون عكس ذلك إذا حصلت على قيمة اقل من الواحد أو الوحدة.

الجدول ١٥- الصادرات الزراعية العربية من المجموعات السلعية الرئيسية حسب القيمة للفترة ١٩٩١-٢٠٠٢
(مليون دولار)

السلعة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الحبوب والدقيق	٢٥٦,٨	٣٧٦,٣	٤٩٦,٩	٤٧١,٣	٤٨٥,٠	٤٥١,٩	٥٣٠,٣	٣٥٩,١	٢٩٥,٨	٣٢٢,٣	٣٥٥,٨	٤٥٩,٠
الخضر	٤٤٠,٨	٤٢٥,٩	٤١٥,١	٤٤٦,٢	٥٧٢,٦	٣٥٤,٤	٤٨٧,٠	٥٦٠,٤	٦٠٨,٦	٥٠٢,٨	٥٠٠,٨	٥٥٥,٧
الفاكهة	٦٣٢,٨	٦٢٣,٧	٦٠٠,٨	٦٤٠,٥	٨٦٠,٩	٦٩٦,٨	٧٥٠,٤	٦٠٧,٢	٨٤١,١	٧٠٨,٨	٦٨٤,٧	٧٣٢,٥
البذور الزيتية	٢١٩,٤	٧٥,٦	١٠٨,٧	١٠٠,١	١٠٢,٧	١٥٣,٧	١٤٣,٤	١٤٣,٤	١٣٤,٣	١٦٩,١	١٢٧,٢	١٧٠,٦
البقوليات	٤٠,١	٢٥,٣	٣٨,٨	٨٩,٨	٧٢,٥	١٠٠,٦	١٣٠,٨	٩٢,٤	١٠٦,٥	٥٢,٥	٥٣,٩	٤٥,٥
الزيوت النباتية	٣٨٨,٩	٢٢١,٣	٢٨٣,٠	٥٠٨,٦	٥٤٩,٠	٣٩٨,٤	٦٨٥,٤	٥٢٩,٢	٧٢١,٠	٤٤٧,٧	٣٣٣,٩	٢٨٧,٦
السكر الخام	١٠٢,٥	٩١,٤	٩٤,٨	٩٢,٤	٧٩,٨	٨١,٧	٨٨,٩	٣٨,٧	٢٩,١	٥٨,٤	٤٨,٤	٣٣,٥
الأبقار والجاموس الحية	٤٤,٣	٢٠,٣	٢٠,٤	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٧,٤	٢٢,٠	٢٠,٧	١٩,٢	١٨,٦	١٨,٦	١٩,٢
الأغنام والماعز الحي	٣٦٥,٣	٣٥٩,٥	٢٦٦,٣	٢٦١,٢	٢٥١,٥	١٣٠,٠	٢٩٠,٤	٢٦٣,١	٢٦٨,٧	٣٢١,٤	١٨٥,٩	٥٥٣,١
اللحوم الحمراء	٣٨,٤	٤٤,٢	٥٨,١	٥٣,٢	٦٩,٥	٥٩,٧	٧٠,٠	٥٧,٨	٦٠,٨	٤٩,٧	٢٦,٦	٤٠,١
بيض المائدة	٠٠٠٠٠	٢٢,٣	٢٧,٧	٢٨,٠	٢٢,٢	٢٣,٤	٢١,٤	٢٣,٢	١٩,٨	١٥,٣	١٢,١	١٣,٨
الألبان ومنتجاتها	٦٥,٣	٦١,٦	٨٣,٩	٥٧,٦	٥٨,٥	١٤٢,٥	١٧٨,٢	١٠٥,٤	١٦٦,١	٢٠٠,٤	٢٥٣,٢	٢٤٢,٩
الأسماك	١٢٩١,٠	٩٥٨,٤	٧٤٣,٩	٩٩٩,١	١ ١٨٤,٢	١ ٢١٠,١	٧٢٧,٠	٩٥٣,٦	١ ١٣٤,٠	٧٠٨,٤	٨١٢,٤	٨٤٦,١
البن المحمص	١٨,٩	٩,١	٧,٠	١٤,١	٦,٥	٨,٣	١٥,٥	١٨,٦	٦,٧	٨,٧	٦,٣	١٠,٩
البن الأخضر	٢,٥	١,٨	٢,١	١٠,٨	١٢,٧	١٧,٣	١٢,٠	١٣,٣	١٤,١	١٥,١	١٣,٣	١١,٨
الألياف	٥٨٢,٥	٥٢٥,٦	٢٩٥,١	٤١٩,٩	٥٢١,١	٤٠٧,٦	٤٧٣,١	٥٣٣,٨	٤٤٣,٧	٤٦١,٩	٦٦٣,٨	٧٤٨,٥
العسل الطبيعي	٢,٦	١,٦	٢،٢	١,٧	٢,٧	٣,٥	٣,٢	٢,٥	٤,٢	٣,٦	٥,٢	٧,٤
التبغ الخام	٢٢,٥	١٢,٧	١١,٦	١٠,٦	٢٣,١	١٦,٣	٢٨,٠	٢٢,٠	٣٢,٦	٢٤,٨	٤٨,١	٢٤,٤

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

ومن ناحية أخرى، وبعد دراسة التركيب السلعي للصادرات الزراعية العربية حسب الدول، تبين أن الدول العربية وعلى الرغم من تشابه هياكلها الإنتاجية والتسويقية تميل إلى التخصص في بعض الصادرات الزراعية دون غيرها وذلك كما يلي(٥٥):

الأردن: زيوت الطعام، المعلبات الغذائية، الخضار والفاكهة الطازجة، والحلويات، والألبان، والعسل، وبيض التفريخ، واللحوم المصنعة، وزيت الزيتون، والزيتون والمخللات.

الإمارات العربية المتحدة: تتشكل الصادرات الزراعية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي هي في الغالب عبارة عن عمليات إعادة تصدير من محاصيل الحبوب والزيوت النباتية والخضر والفاكهة والأغنام والأسماك والألبان ومنتجاتها.

البحرين: الزيوت النباتية، والأسماك، وإعادة تصدير الخضر والفاكهة.

تونس: زيت الزيتون، والتمور، والحمضيات، والألبان والأسماك.

الجزائر: الخضر والفواكه، والتمور، والزيتون وزيت الزيتون.

المملكة العربية السعودية: الحيوانات الحية، واللحوم، والألبان ومنتجاتها، والأسماك، والخضر والفاكهة، والتمور والزيوت النباتية.

السودان: الحبوب الزيتية، والحيوانات الحية، واللحوم الحمراء، والسمسم ، والفول السوداني، والسكر، والصمغ العربي، والجلود والقطن.

الجمهورية العربية السورية: القطن، والمعلبات، والألبان، والعسل، والحلويات السكرية بأنواعها، والمخللات، والزيتون وزيت الزيتون، والحمضيات، والخضر والفاكهة الطازجة والمجففة، والدرنات، والمربيات والقطن.

سلطنة عمان: التمور، والأسماك، بعض أنواع الخضر والفاكهة والأغنام الحية.

فلسطين: الخضروات والفاكهة، وزيت الزيتون، والزيوت النباتية، والحلويات واللحوم المصنعة.

المغرب: الخضر والفاكهة، الحمضيات، والتمور، والزيتون وزيت الزيتون، والأسماك والألبان.

لبنان: الخضروات والفاكهة، والعصائر، والمشروبات، والحلويات، والمعلبات والمربيات، والألبان.

الجماهيرية العربية الليبية: الخضروات والفواكه والفول السوداني، والتمور، وزيت الزيتون، والجلود والصوف، والعسل.

---

(٥٥) تم استخلاص المنتجات من خلال مراجعة بيانات الصادرات الوطنية حسب المجموعات السلعية المتوفرة في الكتب الإحصائية السنوية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

مصـر: الزيـوت النباتيـة، والفاكهـة، والخضـروات، والمعلبـات، والألبـان، والمربيـات، والعصـائر، والحلويات، والسكر، والدرنات، واللحوم المصنعة، والأرز، والفول السوداني، والقطن والجلود.

اليمن: الأسماك، والخضروات والفاكهة، والبطاطا، والبن والأسماك.

موريتانيا: الحيوانات الحية والأسماك.

هاء- عوائق النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية

ربما يكون التعرف على المعوقات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية من أهم الموضوعات التي تهم الدول النامية، وهي الدول التي تمثل الزراعة في كثير منها القطاع الاقتصادي الرئيسي. فقد عقدت تلك الدول آمالا عريضة على نفاذ منتجاتها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة، واعتقدت أن ذلك ممكنا في ظل العولمة وانفتاح الأسواق. إلا أنه، وكما سبق إيضاحه في الفصول السابقة، واجهت الدول النامية مشاكل الدعم المحلي للزراعة، ودعم الصادرات الزراعية، وارتفاع التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة مما حرمها من الاستفادة من فرص أكبر للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة. وشاركت الدول النامية في جولة المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية حاليا على أمل الوصول إلى بيئة أكثر إنصافا للتجارة الزراعية. وسوف يتناول هذا الجزء بالتفصيل المعوقات التعريفية وغير التعريفية للتجارة الزراعية والتي سبق أن تم تناول البعض منها في الفصول السابقة بشكل مقتضب. وبشكل عام يمكن تقسيم المعوقات إلى قسمين:

١- من حيث الطبيعة، تنقسم العقبات التي تعترض الصادرات العربية إلى عقبات فنية وتجارية. فالعقبات الفنية هي تلك المرتبطة بصفة عامة باشتراطات الإنتاج والنقل والنواحي الإدارية والتمويلية. أما العقبات التجارية فترتبط بكل ما هو خاص بالقواعد التجارية التي تحكم المبادلات سواء كانت ثنائية أو دولية.

٢- من حيث المستوى، تنقسم تلك العوائق إلى محلي وثنائي ومتعدد الأطراف. فالعوائق المحلية هي تلك المرتبطة بدالة العرض المحلي للمنتجات الزراعية وتتعلق في الأساس بتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الزراعي عن طريق تحسين الجودة، والاشتراطات الصحية، والتوافق مع المعايير الدولية. أما المشاكل التي تتطلب حلولا ثنائية، فهي تلك المرتبطة بالحصص والمواسم في الاتفاقيات التفضيلية مع الاتحاد الأوروبي. أما العوائق التي يمكن التعامل معها على المستوى المتعدد الأطراف، فهي تلك المرتبطة بالقواعد الدولية التي تحكم حركة المبادلات العالمية.

وتعترض الصادرات الزراعية والغذائية العديد من المشاكل والمحددات التي تؤثر سلبا على تدفقها إلى الأسواق العالمية. وعلى الرغم من توفر الإمكانيات لتصدير المنتجات الزراعية العربية وخاصة من منتجات معينة كالخضر والفاكهة والأسماك إلى الأسواق العالمية، وخاصة الأسواق الأوروبية، فإن المنتجات الزراعية العربية تواجه العديد من العقبات التي تعترض وصولها ونفاذها إلى تلك الأسواق. ويرجع بعض هذه العقبات إلى ما تفرضه الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي من لوائح وقيود تحد من قدرة المنتجات العربية على دخول أسواقها والمنافسة فيها، بينما يرجع البعض الآخر إلى عدم قدرة الهياكل الإنتاجية والتسويقية العربية على الاستجابة لمطالب تلك الأسواق التي تتميز بالديناميكية والتغير المستمر من جهة، وخصوصية المنتجات الزراعية والتي تتصف بوجه عام بحساسيتها وقابليتها للتلف مما يزيد من صعوبة القيام بالعمليات التسويقية المختلفة ويرفع من درجات المخاطرة التي يتعرض لها المنتجون والمتعاملون في التجارة الزراعية من جهة أخرى.

(أ) <u>المعوقات المرتبطة بارتفاع التعريفات الجمركية</u>

رأينا في الفصول السابقة ظاهرة ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية في الدول المتقدمة، لتكون بمثابة معوق رئيسي يواجه صادرات الدول النامية. وهذه المعدلات المرتفعة تفرض لحماية المنتجين المحليين، والحفاظ على مستويات الرفاهية في تلك الدول.

وتناولت العديد من الدراسات ظاهرة ارتفاع التعريفات الجمركية، سواء القيمية أو المحددة، على المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة. ولاحظت إحدى الدراسات أن متوسط رسوم التعريفة الجمركية أعلى في دول الاتحاد الأوروبي واليابان منه في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة[٥٦]. وتتباين الأصناف الزراعية التي تخضع للتعريفات المرتفعة بين الدول المتقدمة نفسها: ففي حين نجد أنه وفي المعدل ترتفع التعريفات الجمركية على منتجات التبغ والمحليات ومنتجات الألبان في الولايات المتحدة الأمريكية، يفرض الاتحاد الأوروبي أعلى التعريفات في المتوسط على شمندر السكر ومنتجات الألبان واللحوم كما هو مبين في الجدول ١٦.

ومن ناحية أخرى، سبق الحديث في الفصلين الأول والثاني عن انتشار القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية حيث ترتفع التعريفة المطبقة مع زيادة درجة التحويل أو التصنيع في المنتج الزراعي. إن وجود هاتين الظاهرتين في الهياكل التعريفية للبلدان المتقدمة يعتبر من أهم المعوقات الجمركية التي تحول دون انفتاح الأسواق أمام صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية وبالتالي إلى تضاؤل فرص النفاذ إلى الأسواق. وإذا ما اقترنت ظاهرة ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ما يقدم من دعم للمزارعين في الدول المتقدمة، يؤدي ذلك إلى تشويه في هياكل الإنتاج والأسعار ويتسبب في إحداث اختلالات تجارية عميقة تعمل في غير صالح المصدرين الزراعيين من الدول النامية.

الجدول ١٦- متوسط التعريفة الجمركية المربوطة على بعض المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة
(نسبة مئوية)

	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	اليابان
منتجات التبغ	١٠٢	٣٨	٩
المحليات (sweetners)	٤٦	٥٩	٨٢
منتجات الألبان	٤٣	٨٧	٣٢٢
الشمندر	صفر	٣٤٩	صفر
اللحوم الطازجة	١٢	٤١	٤٥
الفاكهة والخضروات الطازجة	٥،٥	١٨	٦
الحبوب	٢	٥٣	١٩١

المصدر: Gibson & others, *Profiles of Tariffs in Global Agricultural Markets* (2001).

(ب) معوقات تتعلق بالحصص الكمية والموسمية للمنتجات الزراعية

(٥٦) Paul Gibson & others, *Profiles of Tariffs in Global Agricultural Markets*, Market and Trade Economics Division, Economic Research Service, U.S. Department of Agriculture, Agricultural Economic Report No. 796, January 2001.

يتسم الإنتاج الزراعي بالموسمية وهو ما يعني أن الإنتاج يأتي طبقا لبعض فصول السنة، فهناك إنتاج معين في الصيف وإنتاج آخر في الشتاء. كما أن هناك اختلافات تتعلق بالمناخ في دول العالم، فما قد ينتج في الشتاء في دول معينة، قد ينتج في الصيف في دول أخرى. واستعرضنا في الفصل الأول من الدراسة ما نتج عن عملية التعريفة التي تمت بموجب جولة أوروغواي من السماح بحد أدنى من النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في شكل حصص تعريفية كانت الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي من أهم المستخدمين لها. وفي الواقع فإن انتشار استخدام الحصص الكمية هو أهم شكل من أشكال القيود الكمية التي تعيق التجارة الزراعية خاصة باتجاه أسواق الدول المتقدمة التي تساهم في عزل الأسواق الداخلية من المنافسة المتأتية من الدول النامية خلال المواسم الزراعية على وجه الخصوص، وهو ما يفسر المعدلات المنخفضة لملء الحصص الكمية إلى حدود ٦٠ في المائة كما سبق ذكره. ونظرا لطبيعة المنتجات الزراعية، والتي يستلزم تسويقها خلال مواسمها التقليدية وارتباط أنماط الاستهلاك بتلك المواسم بسبب القيود الكمية المرتبطة بالمواسم الزراعية، يتسبب ذلك في خسارة المنتجين الزراعيين في الدول النامية لفرص تصديرية كبيرة مما يضطرهم إلى التخلف من فوائض إنتاجهم في أوجه غير مربحة في غالب الحالات كبيع إنتاجهم للمصانع التي تنتج المعلبات والعصائر ومركزاتها بأسعار منخفضة. ولا يتوقف الأمر عند التزامات الدول المتقدمة بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بل يتم التعامل بذات الأسلوب حتى في الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة بين بعض الدول المتقدمة والدول النامية والعربية، وعلى وجه الخصوص في اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية التي سيأتي تفصيلها لاحقا في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(ج) المعايير البيئية والتجارة الزراعية

تضمن إعلان الدوحة الوزاري في مجال البيئة تحت البند ٣٢ "(١) آثار التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، ولا سيما وضع الدول النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا والأوضاع التي تؤدي فيها القيود والتشوهات التجارية أو تخفيضها إلى منافع تصيب التجارة والبيئة والتنمية؛ (٢) الأحكام ذات الصلة باتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية؛ (٣) شروط وضع العلامات التجارية لأغراض بيئية". فما هي أهم المجالات الممكن أن تتسبب بإعاقة النفاذ إلى الأسواق ما بين الدول النامية والدول المتقدمة؟

إن إصرار الدول المتقدمة على تطبيق المعايير البيئية بمستوى مرتفع غير آبهة بمدى التكلفة وقدرات الدول النامية ومناداة الاتحاد الأوروبي بمبدأ الوقاية وهو أن المنع أفضل من العلاج لما في العلاج من تكلفة، وهذا عائق لنفاذ الدول النامية إلى أسواق زراعية متقدمة بسب انعدام القدرة على تطبيق الحد الأدنى من الحماية؛ وكذلك الأمر خشية الدول النامية بالمبالغة في تطبيق مبدأ الوقاية على قدرتها على النفاذ إلى الأسواق وتؤكد على المسؤوليات المشتركة التي صدرت في إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة.

ومن انعكاسات التدابير البيئية على الدول العربية أن الدول العربية كانت تواجه عجزا من حيث المؤسسات الخاصة بالمتطلبات البيئية، إلا أنها تواجه بعوائق عديدة في الاتحاد الأوروبي على الرغم من سعيها لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين النفاذ إلى الأسواق. فمثلا، في العديد من الدول العربية توجد مشاكل خاصة بالتغليف والتعليب والمواد المستخدمة ولا سيما تلك التي يمكن إعادة تصنيعها، كذلك هناك إجراءات تزيد من الكلفة وتقلل من القدرة التصديرية مثل تغيير أنواع الصباغ، مثل صباغ يطلق عليه "الـ AZO" للمنتجات القطنية، وأخرى تهدف إلى فرض رسوم وضرائب مثل الطلب من المصدرين استعادة مواد التغليف من الأسواق الخارجية وإجراءات خاصة بوضع العلامات البيئية (eco-labeling) وأخرى لإعلام المستهلك بكافة المعلومات اللازمة، بالإضافة إلى معوقات خاصة بمتطلبات الصناعات الغذائية وأخرى تخص الصناعات الجلدية.

ومن ناحية أخرى، قامت دول الاتحاد الأوروبي بتطبيق برامج بيئية واجتماعية خاصة عديدة أعدتها منظمات المزارعين وتجار التجزئة والمستوردين مثل قواعد الممارسة الزراعية الجيدة (EUROGAP) وهي عبارة عن نظام لتأكيد جودة المنتج ونظام خاص بتوحيد أساليب الإنتاج الزراعي وأحد أسس التجارة الدولية، أوجدته مجموعة من تجار التجزئة الأوروبيين (تيسكو، ماركس وسبنسر، الخ). و يهتم هذا النظام بصحة وسلامة الغذاء، وبالعمال (مزرعة، تعبئة، نقل، تخزين)، وبالبيئة. ولكي يستطيع المصدر من القيام بالتصدير، لا بد له من القيام بالتسجيل للحصول على هذه الشهادة والتي يتطلب الحصول عليها المرور بخطوات متعددة من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع واختيار للأصناف والأصول الوراثية والبذور وطرق الري والتسميد واهتماما بالبيئة ونظافة المزرعة ومحطات التعبئة والاحتفاظ بالسجلات مما يحد من مقدرة العديد من الشركات العربية على التصدير إلى الأسواق الأوروبية نظرا لصغر حجمها ومحدودية مواردها من جهة ولتوفر أسواق عربية وغير عربية يمكن دخولها دون الحاجة إلى ما سبق من جهة أخرى. وإذا ما تم تجاوز ما سبق ذكره جدلا، فسرعان ما تصطدم الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية بخط دفاع ثان أكثر ارتفاعا وصلابة يتمثل في الجوانب الخاصة بمعايير الجودة والمواصفات والسلامة الصحية والرقابة الخاصة بالأمراض والحجر الزراعي والمعاملات الكيماوية والهرمونية، والظروف والخصائص العامة، ليس للمنتج، وإنما لمواقع الإنتاج وحقوله ومراكز التعبئة والتجهيز ومواصفاتها ومواد التعبئة، وإلى غير ذلك من العوامل والمعاملات المتعلقة بما قبل وما بعد الحصاد التي تبالغ قوانين السوق الأوروبية – وبخاصة ما استحدث منها مؤخرا – في معاييرها ومدى صرامة الالتزام بها.

(د) المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية

شرعت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قيام الدول الأعضاء بتطبيق لوائح خاصة بها على مستورداتها من الدول الأخرى بهدف حماية البيئة أو السلامة العامة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات وتتوزع النصوص التي تسمح بتطبيق المعايير ذات العلاقة في السلامة بين عدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية كاتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة. ومجرد النص على هكذا معايير لا يعني أنها أصبحت عائقا أمام دخول منتجات الدول الأخرى إلا إذا استخدمت حقيقة تلك المعايير بهدف الإعاقة التي يختفي خلفها قناع الحماية للمزارعين المحليين كتلك المشمولة بالمرفق الثالث بهذه الدراسة والذي يبين عددا من المعايير الفنية والبيئية والصحية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على مستورداته من المنتجات الزراعية والغذائية. ويحق لأي دولة الاعتراض على أي من المواصفات الفنية أو المعايير المذكورة إذا لم تستند إلى الأسس العلمية المعروفة وحتى بموجب اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، ولا يجوز لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية تطبيق أية معايير أو لوائح جديدة ذات علاقة إلا بعد إخطار الدول الأخرى الأعضاء في مرحلة قبل التطبيق لإعطاء الفرصة لإبداء الملاحظات أو الاعتراض. وإذا لم يكن هناك أية ملاحظات، فتتطلب الاتفاقية أن يتم معاملة جميع الشركاء التجاريين على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز بين الدول الأعضاء عند تطبيق تلك اللوائح[٥٧].

وترتبط بعض المعوقات باستعمال قوانين الصحة والصحة النباتية وقوانين الحجر الزراعي من قبل الدول المتقدمة كحواجز وقيود غير جمركية على الواردات الزراعية، حيث تشترط دول الاتحاد الأوروبي ضرورة تطبيق لوائح صحة النبات على المنتجات الطازجة مثل الخضروات والفاكهة مما يستدعي من المصدرين الحصول على شهادة صحة للمنتجات المنوي تصديرها. ويستدعي ضرورة فحص المنتج عن طريق

(٥٧) المواد ٢ والملحق أ من اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، المرجع: منظمة التجارة العالمية (١٩٩٩).

الأجهزة المختصة بفحص الأطعمة في بلد المنشأ لضمان خلوها من الآفات والأمراض والمبيدات ومتبقياتها. وعلى الرغم من ذلك تخضع تلك المنتجات للفحص مرة أخرى لدى وصولها إلى دول الاتحاد الأوروبي وذلك للتأكد من مطابقتها للشروط السابقة الذكر[٥٨]. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من قيام الاتحاد الأوروبي بتطبيق معايير متناسقة لضمان سلامة الأغذية المستوردة تنتشر عبر دوله الخمس والعشرين، فإن لكل دولة من دول الاتحاد الحق في وضع الشروط الصحية والفنية التي تراها مناسبة لصناعتها المحلية مما يخضع السلع العربية إلى معايير مزدوجة عند دخولها إلى الأسواق الأوروبية حيث يجب أن تطبق عليها شروط الاتحاد وشروط البلد العضو المستورد. وهذا بدوره يعطي ميزة إضافية للمنتجات المتبادلة فيما بين دول الاتحاد على منافستها من الدول العربية لكون الأولى تتنقل بين كافة دول الاتحاد من غير رقابة إلا في حالات معينة، في حين قد تخضع المنتجات المستوردة من الدول العربية للفحص عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوروبية إلى أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن معظم القواعد الصحية الخاصة بالاتحاد الأوروبي يتم تطبيقها مباشرة على الشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية، وإذا ما تمت عملية التصدير من خلال المستوردين المحليين، يكون المستورد هو المسؤول عن سلامة السلعة ومطابقتها للشروط الصحية والبيئية، مما يدفع بالمستوردين إلى الضغط على المصدرين لإرغامهم على تحقيق معايير قياسية صحية وبيئية عالية، وغالبا ما يطلب المستورد ضمانات قانونية ملزمة من المصدرين يعجز المصدر العادي عن تقديمها. ونظرا لكون غالبية شركات تصدير المنتجات الزراعية العربية من الحجم الصغير، فإن مثل هذه الضمانات تعتبر عاملا محددا لقدرة غالبيتها على اختراق الأسواق الأوروبية.

أما على المستوى المتعدد الأطراف، فإن ما يندرج تحت المادة ٤ من اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية بالنسبة لمبدأ المعادلة أو التكافؤ، يأتي أيضا ضمن إعلان الدوحة ليسلط الضوء على أهمية إيجاد حل لتطبيق تلك المادة من الاتفاقية. والهدف هنا هو تشجيع الدول الأعضاء للاعتراف بمختلف التدابير التي تحقق نفس المستوى من الحماية أو أن يبرهن البلد العضو المصدر موضوعيا للبلد العضو المستورد أن تدابيره تحقق مستوى حماية صحة الإنسان والنبات المناسب لدى الأخير[٥٩]. ومن حيث العلاقة ما بين المعادلة ومستوى الحماية المعقولة من قبل الدول المستوردة، فإن مستوى الحماية المطلوبة من قبل الدولة المستوردة يجب على الأقل أن يكون مطبقا محليا أو إقليميا. وهناك أيضا تكلفة توفير الإثبات والشهادات وتوزيع تلك التكلفة. وإن التصور السائد أن هذه المعادلة قد تكون سهلة على المستوى الإقليمي أقله ما بين الدول العربية هو تصور غير منطقي. فالشرط الأهم هو قدرة الدولة المصدرة مثلا إلى الاتحاد الأوروبي أن تقوم بتقديم المعلومات العالمية المطلوبة والفنية لتساند ادعائها بأن تلك الإجراءات تتمتع بالقدر المعقول لمستوى الحماية المطلوبة من الدول المستوردة، وتتفاوت تلك القدرات بين الدول العربية وفقا للتفاوت في الهيكلية المؤسسية بالإضافة إلى التخوف مما قد تسهم وتؤدي إليه إجراءات المعادلة في زيادة التكاليف التصديرية.

(●) <u>المعوقات المرتبطة بالمنتجات المعدلة وراثيا</u>

---

(٥٨) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٤).

(٥٩) *Agriculture and the New Trade Agenda*، المرجع السابق (انظر الحاشية ٧ أعلاه).

أما عن المتطلبات الخاصة بالمنتجات المتضمنة مكونات معدلة وراثيا[٦٠]، فهناك أهمية كبرى لها مؤخرا إذ أن عددا من التوجيهات الأوروبية قد عدلت لتتضمن علامات تدلي بمعلومات حول منتجات محددة. وقد يتضمن التشريع الجديد للاتحاد الأوروبي معوقات قد تكون ذات كلفة باهظة على كاهل الدول العربية فيما يخص إعادة النظر ببنود وشروط التشريعات الخاصة بالغذاء المعدل وراثيا وتقصي المعلومات حول أغذية مشتقة من مكونات معدلة وراثيا (genetically modified organisms GMOs). وقد صدر عن الاتحاد الأوروبي تشريع رقم ٢٠٠٤/٦٥ في تاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ليضع أسس تطوير وتنمية التعريف بهذه المنتجات.

(٦٠) انظر الموقع الإلكتروني: http://www.useu.be/agri/GMOs.html.

رابعا- الآثار المتوقعة لمفاوضات الزراعة بشأن نفاذ الصادرات الزراعية العربية

ألف- دور مفاوضات الزراعة في تحسين فرص نفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية

استعرضنا في الفصل السابق من الدراسة المعوقات التي تقف أمام الصادرات الزراعية العربية. ويتطلب تحسين فرص النفاذ للصادرات العربية التعامل مع تلك المعوقات. ويهمنا في هذا الجزء من الدراسة تناول تلك المعوقات التي تقف أمام الصادرات الزراعية والتي يمكن التغلب عليها أو العمل على تحسينها من خلال المفاوضات الحالية الخاصة بالزراعة في منظمة التجارة العالمية. وسيتم التركيز على القواعد التي تتناولها "اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية"، وسبل تحسينها في سياق المفاوضات الحالية بالشكل الذي يضمن تحقيق نفاذ حقيقي للصادرات الزراعية العربية إلى أسواق الدول المتقدمة.

١- اعتبارات عامة

المفاوضات التجارية هي عملية مستمرة تتأثر بمؤثرات كثيرة أهمها موازين القوى داخل المفاوضات، أي الدور الذي يمكن أن تؤثر به إحدى الدول أو المجموعات على النتيجة الختامية لهذه العملية. في ضوء ذلك ينبغي أخذ عدة محددات بعين الاعتبار عند محاولة إستشراف نتيجة أية عملية تفاوضية في منظمة التجارة العالمية.

(أ) يتسم الأسلوب التفاوضي في منظمة التجارة العالمية بالتعقيد، فأسلوب اتخاذ القرار يكون بالتوافق وليس بالتصويت، وبالتالي فإن المحصلة التفاوضية لا بد أن تحظى بموافقة جميع أعضاء المنظمة دون استثناء، أي موافقة ما يربو عن مائة وأربعين دولة تتمتع بعضوية المنظمة؛

(ب) أن الاتفاق الإطاري "اتفاق صفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤" والذي تستند إليه المفاوضات في المرحلة الحالية هو اتفاق ذو "طبيعة سياسية" وليست "قانونية". وأفرزت المرحلة التي تلت الاتفاق الإطاري اتجاها من قبل الجميع نحو تحميل هذا النص السياسي المدلول القانوني الذي يستند لمصالحها. أو بمعنى آخر يمكن القول إن الدول الأعضاء في المنظمة وافقت على هذه الاتفاقية على اعتبار أنها لا تحكم مسبقا النتيجة النهائية للتفاوض؛

(ج) أن النصوص في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ليست هي المحدد الرئيسي لنتيجة أي اتفاقية، إنما لا بد من أخذ طريقة التنفيذ في الاعتبار.

٢- النتائج المتوقعة لمفاوضات الزراعة

في تلك المرحلة التي يمكن وصفها "بالسيولة التفاوضية" نجد أنه من المفيد أن نركز تحليلنا في الجزء التالي على استشراف نتائج العملية التفاوضية عبر استعراض النتائج المختلفة لما يمكن أن تسفر عنه العملية التفاوضية، وكيفية ترجيح التصور الذي تتفق نتائجه مع تطلعات الدول العربية ذات الاهتمامات التصديرية في مجال منتجات السلع الزراعية.

في مفاوضات الزراعة هناك اختلاف في المصلحة بين فريقين، الأول يهدف إلى توفير أكبر قدر من الحماية لأسواقه ومزارعيه، والثاني يحاول خلق أكبر فرصة لمنتجاته للنفاذ إلى الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض الحماية.

وفي ضوء ما تقدم، يصعب التنبوء بنتيجة أي عملية تفاوضية بشكل دقيق، سواء فيما يتعلق بتوافر البيانات الدقيقة، أو المؤشرات الاقتصادية التي سيتم الاستناد إليها. ويزاد على ذلك اختلاف أساليب وطرق الإحصاء التي تعرقل الحصول على نتائج متجانسة قابلة للمقارنة. وفي تجارة السلع الزراعية تستند البيانات مثل الدعم المحلي ودعم الصادرات بشكل عام على إخطارات الدول إلى منظمة التجارة العالمية، وهي من الأمور التي يصعب الوقوف على صحتها نتيجة عدم وجود آلية للتحقق من الصحة في اتفاقية الزراعة كما سبقت الإشارة.

ومن ناحية أخرى، هناك صعوبة في الوقوف على الطريقة التي سيتم بها تنفيذ الالتزامات. فتقديرات الدراسات يجب التعامل مع نتائجها بحذر شديد، لأن عملية تنفيذ الاتفاقية هي المحك الذي يجب القياس عليه. ونشير هنا إلى أن معظم الدراسات التي أجريت قبل جولة أوروغواي وعكست تقديرات إيجابية حول مدى الاستفادة التي ستتحقق للدول النامية، تأكدت عدم صحتها.

٣- سيناريو تحرير التجارة في السلع الزراعية

في ضوء الصعوبات المادية والإحصائية للتنبؤ بما ستسفر عنه العملية التفاوضية، سنستعرض في هذا الجزء السيناريو الذي أعدته مجموعة من الباحثين في البنك الدولي حول ما ستبدو عليه الأمور بعد الاتفاقية[٦١]. ويشير الباحثون في مقدمة دراستهم إلى محاذير التسليم بهذه النتائج وأخذها على سبيل القطع.

وتستند الدراسة على تجميع تقديرات المؤشرات العالمية في مجالات تجارة السلع الزراعية والسلع المصنعة وتجارة الخدمات للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، واستخدام هذه المؤشرات كفترة أساس لاستشراف الأمور في نهاية الجولة التفاوضية.

فبالنسبة للسلع الزراعية، افترضت الدراسة حدوث تخفيض في مستويات الحماية بعناصرها الثلاثة (الدعم المحلي والنفاذ للأسواق ودعم الصادرات) بنسبة ٤٠ في المائة. وتظهر نتائج الدراسة:

(أ) حدوث ارتفاع في مستوى الرفاه العالمي بنسبة ٧٠ مليار دولار سنويا؛

(ب) زيادة الطلب على السلع الزراعية في ضوء انخفاض كميات الإنتاج في الدول التي تتبع سياسات حمائية نتيجة لتخفيض الدعم بأشكاله وفتح الأسواق نتيجة التخفيض في التعريفات؛

(ج) زيادة الطلب على السلع الزراعية من قبل الدول المستوردة الصافية للغذاء وارتفاع فاتورة وارداتها من السلع الزراعية؛

(د) ستكون الزيادة الأكبر في الصادرات الزراعية في قطاعات السلع الغذائية المصنعة واللحوم والألبان؛

---

(٦١) Hertel, T. et al (2004).

(●) على الرغم من حدوث زيادة في الرفاه العالمي إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتأثر سلبا بما مقداره ١,٥ مليار دولار نتيجة كونها مستوردا صافيا للغذاء. كما ستزيد الفجوة الغذائية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الفرق بين الصادرات والواردات) بمقدار ١,٣ مليار دولار سنويا؛

(و) زيادة الطلب على السلع الزراعية من الاتحاد الأوروبي بمعدل ٣٤,٨ مليار دولار سنويا، وفي اليابان بمقدار ٩,٣ مليار دولار، ومن الصين بمقدار ٣ مليار دولار، ومن الهند بمقدار ١,٢ مليار دولار؛

(ز) زيادة الصادرات من أمريكا الشمالية بمقدار ١٠,٤ مليار دولار، تليها أمريكا اللاتينية بـ ١٠,٤ مليار دولار، ثم البرازيل بـ ٥,٧ مليار دولار، وأستراليا ونيوزيلندا بـ ٦,٩ مليار دولار.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن نتائج عملية التحرير لن تستفيد منها الدول العربية، وإنما ستجنيها الدول التي لديها قدرات تنافسية في المجال الزراعي. فعملية تحرير التجارة في السلع الزراعية قد تفرز آثارا سلبية على بعض الدول العربية من ناحيتين: الأولى نتيجة للارتفاع في أسعار السلع الزراعية بصفة عامة بسبب وجود علاقة طردية بين ارتفاع درجة التحرير وارتفاع الأسعار، والثانية نتيجة تآكل الهوامش التفضيلية بصفة عامة مع عمليات التحرير.

٤- تعظيم فرص الدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية الزراعية في النفاذ إلى الأسواق في مفاوضات منظمة التجارة العالمية

إن الإسهام الأساسي الذي يمكن أن يقوم به هذا الجزء من الدراسة هو استعراض الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق أكبر قدر من التحرير لما لهذا الاعتبار من أهمية بالنسبة للدول العربية ذات الاهتمامات التصديرية. وسيكون التركيز في هذا الجزء على تناول البنود الفنية التي شملها الاتفاق الإطاري للزراعة الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليو ٢٠٠٤، حتى تسهم هذه الدراسة في إعانة المفاوضين التجاريين والجهات الوطنية. فبالنسبة للدول العربية ذات القدرات التصديرية، يمكن القول إن تحقيق أكبر قدر من التحرير على مستوى التجارة في السلع الزراعية سيؤثر بالإيجاب من عدة نواحي هي:

(أ) سيؤدي تخفيض التعريفات الجمركية من حيث المبدأ إلى زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق المحمية بأسوار عالية من الحماية كالسوق الأوروبي؛

(ب) سيقلل تخفيض مستويات الدعم المحلي من الميزات الممنوحة للمزارع الأوروبي، مما سينعكس على زيادة تنافسية المنتج الزراعي العربي في الأسواق الأوروبية. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول العربية لا تقوم بتقديم الدعم المحلي؛

(ج) سيعمل تخفيض دعم الصادرات إلى تصحيح الأسعار الدولية، وبالتالي قد يساعد بعض الدول العربية على البدء بإنتاج بعض السلع الزراعية التي لم تكن تنتجها من قبل، نتيجة إلى عملية المزاحمة (crowding out) التي يخلقها دعم الصادرات؛

(د) أن محصلة التخفيضات في الركائز الثلاث (النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، وتنافسية الصادرات) ستدعم من زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وستؤدي بالتالي إلى تحفيز الاستثمار والتوسع الزراعي نتيجة زيادة الربحية.

ونتناول فيما يلي استعراضا للمواضيع المختلفة المثارة في مفاوضات الزراعة، وسنحاول تحديد أبعادها الفنية من أجل تحقيق أكبر درجة من الانفتاح للأسواق.

(أ) النفاذ إلى الأسواق

في مجال النفاذ إلى الأسواق لا بد من التعرف على حجم المشاكل الفنية التي ينبغي التعامل معها حتى يمكن التركيز عليها في المفاوضات. وسنركز في هذا الإطار على أكبر ثلاث دول مستوردة للسلع الزراعية، وتمثل وارداتها ٤٢,٦ في المائة من الواردات العالمية وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان في عام ٢٠٠٣. ويلخص الجدول التالي الوضع بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق في هذه الدول من حيث هيكل التعريفات، والحصص التعريفية، واستخدام آلية الوقاية الخاصة.

الجدول ١٧- المؤشرات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان
(نسبة مئوية)

	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	اليابان
متوسط التعريفات	١٢,٣	٢٩,٥	٤٢,٢
الوسيط (median)	٤،٤	١٤,٧	١٢
الانحراف المعياري (standard deviation)	٢٩,٦	٤٠,٣	١٢٠,١
التعريفة القصوى	٣٥٠	٢٧٧,٢	٢ ٣٤١,٢
التعريفة الدنيا	٠،٠	٠،٠	٠،٠
عدد الخطوط التعريفية	١٨٢٩	٢٠٩١	١٨٦٢
الخطوط التعريفية المساوية للصفر	٢١,٢	١٩,١	٢٢,٧
الخطوط التعريفية: ٠%<t<٣٠ %	٦٧,٩	٥٠,٧	٦٠,٦
الخطوط التعريفية: ٣٠<t<٥٠ %	٤,٠	١٢,٥	٥,٢
الخطوط التعريفية: t>٥٠ %	٥,١	٢٧,٧	١١,٥
الخطوط التعريفية التي بها حصص تعريفية	١٠,٧	١٢,٣	٧,١
الخطوط التعريفية المغطاة بآلية الوقاية الخاصة	٨,٧	٢٦,٩	٢٧,٠
الخطوط التعريفية التي بها تعريفات محددة	٤١,٦	٤٦,١	١٧,١

المصدر: بيانات مجمعة بواسطة Institute for International Trade Negotiations, Brasilia استنادا إلى إحصاءات USITC and TARIC.

إن إدراك حقيقة الهياكل التعريفية من الأمور التي يجب التنبه إليها عند اختيار أسلوب ومعادلة التخفيض، إذ يجب أن تتعامل معادلة الخفض مع الحقائق التي تبرزها الهياكل التعريفية للدول المتقدمة، خاصة الدول الثلاث الكبار المشار إليها أعلاه. إن إمعان النظر في المؤشرات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق يعطي مؤشرا للنقاط التي ينبغي التركيز عليها في المفاوضات الجارية وفي التعريفات العالية وشيوع القمم التعريفية، حيث نستنتج من الجدول ما يلي:

(أ) متوسط التعريفة في اليابان هو الأعلى في الدول المتقدمة؛

(ب) شيوع القمم التعريفية في هياكل الدول المتقدمة، ففي الاتحاد الأوروبي تبلغ أقصى تعريفة ٢٧٧ في المائة وهي نسبة كفيلة بمنع أي منتج من النفاذ إلى هذه الأسواق؛

(ج) تبلغ نسبة الخطوط التعريفية العالية أقصاها في دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن ١٧,٧ في المائة من خطوطه التعريفية تزيد مستوياتها عن ٥٠ في المائة؛

(د) يعكس الانحراف المعياري (standard deviation) مدى الانحراف عن متوسط التعريفة، وكلما زاد هذا المؤشر كان دليلا على الاختلاف والتفاوت بين التعريفات المختلفة والذي يبلغ مداه في اليابان ثم الاتحاد الأوروبي؛

(●) ارتفاع نسبة الخطوط التعريفية المغطاة بالرسوم غير القيمية في هيكل التعريفات الجمركية للدول الثلاث؛

(و) ارتفاع نسبة الخطوط التعريفية المغطاة بالحصص التعريفية، والتي تصل في الاتحاد الأوروبي إلى ١٢,٧ في المائة؛

(ز) ارتفاع نسبة الخطوط التعريفية المغطاة بآلية الوقاية الخاصة في الاتحاد الأوروبي واليابان عن الولايات المتحدة، مما يعنى أن بإمكان الاتحاد الأوروبي أو اليابان حماية أكبر من ربع الخطوط التعريفية بمقتضى هذه الآلية.

(١) تخفيض التعريفات الجمركية

نص الاتفاق الإطاري لصفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤ على إتباع أسلوب طبقي للتخفيض (tiered) أي أسلوب يقوم على تقسيم التعريفات إلى شرائح مختلفة (bands) تطبق على كل شريحة أسلوب معين للتخفيض. ولتحقيق ذلك ينبغي الاتفاق على عدد هذه الشرائح ومستويات التخفيض، وهي عملية ستخضع للمفاوضات ويصعب إيجاد تصور واضح لها قبل حسم عدد من النقاط، إذ ان عدم حسمها في البداية سيفتح الباب على التحايل على التزامات التخفيض، وإلغاء الآثار المرجوة من معادلة التخفيض، وهذه الموضوعات هي:

أ- التعامل مع القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية

يعتبر شيوع القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية في الهياكل التعريفية للدول المتقدمة من أهم عوائق النفاذ إلى الأسواق، ويرجع هذا إلى عدم كفاية الإجراءات والقواعد التي تحد من هذه الظاهرة، وبالتالي تهدف المفاوضات الحالية إلى استكمال بناء القواعد التي تعالج هذا الخلل الذي يمثل عقبة كبيرة أمام نفاذ صادرات الدول النامية. ويمكن التعامل مع القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية عن طريق التضمين الفعال لمبدأ التخفيض التصاعدي (progressive)، أي تطبيق التخفيضات الكبيرة على مستويات التعريفة الأعلى.

ب- الاستثناءات: مفهوم السلع الحساسة

أقر الاتفاق الإطاري نوعين من الاستثناءات من معادلة التخفيض، الأول السلع الخاصة (special products) للدول النامية، والثاني السلع الحساسة (sensitive products) للدول المتقدمة. ومن المهم هنا الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- يتضمن الهيكل التعريفي للاتحاد الأوروبي ٢٠ خطا تعريفيا بحيث يمثل ٣١ في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية، وتبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٢

في المائة. أي يمكن اختيار السلع الحساسة عن طريق تحديد ٢٠ خطا تعريفيا مما يؤثر بنسبة كبيرة في أكبر سوقين للاستيراد الزراعي؛

- وتتضح أهمية ما ورد سابقا إذا أمعنا النظر فيما نص عليه الاتفاق الإطاري من تعيين عدد مناسب من الخطوط التعريفية للتعامل معها كسلع حساسة. وستخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات أقل عن باقي السلع الأخرى، على أن تحسين فرص النفاذ أساس توليفة من التخفيضات الجمركية وتوسيع للحصص بالنسبة للسلع؛

- المفاوضات بحاجة إلى إزالة اللبس نتيجة استخدام مصطلحي خطوط التعريفة (tariff lines) والمنتجات (products)؛

- أهمية تشديد الضوابط الخاصة بتحديد السلع الحساسة، فمن الممكن أن يؤدي تطبيق مبدأ الانتقاء الذاتي إلى التوسع في تحديد هذه السلع وبالتالي إيجاد ذريعة يمكن من خلالها استثناء العديد من السلع ذات الاهتمام التصديري من التزامات التخفيض واستمرارية الأسوار العالية من الحماية؛

- لا بد من العمل على ضمان أن لا تمثل السلع الخاصة للدول النامية عائقا بالنسبة للمبادلات بين الدول النامية (جنوب/جنوب).

ج- <u>التعامل مع الرسوم غير القيمية Non- Ad Valorem</u>

تمثل الرسوم غير القيمية أكثر من ٤٠ في المائة من الخطوط التعريفية في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وإن تحويل الرسوم غير القيمية إلى رسوم قيمية (Ad Valorem) هو شرط أساسي لتطبيق المعادلة الطبقية أو المرحلية (tiered formula) بشكل يضمن تحقيق تخفيضات جوهرية تخلق فرص نفاذ حقيقية لصادرات الدول النامية، ولتجنب تجربة أوروغواي عندما قامت العديد من الدول الأعضاء في الأسابيع الأخيرة وبشكل غير لائق بالمبالغة في تثبيت مستويات تعريفاتها عقب تحويل القيود الكمية إلى تعريفات.

وتستند عملية التحويل إلى حساب المكافئ القيمي (AVE)، ويتأثر تحديد هذا المكافئ ارتفاعا وانخفاضا بالمنهجية التي سيتم إتباعها، أي أن اختيار المنهجية سيحدد النتيجة، وأهم ما تعتمد عليه هذه المنهجية هو السعر المرجعي أو الاسترشادي الذي ستستند إليه (reference price). في هذا الصدد، يمكن الاستعانة بالسعر العالمي للسلعة (WP) كسعر استرشادي يمكن اعتباره أضمن المؤشرات التي يمكن اللجوء إليها. وهناك وجهة نظر أخرى تدفع باستخدام ما يسمى بطريقة متوسط قيمة الوحدة (UV) وهو الأسلوب الذي تم شرحه باستفاضة في الفصل الثاني من هذه الدراسة ويوضح أهميته المثال الوارد في الإطار ٢.

الإطار ٢- مثال توضيحي لحساب المكافئ القيمي باستخدام طريقتي متوسط القيمة والسعر العالمي

- إذا كانت هناك سلعة يفرض عليها رسم غير قيمي بموجب تعريفة محددة تساوى = ١٥٠ دولار للطن.
- السعر العالمي (WP) = ١٠٠ دولار للطن.
- متوسط قيمة الوحدة في السوق المحلي (UV) = ٢٠٠ دولار للطن (دائما ما يكون السعر الداخلي أعلى من السعر العالمي خاصة في حالة استخدام الحصص التعريفية).

حساب المكافئ القيمي (AVE)

AVE (WP) = (T x 100)/WP = (150x100)/100 = 150 %

AVE (UV) = (Tx100)/UV = (150x100)/200 = 75 %

أي أن استخدام طريقة متوسط القيمة ستؤدي إلى تقدير التعريفات بأقل من مستواها مما سيدخلها في مستوى أقل من التخفيض في إطار استخدام المعادلة الطبقية (tierred approach) ويكرر تجربة أوروغواي السابقة.

تطالب الدول الأكثر كثافة في استخدام هذا الأسلوب وتوفير قدر من المرونة لكل دولة لاستخدام المنهجية التي تناسبها وتعكس وضعها الاقتصادي. وهذا الأمر لو ترك بدون قواعد محددة قد يؤدي إلى فتح باب التحايل على التزامات التخفيض.

(٢) الحصص التعريفية

تم السماح في جولة أوروغواي باستخدام الحصص التعريفية لضمان استمرارية النفاذ إلى الأسواق، ولكن أثبتت خبرة التنفيذ أنها لم تكن وسيلة فعالة لتحقيق الحد الأدنى من النفاذ. ومن هنا تبرز الأولويتان التاليتان واللتان يجب التركيز عليهما لتحقيق فرص النفاذ المرجوة:

أ- الأولوية الأولى - طرق إدارة الحصص التعريفية (tariff rate quota administration)

أظهرت تجربة التنفيذ العديد من المثالب المرتبطة بطرق إدارة الحصص التعريفية، فاتفاقية الزراعة واتفاقية تراخيص الاستيراد لم توفرا القاعدة القانونية والإجرائية التي يمكن الاسترشاد بها في إدارة هذه الحصص. ومن هنا فإن طرق الإدارة يمكن تحسينها من خلال تحقيق عدة مبادئ تكفل:

- عدم التمييز ومنح الفرص المتساوية لكافة الموردين لسوق الدولة التي تستخدم الحصص؛
- تباع السهولة والشفافية مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في الطبيعة بين المنتجات الزراعية؛
- تعزيز وتسهيل المبادلات بدلا من إعاقتها؛
- أن لا يمثل أسلوب تخصيص الحصص التعريفية عائقا تجاريا؛
- استحداث قواعد جديدة خاصة للتعامل مع الحصص غير المستخدمة (under filled).

ب- الأولوية الثانية - توسيع الحصص التعريفية

نص الاتفاق الإطاري على توسيع الحصص التعريفية كبديل للانحراف عن تطبيق معادلة التخفيض بالنسبة للسلع الحساسة. وتطلب الدول الحمائية المستخدمة للحصص التعريفية بأن يقتصر توسيع الحصص على عدد محدود من السلع، بينما يريد الفريق التحرري توسيع الحصص بشكل إلزامي خاصة على السلع الحساسة. ويرى الفريق الأخير أن استمرار الحصص يتعارض مع الهدف الأساسي لاتفاقية الغات لعام ١٩٤٧ والمتمثل في إزالة القيود الكمية. وترتبط بتوسيع الحصص أهمية العمل على تحديث بيانات الاستهلاك المحلي التي يستند إليها حساب الحصص التعريفية.

(ب) الدعم المحلي

تكتنف هذا الشق من التفاوض صعوبات كبيرة لتعدد الموضوعات المرتبطة بالدعم المحلي، وعدم كفاية البيانات. إلا أن تحقيق فرص نفاذ حقيقية إلى الأسواق عن طريق تخفيض الدعم لا بد أن يرتكز إلى محورين هما: التخفيض، والضوابط.

١- ينبغي العمل على تحقيق هدف التخفيض الكلي. ويجب أن يراعي الأسلوب الطبقي بموجب معادلة التخفيض تحقيق خفض في المتوسط ولكل منتج (product specific)، وليس كما حدث في أوروغواي على أساس المتوسط فقط. ولأي معادلة تخفيض، لا بد أن تكون واضحة نقطة البداية والنهاية فيها، أي المستوى الذي سيتم منه التخفيض، وهنا تثور مسألة انخفاض الدعم المطبق عن المربوط. فإذا انحصر التخفيض في النطاق بين المستخدم والمربوط، يصبح التخفيض شكليا دون أي أثر أو مدلول.

٢- أما بالنسبة للضوابط، فيجب العمل على إيجاد القواعد المناسبة لمنع عملية التحويل (shifting) بين الصناديق (الأصفر والأزرق والأخضر) أو بين المنتجات.

(١) الصندوق الأصفر

من أهم الموضوعات المتعلقة بالصندوق الأصفر كيفية التوصل إلى المنهجية التي سيتم فيها تحديد السقوف الخاصة بالدعم المحلي على أساس كل سلعة (product specific caps). فمن المتفق عليه أن هذه السقوف التي سيجري تعيينها لكل سلعة ستتأثر بفترة الأساس التي سيجري الاستناد إليها، ومن هنا كان التحوط بطلب توحيد الفترة بالنسبة لكافة السلع. وتطالب الدول غير التحررية أن تحتسب هذه الفترة على أساس المتوسط الحسابي للسلعة من واقع الإخطار الخاص بفترة الأساس، وتطالب بأن تكون هذه الفترة من الاتساع خمس سنوات.

(٢) الصندوق الأزرق

إن المعيار الذي يستند إليه الدعم المقدم في الصندوق الأزرق هو الحد من الإنتاج، وبناء على هذا تم استثناء الدعم الأزرق من التزامات التخفيض، إلا أن تجربة التنفيذ أشارت إلى أن العديد من البرامج التي تم تضمينها في هذا الصندوق لم تستوف هذا المعيار، بل على العكس خالفته وأدت إلى زيادة الإنتاج. فوفقا لإحصائيات Eurostat، زادت الكميات المنتجة في الاتحاد الأوروبي بين الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠١ بنسبة ٤ في المائة للحبوب، و٢٤ في المائة للأرز.

وهنا تظهر أهمية التأكيد على هذا المعيار، كما أن المجالات الخاصة بتوسيع الصندوق الأزرق واستحداث معيار جديد كما يطالب البعض ينبغي أن يتسق مع المبدأ الأشمل وهو عدم تشويه التجارة.

ومن المبادئ الهامة التي تناولتها صفقة تموز/يوليو وضع سقف للدعم الممنوح في إطار الصندوق الأزرق بحدود ٥ في المائة من متوسط قيمة الإنتاج الزراعي خلال فترة تاريخية، على أن يتم تخفيض المستوى الكلي للدعم المشوه للتجارة (الأصفر + الأزرق + دعم الحد الأدنى) بواسطة معادلة طبقية. وهو ما يستلزم ترتيب العملية (sequencing) على أساس فرض حدود أو سقوف على الدعم المقدم لكل منتج كخطوة أولى ثم التخفيض كخطوة ثانية.

(٣) الصندوق الأخضر

منذ عام ١٩٩٥ أصبح هذا النوع من الدعم معلما رئيسيا في السياسات الزراعية للدول المتقدمة، فبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠١:

أ- زاد الاتحاد الأوروبي من الدعم المقدم في هذا الصندوق من ١٨,٧ مليار يورو إلى ٢١,٨ مليار يورو (ما يوازي ٩ في المائة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الاتحاد الأوروبي)؛

ب- ارتفعت مدفوعات الصندوق الأخضر في الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٦,٢ مليار دولار إلى ٥٠,١ مليار دولار (أي اكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي)؛

ج- هذا الاتجاه مرشح للزيادة في الفترة القادمة، في ضوء الإصلاحات التي تقوم بها الدول المتقدمة في مجال فك الارتباط (decoupling).

إن الصندوق الأخضر مسموح به بموجب اتفاقية الزراعة، ولكن من الضروري التأكد من أن الدعم الأخضر غير مشوه للتجارة. ونص الاتفاق الإطاري على مراجعة المعيار الخاص بالصندوق الأخضر، وهناك خلاف بين فريقين: الفريق الأول يضم أغلب الدول التي تستخدم هذا النوع من الدعم وتصر على أن عملية المراجعة لا تزيد عن مجرد فحص دون أن يترتب على هذا تغيير في الضوابط. بينما يرى الفريق الآخر، والذي يضم الدول التي تريد تحقيق تحرير حقيقي، أن عملية المراجعة ينبغي أن يترتب عليها نوع من التوصيات لمعالجة أوجه الخلل والثغرات الموجودة في الوقت الحالي.

(٤) الدعم المحلي في الاتحاد الأوروبي

تقوم الإصلاحات التي ينفذها الاتحاد الأوروبي على مبدأ فك الارتباط، وهي تعني أن السياسات الحكومية المتبعة في تقديم الدعم تقدم بأسلوب غير مؤثر على الإنتاج أو الاستهلاك أو الأسعار. ولكن أحد النقاط الجوهرية التي ينبغي الالتفات إليها هي أنه على الرغم من أن العديد من البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تتجه إلى فك الارتباط، تؤكد الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي بأن لفك الارتباط في بعض الأحيان آثار إختلالية على التجارة في عدة حالات، أبرزها أن توجيه أي نوع آخر من الدعم بالتزام مع الصندوق الأخضر يكون له آثار اختلالية كبيرة لأن المزارع لا يفرق، على سبيل المثال، بين ما هو دعم أخضر أو دعم آخر.

الجدول ١٨- مؤشرات الدعم المحلي في الاتحاد الأوروبي ونسبة مساهمة الدعم في القيمة الإجمالية للإنتاج
(القيمة مليون يورو)

السنوات	سقف الالتزام	الصندوق الأصفر (١)	الصندوق الأزرق (٢)	مجموع (١)+(٢)	دعم الحد الأدنى (٣)	الصندوق الأخضر (٤)	قيمة الإنتاج	مجموع أشكال الدعم	مجموع الدعم مقسوما على قيمة الإنتاج (نسبة مئوية)
٩٦-٩٥	٧٨ ٦٧٢	٥٠ ٠٢٦	٢٠ ٨٤٦	٧٠ ٨٧٢	٧٧٧	١٨ ٧٧٩	٢٠٧ ٤٠٠	٧١ ٦٤٩	٣٤,٥
٩٧-٩٦	٧٦ ٣٦٩	٥١ ٠٠٩	٢١ ٥٢١	٧٢ ٥٣٠	٧٢٨	٢٢ ١٣٠	٢١٩ ٧٠٠	٧٣ ٢٥٨	٣٣,٣
٩٨-٩٧	٧٤ ٠٦٧	٥٠ ١٩٤	٢٠ ٤٤٣	٧٠ ٦٣٧	٤٨٧	١٨ ١٦٧	٢١٧ ٨٠٠	٧١ ١٢٤	٣٢,٧
٩٩-٩٨	٧١ ٧٦٥	٤٦ ٦٨٣	٢٠ ٥٠٤	٦٧ ١٨٧	٣٤٨	١٩ ١٦٨	٢١٣ ٥٠٠	٦٧ ٥٣٥	٣١,٦
٢٠٠٠-٩٩	٦٩ ٤٦٣	٤٧ ٨٨٦	١٩ ٧٩٢	٦٧ ٦٧٨	٢٩٠	١٩ ٩٣٠	٢٣٣ ٧٠٠	٦٧ ٩٦٨	٢٩,١
٢٠٠١-٢٠٠٠	٦٧ ١٥٩	٤٣ ٦٥٤	٢٢ ٢٢٣	٦٥ ٨٧٧	٥٣٨	٢١ ٨٤٤	٢٤٣ ٣٥٩	٦٦ ٤١٥	٢٧,٣

المصدر: إخطارات الاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة العالمية.

ويلاحظ من الجدول ١٨ ما يلي:

أ- يتناقص الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر بشكل تدريجي، مع وجود زيادة تدريجية في قيمة الدعم الأزرق. ولكن الدعم المشوه للتجارة (الأصفر + الأزرق + الحد الأدنى) يقترب من مستويات الالتزام بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فمعدل استيفاء سقف الالتزام (إجمالي الدعم الأصفر والأزرق مقسوما على مقدار الالتزام في سنة محددة) في تزايد مستمر من ٩٠ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٩٨ في المائة عام ٢٠٠١؛

ب- انخفاض نسبة مساهمة الدعم المشوه للتجارة في القيمة الكلية للإنتاج؛

ج- تناقص نسبة الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر لتقترب من ٢٠ في المائة من القيمة الكلية للإنتاج. مع بقاء نسبة الدعم المقدم في إطار الصندوق الأزرق في حدود ١٠ في المائة؛

د- يعود انخفاض نسبة الدعم الكلية (الصناديق الثلاثة) بالنسبة للقيمة الإجمالية للإنتاج إلى ارتفاع العملة الأوروبية (اليورو) بنسبة ١٤ في المائة فيما بين ١٩٩٨-٢٠٠١.

(ج) تنافسية الصادرات

تختلف الدول العربية بدرجة تأثرها من دعم الصادرات. فهناك الدول المستوردة والتي ستؤدي إزالة الدعم التصديري إلى رفع أسعار السلع الزراعية عليها وبالتالي ستتأثر سلبا، ولكن ستستفيد من إزالة الدعم الدول العربية المصدرة خاصة لبعض المنتجات مثل الأرز (مصر)، والقطن (مصر والجمهورية العربية السورية)، وزيت الزيتون (تونس). وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

١- أهمية التوصل إلى تاريخ محدد لإنهاء دعم الصادرات بصورة نهائية، وأن يكون هذا التاريخ في أقرب فرصة، كما يجب تجنب تأجيل النسبة الأكبر من التخفيض إلى المرحلة النهائية كما حدث في اتفاقية المنسوجات والملابس.

٢- أهمية أن يكون هذا التخفيض حتى الإزالة على أساس مبالغ وكميات وليس على أساس منتجات وخطوط تعريفية. فوفقا للإصلاحات الزراعية الأوروبية سيكون الاتحاد الأوروبي في وضع يمكنه من إزالة دعم الصادرات على بعض المنتجات بشكل فوري، ولكن هناك منتجات ستأخذ وقتا حتى يتم إزالة الدعم عنها وهي الألبان المبسترة، والأجبان، والدواجن، والحبوب، وكذلك السكر والأرز، واللحوم.

٣- أهمية التعامل مع شركات الاتجار الحكومي بهدف إيجاد ضوابط تحول دون التحايل على التزامات إلغاء دعم التصدير وأهمها: التمويل الحكومي، وضمان الخسائر أو شرائها (underwriting losses). ولكن ينبغي التنبه إلى وجود اتجاه لتوسيع تعريف تلك المؤسسات لتشمل الشركات الحكومية وغير الحكومية التي تستفيد من مزايا خاصة ولها تأثير على العمليات التجارية. وترتبط بهذه النقطة كذلك سبل تعزيز الشفافية حول المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطة هذه الشركات.

٤- إيجاد ضوابط تحول دون استغلال المعونات الغذائية لتصريف الفائض، وهو ما يمثل نوعا من الإبعاد التجاري (commercial displacement) للعمليات التجارية وإحلالها بمعونات غذائية. وقد يكون من الأفضل الدفع بتحويل تلك المعونات إلى صكوك لشراء الغذاء، وتجنب الممارسات الخاصة بإعادة تصدير المعونات الغذائية، وأن لا يترتب على هذه المعونات ضرر للمزارعين المحليين في الدولة المتلقية.

(د) المراقبة والتحقق ومسائل أخرى

إن أحد أهم الثغرات التي ظهرت خلال تنفيذ اتفاقية جولة أوروغواي للزراعة كان عدم وجود آلية للتحقق والمراقبة، فقد اعتمدت الاتفاقية على الإبلاغات المقدمة من قبل الدول. وبصفة عامة لم تلتزم الدول بتقديم إخطاراتها ودوما كانت هناك تأخيرات. ولعل أحد أهم المشكلات التي تعانيها المفاوضات الحالية هو عدم توفر البيانات الصحيحة التي يمكن أن تستند إليها. فعلى سبيل المثال، فإن الاستقرار والموافقة على نسبة معينة من التخفيض في الدعم المحلي تستلزم معرفة المستوى الحالي للدعم، أي نقطة البداية، حتى يمكن تعيين النسبة التي تحقق المصلحة. كما لا يتضمن النظام الحالي للإخطارات آلية للتحقق من صحة البيانات، وهو أحد الموضوعات التي يجب إيلاؤها اهتماما أكبر في المفاوضات الحالية. وتبقى أخيرا نقطة هامة تتعلق بضرورة التنبه إلى اعتبارين:

الأول: أن تكون المفاوضات شاملة للموضوعات الأساسية الثلاث لمفاوضات الزراعة والمتمثلة في النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، وتنافسية الصادرات. أو بمعنى آخر التعامل مع كافة أشكال العوائق التعريفية وغير التعريفية، والدعم المحلي وتنافسية الصادرات، وذلك لأن إهمال أحد المواضيع الأساسية سيقود إلى تلاشي الأثر الإيجابي الذي يتحقق من موضوع آخر.

الثاني: الفصل بين المنتجات الزراعية (disaggregation)، ويرتبط بطريقة تصنيف المنتجات. فعلى سبيل المثال الجبن له تعريف عام، وهناك العديد من المنتجات الجامدة واللينة ومن ألبان مختلفة. وبالتالي فإذا ما أريد تحقيق تقدم يلزم فصل المنتجات عن بعضها الآخر.

(●) خلاصة واستنتاجات: الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق

في العرض السابق تم لفت الانتباه لأهم القضايا التفاوضية في الملف الزراعي والتي إن تم تناولها بوعي وكفاءة سيكون لها تأثير إيجابي كبير على النفاذ إلى الأسواق وخاصة أسواق الدول المتقدمة وهي المفاوض

الأقوى، إذ لديها الدعم المحلي ودعم الصادرات والتعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات الزراعية بشكل أكبر من الدول النامية. ويتمثل في الجانب الآخر الدول النامية والأقل نموا، ومع أنها تعارض إطارا قانونيا مترابطا في قضايا الزراعة لمبررات لا يمكن تجاهلها، إلا أن الأمور تزداد تعقيدا في كل جولة من جولات المفاوضات. فجولة أوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٣) وإنشاء منظمة التجارة العالمية، ووضع إطار زمني للتنفيذ منذ عام ١٩٩٥، وجولة المفاوضات على برنامج عمل الدوحة لم تقدم شيئا ملموسا يمكن أن نطلق عليه نتيجة خاصة بالزراعة. بيد أن هناك عوامل داخلية في الدول المتقدمة تحول دون الوصول إلى نتائج لقضايا الزراعة، فالمزارعين في تلك الدول يعدون ضمن جماعات الضغط السياسي والتي تتمسك بمستوى الرفاهية الذي وصلت إليه، فكيف يتوقع تقديم تنازلات من قبل تلك الدول؟ ولكن حتى في ظل هذه الافتراضات وفي ظل الواقع الأليم الذي تعيشه الدول الفقيرة، ما هو المتوقع من المفاوضات؟

١- المفاوضات بوضعها الحالي، وبعد صفقة تموز/يوليو، لم يتم من خلالها تحديد شكل الصيغة (متغيراتها ومعاملاتها) التي يتم على أساسها التخفيض، وإنما فقط تم تعريف اسمها وهي معادلة طبقية، أما أطراف هذه المعادلة فلا زالت قيد المفاوضات. وعلى ذلك فإنها ستأخذ وقتا طويلا للوصول إلى المعادلة والفترات الزمنية، والتعرف على آراء الدول المتقدمة والنامية والمجموعات الدولية المتعددة. كل ذلك يشير إلى أن المفاوضات الجارية حول الزراعة لن تكون في المؤتمر الوزاري القادم، وهو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ولكن ربما يكون هناك أمل في الوصول إلى بعض النتائج في عام ٢٠٠٧.

٢- يتوقع - في حالة إتمام المفاوضات بنجاح - أن تكون النتيجة غير متكافئة مع حجم المفاوضات. ويسترشد بذلك من خلال سلوك الدول المتقدمة، فالدعم المحلي المسموح به (غير المشوه للتجارة) نسبته مرتفعة في تلك الدول، وهناك مطالب بإعادة تحديد قواعد الصندوق الأزرق. أما الصندوق الأصفر، والذي يحوي الدعم المشوه للتجارة، فيمثل نسبة قليلة من الدعم الإجمالي. وعليه، إذا تم في النهاية الاتفاق على تخفيض الدعم المحلي فستكون قيمته ضئيلة. وبالنسبة لدعم الصادرات الزراعية، فإن إزالته (والتي يتوقع أن تكون خلال فترة زمنية طويلة) لن تؤثر كثيرا على المنافسة في الأسواق العالمية التي ستكون في صالح الدول المتقدمة.

٣- ويتطلب النفاذ إلى الأسواق تخفيضا جوهريا في التعريفة الجمركية المرتفعة وعلاج التعريفة التصاعدية، ولكن المفاوضات لن تكون سهلة فيما يتعلق بتحديد المتغيرات المختلفة للمعادلة الطبقية المقترحة. فهناك التعريفة القيمية ولها خطوط تعريفية حسب المنتجات، كما هناك تعريفة أخرى غير قيمية ولها خطوط تعريفية وهو ما يتم بحثه الآن في منظمة التجارة العالمية. وفي سياق المفاوضات في مرحلة سابقة مثل بداية التفاوض على برنامج عمل الدوحة وما نتج عنها من مقترحات وصيغ، يتوقع أن تأخذ المفاوضات على جزئية النفاذ إلى الأسواق وقتا أطول، حيث خرجت عدة مقترحات مثل مقترح هاربنسون، ومقترح كاستيلو، ومقترح دربيز، وكانوا رؤساء للجلسة الخاصة بالمفاوضات على الزراعة، ثم مقترح دول العشرين، ومقترح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك جدل وتباين في الآراء حول كل مقترح وكل صيغة. ويتوقع أن يكون هناك مشاورات مكثفة حول الصيغ المقترحة لتخفيض التعريفات القمية وعلاج التعريفات التصاعدية وذلك خلال المؤتمر الوزاري السادس الذي سوف يعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ، وبالتالي يمكن أن تنتهي المفاوضات بشأنها في ٢٠٠٧ على أقل تقدير.

٤- بالنسبة للقضية التي ظهرت مؤخرا، وهي "المنتجات الحساسة" والتي ستقوم الدول الأعضاء في المنظمة بإعداد قائمة عنها، فإنها تواجه بعاصفة من التباينات والاعتراضات ما بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويتوقع أن تصل الأمور إلى حد أن تقوم سكرتارية المنظمة بإعداد قوائم استرشادية للمنتجات التي يمكن أن تكون حساسة لأنه من البديهي أن يكون هناك معيار لاختيار السلع الحساسة. وهذا يحتمل أن يؤخر المفاوضات على هذه الجزئية.

٥- النفاذ إلى الأسواق أمر يهم الدول النامية والأقل نموا في المقام الأول، وإلى جانب قضايا الزراعة الثلاث هناك جوانب أخرى تمثل عوائق رئيسية أمام صادرات الدول النامية، وهي الخاصة بالعوائق الفنية مثل التعبئة وشكل العبوات، والجوانب الخاصة بالبيئة، وأسعار الدخول، وقضايا الصحة والصحة النباتية، وغيرها. ونود الإشارة هنا إلى أنه حتى إذا ما تم الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء على القضايا الثلاث الرئيسية للزراعة، فإن العوائق الأخرى ستكون موضع خلاف بين الدول، وهو ما يعطي انطباعا بأن المتوقع تنفيذه سيكون ضئيلا جدا. ويجب ألا نفرط في الآمال التي يمكن تحقيقها لتدفق الصادرات الزراعية من الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

٦- يتوقع أن يكون هناك اتجاه قوي - في ظل المفاوضات السابقة والحالية - نحو إبرام اتفاقيات ثنائية ما بين الدول النامية ودول متقدمة، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات التي تم إبرامها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما زادت وتيرة هذه الاتفاقيات، فإنها ستؤثر تأثيرا مباشرا على قضايا منظمة التجارة العالمية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف، كما أنها ستؤثر أكثر على التجارة الإقليمية. إن أمرا كهذا سوف يلقي بظلاله على مفاوضات النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية. ونصل الآن إلى سؤال يطرح نفسه، وما هو الحل؟ إن الدول النامية ومن بينها الدول العربية عليها أن تستمر في المفاوضات وبكثافة لآن إحراز أي تقدم – ولو بسيط – سيساهم نوعا ما في تخفيف حدة قضايا الزراعة، سواء في التأثير على الأسواق العالمية أو النفاذ إلى الأسواق. من جانب آخر، على الدول العربية أن تعي حقيقة مؤداها أن "التكامل الإقليمي العربي" هو السبيل الأكثر أمانا إن لم يكن الوحيد للتعامل مع تحديات العولمة.

باء- دور اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية في تعزيز فرص الصادرات الزراعية العربية

لا يمكن الحديث عن دور مفاوضات الزراعة المتعددة الأطراف والجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية في زيادة الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية دون التطرق إلى واقع العلاقات الثنائية الأوروبية-العربية والاتفاقيات التجارية التي تربط الطرفين، وخاصة اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية. فالعديد من الدول العربية التي تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ترتبط بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات شراكة (Euro-Mediterranean Association Agreements) أبرمتها تباعا بعد انطلاق ما يسمى "عملية برشلونة" في عام ١٩٩٥ والتي جاءت بديلا لاتفاقيات التعاون المبرمة بين تلك الدول والاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٧[٦٢] وذلك حسب ما يبينه الجدول ١٩.

الجدول ١٩- اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية

الدولة الموقعة	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
الأردن	شراكة	١٩٩٧/١١/٢٤	٢٠٠٢/٥/١
تونس	شراكة	١٩٩٥/٧/١٧	١٩٩٨/٣/١
الجزائر	شراكة	٢٠٠٢/٤/٢٢	متوقع خلال عام ٢٠٠٥

(٦٢) شكلت معاهدات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من الدول العربية إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين والتي كان الاتحاد الأوروبي يقدم بموجبها المساعدات المالية والفنية للدول العربية إضافة إلى الإعفاءات الضريبية من طرف واحد لصادرات الدول العربية الصناعية والزراعية بدرجة أقل. إلا أن عملية برشلونة عام ١٩٩٥ طورت إطار التعاون القائم إلى إطار للشراكة الشاملة الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي لا زالت في مرحلة تطور مستمر في ضوء توسع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ وتبني سياسة الجوار الجديدة التي تشمل الدول العربية الأطراف في اتفاقيات الشراكة.

الجمهورية العربية السورية	شراكة	٢٠٠٤/١٠/١٩	متوقع خلال عام ٢٠٠٦
فلسطين	شراكة انتقالية	١٩٩٧/٢/٢٤	١٩٩٧/٧/١
لبنان	شراكة	٢٠٠٢/٦/١٧	٢٠٠٣/٣/١ (الشق التجاري من الاتفاقية من خلال اتفاقية انتقالية)
الجماهيرية العربية الليبية	مرحلة الحوار السياسي		
مصر	شراكة	٢٠٠١/٦/٢٥	٢٠٠٤/٦/١
المغرب	شراكة	١٩٩٦/٢/٢٦	٢٠٠٠/٣/١
اليمن	تعاون	١٩٩٧/١١/٢٥	١٩٩٨/١/١
مجلس التعاون الخليجي	تعاون، ومفاوضات جارية لإنشاء منطقة تجارة حرة منذ ٢٠٠١	١٩٨٨/٦/١٥	١٩٨٨/٨/١

المصدر: صفحات متنوعة عن العلاقات مع الدول العربية في الموقع الإلكتروني للاتحاد الأوروبي على العنوان: http://europa.eu.int/comm/external_relations/syria/intro/index.htm.

وفي نهاية عام ٢٠٠٤، بلغ عدد الدول العربية التي تربطها اتفاقيات شراكة بالاتحاد الأوروبي ثماني دول؛ وينتظر قريبا الانتهاء من إجراءات المصادقة الدستورية بخصوص اتفاقيات الشراكة مع كل من الجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان، في حين ينتظر أن تسفر المفاوضات الجارية لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي عن نتائج رسمية خلال عام ٢٠٠٥ إضافة إلى انضمام الجماهيرية العربية الليبية إلى عملية الشراكة الأوروبية قريبا.

واتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية هي بشكل أساسي اتفاقيات ذات طبيعة شاملة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة (عربية وغير عربية) في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى توثيق علاقات الجوار مع الدول العربية المتوسطية من خلال الدخول معها في هذه الاتفاقيات والتي تتضمن إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة كمرحلة أولى، وفي عام ٢٠١٠ سيسعى الاتحاد إلى جعل تلك الاتفاقيات تنصهر في اتفاقية منطقة تجارة حرة أوروبية-متوسطية كبرى ستكون الأكبر على الساحة العالمية. وتعتمد الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة بموجب تلك الاتفاقيات الأسلوب المتدرج في التحرير خاصة من طرف الدول العربية، إضافة إلى تقديم المساعدة الفنية والمالية من قبل الاتحاد إلى الدول العربية الموقعة لمساعدة القطاعات الصناعية الوطنية للتكيف مع التحرير التجاري.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقيات بمنح إعفاء تام وفوري من رسوم التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للمنتجات الصناعية المستوردة مباشرة من الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة بمجرد دخولها حيز التنفيذ بعد استكمال إجراءات المصادقة الدستورية لدى برلمانات الاتحاد الأوروبي وبرلمانات تلك الدول[٦٣]. وتقع هذه المنتجات عادة في فصول التعريفة الجمركية المنسقة بين ٢٥-٩٧ الأمر الذي يوفر للدول العربية المتوسطية فرصا قائمة لتصدير منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بشكل تفضيلي مطلق إذا ما استطاعت التغلب على قواعد المنشأ المعقدة التي تشتمل عليها الاتفاقية. وفي سبيل ذلك، نلاحظ أن بعض الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة أخذت مبادرة هامة

(٦٣) يلاحظ في حالة اتفاقية الشراكة مع لبنان أنها أدخلت حيز التنفيذ بشكل مؤقت بتاريخ ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ أي بعد حوالي تسعة أشهر على التوقيع عليها باتفاقية انتقالية وذلك لحين الانتهاء من إجراءات المصادقة الدستورية والتي تستهلك زمنا طويلا في العادة.

بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية المعروفة باسم "اتفاقية أغادير"[٦٤] في مطلع عام ٢٠٠٤ بين كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب بهدف رفع درجة التبادل التجاري البيني لهذه الدول والاستفادة من إمكانيات التراكم في المنشأ في التصدير إلى الأسواق الأوروبية.

وفي المقابل، لا يطالب الاتحاد الأوروبي شركاءه المتوسطيين بتبادل التحرير الجمركي بشكل متماثل حيث يعتمد منهجا غير متماثل لتبادل الالتزامات في النفاذ إلى أسواق الدول العربية المتوسطية الموقعة إعترافا منه بالتباين الشاسع بين الإمكانيات الصناعية والتصديرية والمستويات التنموية لدى كل طرف. وبالتالي، يقبل بأن تقوم الدول العربية بموجب اتفاقيات الشراكة بتخفيض رسومها الجمركية على الواردات الأوروبية إلى أسواقها بشكل تدريجي وكالتالي:

١- إزالة تدريجية قصيرة المدى خلال أربع أو خمس سنوات للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على قائمة محدودة من السلع المصنعة التي تعتبر مدخلات أو معدات إنتاج أو منتجات غير ذات حساسية مرتفعة بالنسبة للصناعة المحلية في الدول العربية الموقعة.

٢- تفكيك تدريجي أطول مدى يصل إلى ١٢ سنة للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على قائمة أوسع من السلع المصنعة التي تعتبر ذات حساسية معتدلة بالنسبة للصناعة المحلية في الدول العربية الموقعة.

٣- تأجيل التفكيك الجمركي على القائمة الأخيرة من السلع المصنعة التي تعتبر ذات حساسية عالية بالنسبة للصناعة المحلية في الدول الموقعة بحيث يجري التفاوض بشأنها بعد عدة سنوات تلي دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

أما الجانب الزراعي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية، وهو موضوع هذه الدراسة، فيعتبر أقل جاذبية من التحرير المرتبط بالتجارة في السلع الصناعية. ففي حالة التجارة في المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة، يتبادل الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة إعفاءات محدودة (كليا أو جزئيا) وضمن رزنامات زراعية في المرحلة الأولى. أما المرحلة الثانية التي تلي دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ، فتنص الاتفاقيات الموقعة على إجراء المباحثات بين الاتحاد والدول الموقعة في مرحلة لاحقة[٦٥] بخصوص رفع درجة التحرير التجاري في المنتجات الزراعية وتوسيع نطاق الأفضليات التجارية بشكل متبادل نظرا لحساسية القطاع الزراعي سواء في دول الاتحاد أو في الدول العربية الموقعة.

وبمراجعة أولية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول العربية يتبين بأنها قدمت إعفاءات كلية أو جزئية للمنتجات الزراعية العربية تضمنت الإعفاء التام أو الجزئي من الرسوم الجمركية المفروضة على تلك السلع عند استيرادها إلى الأسواق الأوروبية، لكن في كثير من الحالات ضمن حصص كمية أو تخضع لمستويات مرجعية بخصوص السعر والكمية[٦٦].

---

(٦٤) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٥) الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا.

(٦٥) بعد دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ، يجري بشكل منتظم وسنوي التباحث بشأن تطور سير العمل بهذه الاتفاقيات وأي مباحثات ذات طبيعة تفاوضية وذلك في إطار ما يسمى بلجنة الشراكة التي تمهد لاجتماع مجلس الشراكة بين الاتحاد لأوروبي وكل دولة موقعة على حدة والذي يرأسه في العادة وزراء الخارجية من الجانبين.

(٦٦) سيتم الحديث عن سعر الدخول والسعر المرجعي ((entry price) والكميات المرجعية (reference quantity) لاحقا عند تفصيل التفضيلات التجارية الممنوحة للدول العربية من الاتحاد الأوروبي.

كما يتبين بأن العديد من المنتجات الزراعية العربية التي تم استعراضها في الفصل الثالث والتي تتمتع بموجب اتفاقيات الشراكة بأفضليات وإعفاءات تعطيها موطئ قدم في الأسواق الأوروبية شبه مضمون بالمقارنة مع المعاملة التي يمكن أن تجنيها جراء العضوية في منظمة التجارة العالمية والتي لا تعطي المنتجات العربية أي ميزة تفضيلية إضافية عند تصديرها إلى الأسواق الأوروبية حيث تعامل على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) التي تتمتع بها جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الجدول ٢٠- الإعفاءات المترتبة للمنتجات الزراعية العربية بموجب اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية

الدولة المستفيدة	عدد المنتجات الزراعية التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية
الأردن	يشمل التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي حوالي ٧٠ بندا جمركيا زراعيا ويستثني منها صراحة بعض البنود الواردة في الفصل ٢٠ والخاصة بأصناف من منتجات من الخضار والفاكهة، ومن بين ٧٠ بندا جمركيا يشملها التخفيض هناك ١٢ بندا جمركيا يطبق عليها حصص كمية وسعر دخول وكمية مرجعية للمستوردات.
مصر	يشمل التخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي حوالي ٥٢ بندا جمركيا زراعيا منها ١٧ بندا رئيسيا لأربع خانات يخص معظمها منتجات مثل النباتات والخضروات المجففة والأرز. ومن بين البنود الـ ٥٢ المشمولة هناك ٢٩ بندا جمركيا يطبق عليها حصص كمية بينما يطبق على البرتقال الطازج فقط السعر المرجعي بحيث لا يقل عن ٢٦٦ يورو/طن خلال فترة معينة من السنة.
لبنان	جميع المنتجات الزراعية للفصول ١-٢٤ من النظام المنسق معفية تماما من الرسوم الجمركية باستثناء ٣١ بندا جمركيا زراعيا ينطبق عليها تخفيض جمركي محدد بحصص كمية بينما تبقي ٣ منتجات دون أي تخفيض وهي زهور القطف والسكر والنبيذ.
المغرب	بالنظر إلى كبر حجم تجارة المغرب الزراعية مع الاتحاد الأوروبي، تم إعداد بروتوكول خاص بالمنتجات النباتية والحيوانية وبروتوكول آخر خاص بالمنتجات السمكية، وتم النص تحديدا على الإعفاءات الخاصة ببعض المنتجات الزراعية كالطماطم والبرتقال والكلمنتينا والخيار ضمن نطاق رزنامة زراعية محددة بحصة كمية وسعر دخول مرجعي لكي تحصل على الإعفاء التام. وقد اشتملت الإعفاءات الكلية أو الجزئية على ١٩٥ بندا جمركيا زراعيا خضع العديد منها لحصص كمية وأسعار أو كميات دخول مرجعية.
تونس	كشأن الاتفاقية مع المغرب، هناك بروتوكول خاص بالمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وآخر للمنتجات السمكية المصدرة من تونس. واشتمل البروتوكول الزراعي الأول على إعفاءات كلية أو جزئية لـ ١٤٠ بندا جمركيا زراعيا يخضع الكثير منها لأسعار وكميات مرجعية أو حصص كمية بينما تمت معالجة زيت الزيتون في الفقرة ٣ من بروتوكول ١ الملحق باتفاقية الشراكة الأوروبية–التونسية بالسماح بإدخال لغاية ٤٦ ألف طن زيت زيتون خام سنويا حتى عام ١٩٩٩ وبرسم مقداره ٧٨١ يورو لكل ١٠٠ كيلوغرام.

المصدر: الملاحق الخاصة بالزراعة في اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول العربية المذكورة.

ويبين الجدول السابق بعض التباين في الأفضليات الممنوحة للدول العربية المذكورة في التجارة الزراعية حيث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى ذات تحرير متحفظ، والثانية ذات تحرير متوسط. إلا أن أيا من المجموعتين لا يرقى إلى أن يمثل تحريرا جوهريا بين الجانبين. أما المجموعة الأولى، فتشمل الاتفاقيات مع الأردن ومصر حيث يبين الجدول ٢٠ محدودية عناصر التحرير الجمركي المقدمة من الاتحاد الأوروبي والتي يقابلها تحرير متحفظ من الجانب الآخر. ولم تشمل الإعفاءات بشكل أساسي إلا حوالي ٧٠ و٥٠ بندا جمركيا زراعيا للدولتين، على التوالي، مما يعني إلقاء عبء الحصول على إعفاءات أوسع للتجارة الزراعية على جولات المفاوضات الثنائية القادمة تنفيذا للمادتين ١٥ و١٣ من اتفاقيتي الشراكة الأوروبية مع كل من الأردن ومصر.

أما المجموعة الثانية فتتصف بأنها أكثر تحريرا للتجارة الزراعية مثل الاتفاقية مع لبنان والتي تبين القراءة الأولية بأنها أكثر اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية تحريرا في الجانب الزراعي تليها الاتفاقيات مع تونس والمغرب حسب ما يبينه الجدول ٢٠ أعلاه. ومن البديهي القول بأن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول المذكورة وبعض الدول الأوروبية لعبت دورا أساسيا في صياغة اتفاقيات الشراكة معها بشكل يبدو أكثر تفضيليا عن غيرها من الدول. ولكن، كشأن المجموعة الأولى، فإن هذه الدول مطالبة بالدخول في مباحثات لتوسيع التحرير الزراعي بموجب اتفاقيات الشراكة. وبشكل عام، هذا ما تبينه القراءة الأولية للإعفاءات. وفي الفقرات القادمة سيتم التعرف بشكل أكثر عمقا على مدلولات التحرير الزراعي والتفضيلات الممنوحة للدول العربية الموقعة ومقارنة ذلك مع ما تم الالتزام به لدى منظمة التجارة العالمية. وقبل ذلك، سيتم التطرق إلى اتجاهات الصادرات العربية الزراعية وأثر اتفاقيات الشراكة الأوروبية عليها حيث تقدم لنا صورة لمدى فاعلية الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاقيات.

ولدراسة مساهمة هذه الاتفاقيات في تعزيز صادرات الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يبين الجدول ٢١ تطور أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣.

الجدول ٢١- صادرات بعض الدول العربية الزراعية[٦٧] إلى دول الاتحاد الأوروبي
خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣
(بالمليون يورو)

الدولة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	النسبة من إجمالي واردات الاتحاد الزراعية لعام ٢٠٠٢
الأردن	١٤	١٠	١٣	٦	٨	٦	٧	٨	٠,٠١
مصر	٣٦٤	٤٥٠	٤٢٠	٣٧٧	٤٢٩	٤٦٠	٤٨٤	٤٦٧	٠,٧٥
لبنان	٢١	٢٥	٢٥	٢٤	٢٧	٣١	٣٠	٣٨	٠,٠٦
المغرب	١,٠٦٦	٢,٠٢٧	١,٠٢٨	١,١٢٣	١,٢٦٣	١,٣٦٩	١,٥١١	١,٤٧٥	٢,٤
الجمهورية العربية السورية	١٥٢	٢٠٢	١٧٥	١٥٧	٢٦٥	٢٧٠	٢٨٨	٢٢٤	٠,٣٦
تونس	٣٠١	٣٢٦	٤٠٧	٣٣٦	٣٦٧	٣٩٤	٣٤٨	٣٥٦	٠,٥٧
المجموع	١,٩١٨	٢,٠٤٠	٢,٠٦٨	٢,٠٢٣	٢,٣٥٩	٢,٥٣٠	٢,٦٦٨	٢,٥٦٨	

المصدر: تم احتسابها من قاعدة بيانات النفاذ للأسواق الأوروبية الخاصة بالاتحاد الأوروبي على الموقع الإلكتروني: http://mkaccdb.eu.int/.

ويمكن القول، وبشكل عام بأن الصادرات الزراعية لمعظم الدول العربية موضع هذه الدراسة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لا زالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية والتي بلغت في عام ٢٠٠٢ حوالي ٦٢ مليار يورو[٦٨]. فكما يبين الجدول السابق أن مجموع الصادرات الزراعية للدول الست مجتمعة والبالغ حوالي ٢,٦ مليار يورو لا يتجاوز نسبة ٤ في المائة من الواردات الزراعية الكلية للاتحاد الأوروبي. ويبين الجدول المذكور كذلك أن أهم دولة عربية مصدرة زراعيا لدول الاتحاد الأوروبي هي المغرب، ثم تليها بفارق كبير كل من تونس ومصر وأخيرا الجمهورية العربية السورية.

---

(٦٧) تشمل المنتجات الزراعية والسمكية والمواد الغذائية المصنعة في الفصول من ١-٢٤ من النظام المنسق وبعض المنتجات الواقعة ضمن تعريف جولة أوروغواي للمنتجات الزراعية ومنها القطن والأصواف والزيوت العطرية وغيرها.

(٦٨) الإحصاءات الزراعية الواردة بالموقع الإلكتروني للاتحاد الأوروبي: http://europa.eu.int/comm/agriculture/agrista/2003/table_en/374.pdf..

ويقدم نفس الجدول دلالات واضحة للدور المحدود الذي تلعبه اتفاقيات الشراكة الأوروبية في تعزيز فرص نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية ولتاريخ إعداد هذه الدراسة. فالاتفاقيتان اللتان يمكن القياس عليهما هما الاتفاقيتان المبرمتان مع كل من تونس والمغرب واللتان دخلتا حيز التنفيذ عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠ على التوالي بينما الاتفاقيات الأخرى إما دخلت حديثا حيز النفاذ أو لا زالت تنتظر استكمال إجراءات المصادقة الدستورية عليها.

ففي حين ارتفعت الصادرات الزراعية التونسية مباشرة عام ١٩٩٨ إلا أنها تذبذبت بعد ذلك حتى أن مستواها في عام ٢٠٠٣ لا يزيد كثيرا عن مستواها قبل تنفيذ اتفاقية الشراكة عام ١٩٩٧. أما في حالة المغرب فارتفعت الصادرات المغربية إلى الأسواق الأوروبية بشكل متواصل بعد عام ٢٠٠٠ ولكن ما لبثت أن تراجعت في عام ٢٠٠٣ بعد أن سجلت معدل زيادة مرتفع قدره ١١,٥ في المائة سنويا خلال السنوات الثلاث الأولى لتنفيذ الاتفاقية. وكان أداء صادرات كل من مصر والجمهورية العربية السورية مشجعا ومتزايدا بشكل متواصل في حين تبين الأرقام تواضع الصادرات الزراعية لكل من الأردن ولبنان.

ولفهم جانب من جوانب ضعف الصادرات العربية على الرغم من وجود اتفاقيات الشراكة، يستعرض الجدول ٢٢ الأفضليات التجارية الممنوحة من جانب الاتحاد الأوروبي إلى المنتجات الزراعية للدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة بالمقارنة مع تعريفة الدولة الأولى بالرعاية (MFN)[٦٩].

يبين الجدول ٢٢ أعلاه أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول العربية تحمل بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية العربية بالمقارنة مع المعاملة التي يوليها الاتحاد الأوروبي لباقي دول العالم على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومن غير المتوقع أن يكون لها دور كبير في زيادة القدرة التصديرية الزراعية للدول العربية إلى الأسواق الأوروبية لعدد من الاعتبارات والتي سبق مناقشة البعض منها عند تحليل المعوقات وأهمها:

١- باستثناء البروتوكول الزراعي الملحق بالاتفاقية مع لبنان، فإن نطاق التغطية جزئي ومحدود إلى درجة كبيرة في بعض الحالات سواء من حيث شمول أصناف المنتجات الزراعية المؤهلة للمعاملة التفضيلية أو للمواسم الزراعية التي يسمح لها بدخول الأسواق الأوروبية خلالها وذلك حسب ما تبين بشكل واضح عند استعراض الجدول ٢٠ أعلاه.

الجدول ٢٢- أمثلة لإعفاءات في التجارة الزراعية تعهد بها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقيات الشراكة

(٦٩) سيتم التركيز في التحليل على تحري تأثير اتفاقيات الشراكة على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية للصادرات الزراعية العربية بحيث سيترك دراسة أثر اتفاقيات الشراكة في زيادة نفاذ الصادرات الأوروبية للأسواق العربية لدراسات أخرى.

الدولة المستفيدة	النص القانوني	المنتج والبند الجمركي (التصنيف المدمج CN)	التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية MFN	هامش التفضيل التجاري(*)	الإنتاج المحلي عام ٢٠٠٠ (ألف طن)	الإنتاج المشمول بالإعفاءات إلى الإنتاج المحلي (نسبة مئوية)
الأردن	البروتوكول (١) المنصوص عليه بالمادة ١٦(١) من اتفاقية الشراكة الأوروبية-الأردنية	(٠٧٠٢٠٠١٥) وتفريعات أخرى من الطماطم خلال الفترة ١٢/١ – ٣/٣١	٨،٨% + ٢٩٠ يورو/طن	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية و٦٠% من الرسوم للكميات التي تتجاوز حصة كمية أو كمية مرجعية التي قد تتحدد بموجب المراجعة السنوية للصادرات	٦١٩	--
		(٠٧٠٩٢٠٠٠) الهيليوم خلال الفترة ١٠/١ – ٣/٣١	١٠,٢%	إعفاء تام بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية وحصة سنوية قدرها ١٠٠ طن	غير متوفر	--
		(٠٧٠٧٠٠١٠) الخيار خلال الفترة ١١/١ – ٢/٢٩	١٢,٨% + ٣٧٨ يورو/طن	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية	٩٠	--
		(ex٠٨٠٥٣٠) الليمون الطازج	٦,٤% + ٢٥٦ يورو/طن	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة سنوية قدرها ١ ٠٠٠ طن وإعفاء بنسبة ٤٠% من الرسوم خارجها	٢٩	٣,٥
لبنان	البروتوكول (١) المنصوص عليه بالمادة ١٤(١) من اتفاقية الشراكة الأوروبية-اللبنانية	(٠٧٠١٩٠٥٠) البطاطس خلال الفترة ١/١ – ٥/٣١	٩,٦%	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة سنوية ١٠ ٠٠٠ طن ترتفع سنويا بمقدار ١ ٠٠٠ طن	٣٤٣	٢,٩
		(٠٧٠٢٠٠٠) الطماطم الطازجة أو المثلجة	٨،٨% + ٢٩٠ يورو/طن للفترة ١١/١- ١٤/٥ و١٤,٤% + ٢٩٨ يورو/طن للفترة ١٥/٥ - ٣١/١٠	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة سنوية ٥ ٠٠٠ طن يتم زيادتها بمقدار ١ ٠٠٠ طن وإعفاء بنسبة ٦٠% خارج الحصة	٣٥٦	١,٤
		(٠٧٠٩٩٠٣١) ثمار الزيتون ليس لإنتاج الزيت	٤,٥%	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة سنوية ١ ٠٠٠ طن	٥٨	١,٧

الجدول ٢٢ (تابع)

الدولة المستفيدة	النص القانوني	المنتج والبند الجمركي (التصنيف المدمج CN)	التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية MFN	هامش التفضيل التجاري(*)	الإنتاج المحلي عام ٢٠٠٠ (ألف طن)	الإنتاج المشمول بالإعفاءات إلى الإنتاج المحلي (نسبة مئوية)
		(٠٨٠٥١٠) البرتقال الطازج أو المجفف	١٦% + ٧١ يورو/طن خلال نيسان/أبريل مع وجود ٦ تعريفات لفترات موسمية	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية	١٥٢	--
مصر	البروتوكول (١) المنصوص عليه بالمادة ١٤(١) من اتفاقية الشراكة الأوروبية-المصرية	(٠٧١٤٢٠) بطاطا حلوة	٣%	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة كمية قدرها ٣ ٠٠٠ طن	٢٥٠	١,٢
		(٠٨٠٥١٠) البرتقال الطازج أو المجفف	١٦% + ٧١ يورو/طن خلال نيسان/أبريل مع وجود ٦ تعريفات لفترات موسمية	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة قدرها ٥٠ ٠٠٠ طن سنويا ترتفع لاحقا بـ ١٠ ٠٠٠ طن وإعفاء بنسبة ٦٠% من الرسوم لما يتجاوز الحصة	١,٦١٠	٣,١
		(ex٠٨٠٧١١٠٠) البطيخ خلال الفترة ٢/١ - ٦/١٥	٨،٨%	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية	٢,٠٤٤	--
		(١٠٠٦) الرز	١٧٥ يورو/طن	إعفاء بنسبة ٢٥% من الرسوم الجمركية لحصة سنوية ٣٢ ٠٠٠ طن	٦,٠٠٣	٠,٥
تونس	البروتوكول (١) المنصوص عليه بالمادة ١٧(١) من اتفاقية الشراكة الأوروبية-التونسية	(ex٠٨٠٦) العنب الطازج خلال الفترة ١١/١٥ - ٤/٣٠	١١،٥%	إعفاء بنسبة ٦٠% من الرسوم الجمركية	١٤٠	--
		(ex٠٨٠٤١٠٠٠) التمر في عبوة أقل من ٣٥ كيلوغرام	٧،٧%	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية	١٠٥	--
		(ex٠٨١٠١٠٩٠) الفراولة خلال الفترة ١١/١ - ٣/٣١	١١،٢%	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية وإعفاء بنسبة ٦٠% من الرسوم لما يتجاوز حصة كمية أو كمية مرجعية	١٠	--

الجدول ٢٢ (تابع)

الدولة المستفيدة	النص القانوني	المنتج والبند الجمركي (التصنيف المدمج CN)	التعريفة الجمركية للدولة الأولى بالرعاية MFN	هامش التفضيل التجاري(*)	الإنتاج المحلي عام ٢٠٠٠ (ألف طن)	الإنتاج المشمول بالإعفاءات إلى الإنتاج المحلي (نسبة مئوية)
		(١٥٠٩١٠١٠) زيت الزيتون	٧,٨١ يورو لكل ١٠٠ كيلوغرام	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة سنوية ٠٠٠ ٦٤ طن	١٣٠	٣٥
المغرب	البروتوكول (١) المنصوص عليه بالمادة ١٧(١) من اتفاقية الشراكة الأوروبية-المغربية	(ex٠٧٠٣١٠١١) البصل خلال الفترة ٢/١٥ - ٥/١٥	%٩,٦	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية لحصة سنوية ٠٠٠ ٧ طن	٣٤٨	٢,٠
		(ex٠٨٠٥٢٠) حمضيات طازجة (مندرين وكلمنتينا)	١٦% خلال الفترة ١/٣ - ٣١/١٠ و١٦% + ١٠٦ يورو/طن للفترة ١/١١ - ٢٩/٢	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم لحصة سنوية ١٥٠ ألف وإعفاء بنسبة ٨٠% من الرسوم خارجها	٥٣١	٢٨,٣
		(١٦٠٤١١٠٠) السلمون	%٥،٥	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية	٠,٠٦	--
		(١٦٠٥٢٠) الجمبري	%٢٠	إعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية	١٣	--

المصدر: اتفاقيات الشراكة الأوروبية-العربية وملاحقها الخاصة بالزراعة. التعريفة المطبقة على أساس الدولة الأولى بالرعاية مأخوذة من جداول الاتحاد الأوروبي لدى منظمة التجارة العالمية. وحجم الإنتاج من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ٢٠٠١، وإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لعام ٢٠٠٤ (FAOSTAT data, 2004).

(*) ترتبط الرسوم الجمركية المذكورة في الأمثلة المعروضة بالرسوم الجمركية النسبية المتعلقة بقيمة السلعة (Ad valorem duties) وليس الرسوم الجمركية الثابتة المفروضة على العدد أو الحجم من السلع المستوردة (specific duties) إلا إذا ذكر ذلك صراحة.

٢- في أغلب الحالات يطبق التخفيض الجمركي، المنصوص عليه في العمود الأول من أي بروتوكول زراعي ملحق باتفاقيات الشراكة الأوروبية، على الرسوم النسبية أو القيمية تاركا الرسوم والضرائب الثابتة دون مساس. وعند استعراض بعض الأمثلة التي تضمنها الجدول ٢٢ أعلاه، يتضح بشكل جلي أن الرسوم القيمية أصلا منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا، مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية العربية.

فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الرسوم الجمركية النسبية للمنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي حوالي ١٦,٥ في المائة، احتسب مكافئ للرسوم النسبية لعدد من السلع التي تفرض عليها رسوم ثابتة فارتفع المكافئ إلى أكثر من ٢٠٠ في المائة لبعض المنتجات، مثلا التي يدخل الحليب في صنعها(٧٠). وفي المعدل تطبق الرسوم النسبية على حوالي ٥٣,٧ في المائة من البنود الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية،

(٧٠) The World Bank, Global Economic Prospects: Realizing the Development Promise of the Doha Agenda (2004).

بينما يفرض على ٤٦,٣ في المائة من البنود الجمركية الزراعية رسوم غير نسبية، منها ٣٠,٥ في المائة يفرض عليها رسوم ثابتة والباقي رسوم مركبة أو مختلطة بين نسبية وثابتة[٧١]. وهذا يعني بالتالي أن حوالي نصف المستوردات الزراعية للاتحاد الأوروبي لا تتمتع بالتخفيض أو المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقيات الشراكة الأوروبية.

٣- ومما يزيد من وهم الهامش التفضيلي استخدام الاتحاد الأوروبي لما يسمي بسعر الدخول (entry price) والكميات المرجعية التي يحددها سلفا بهدف تقييد المنافسة من خلال تحديد السقوف الدنيا لأسعار المستوردات وكمياتها عند المعابر الحدودية وبما يضمن دعم المنتجين الأوروبيين وعدم مزاحمة منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية وخاصة الفاكهة والخضار الطازجة. وتتم هذه الممارسة من خلال تحديد الجهة المختصة بالاتحاد الأوروبي لأسعار مرجعية أو استرشادية (reference prices) تحتسب على أساس متوسط سعر المنتجين في أسواق الاتحاد مضافا إليها مخصص لتكاليف النقل من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك خلال سنوات معينة ثم تعتمد مستويات منها كسعر أدنى للمستوردات يعرف بسعر الدخول وهو السعر المدون بفاتورة الاستيراد عند دخول المعابر الجمركية الأوروبية مضافا إليها الرسوم الجمركية المدفوعة[٧٢]. فإذا انخفض السعر المحسوب للشحنة الواردة عن سعر الدخول المحدد تقوم الإدارة الجمركية بفرض رسم تعويضي إضافي بقيمة الفارق لغاية ٨ في المائة، فإذا كان السعر أقل من ٩٢ في المائة من سعر الدخول يطبق في العادة الرسم الجمركي المربوط (bound) الملتزم به في جداول الاتحاد الأوروبي مع منظمة التجارة العالمية والذي يكون أعلى إلى حد كبير من الرسوم الجمركية المطبقة.

وفي حالات أخرى وحسب ما هو معمول به في اتفاقيات الشراكة الأوروبية، فإن الإعفاء من الرسوم الجمركية المنصوص عليه في الاتفاقيات على الكميات الواردة إلى أسواق الاتحاد بأسعار أعلى من السعر المرجعي، وإذا كان سعر الشحنة الواردة أقل من ذلك المستوى، يفرض رسم تعويضي بنسبة الفارق حتى وإن كان ذلك المنتج الزراعي معفى تماما في الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، تدخل الطماطم المغربية إلى السوق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر بموجب اتفاقية الشراكة بسقف حصة كمية مقدارها ٠٠٠ ٥ طن وبسعر دخول قدره ٥٠٠ يورو للطن، فإن انخفض سعر الدخول بنسبة ٤ في المائة عن السعر المحدد يدفع المصدر المغربي للطماطم رسما جمركيا قيمته ٤ في المائة. وكذلك الأمر بالنسبة للكمية المرجعية (reference quantity) بحيث أنه إذا تحدد لسلعة ما كمية مرجعية سنويا، ولا تكون بالضرورة حصة كمية (quota)، فلن يتم إصدار رخص استيراد أو السماح باستيراد كميات إضافية من نفس الدولة المصدرة حتى نهاية العام، وهي تعتمد على مراقبة الواردات من دولة أو دول معينة وتتبع أثرها في السوق خلال العام بهدف منع الزيادة الكبيرة للاستيراد من منتجات معينة.

تعتبر هذه الممارسة من أكثر الممارسات المشوهة للتجارة على الإطلاق وقد حاربتها روح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوصفها أدوات دعم وحماية مباشرة تعود إلى عهود قديمة. إلا أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية تحفل بمثل هذه النصوص الحمائية في الملاحق الخاصة بالزراعة والتي تقف عائقا كبيرا أمام تنمية الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية.

٤- اتساع استخدام الاتحاد الأوروبي للمعاملة التفضيلية ضمن إطار الحصص الكمية يجعل تلك المعاملة التفضيلية تتضاءل بشكل كبير وتنحصر في نطاق الكميات المسموح بها. ويبين الجدول ٢٢ بعضا من الأمثلة الكثيرة في بروتوكولات الزراعة مع الدول العربية الملحقة باتفاقيات الشراكة التي تبين ضآلة

---

(٧١) منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٤).

(٧٢) FAO, Expert Consultation on the Impact of a Changing International Trade Environment on Agricultural Trade in the Near East Region (RNE/807/REPORT, June 1995).

الحصص الممنوحة والتي قد تكون لعدة آلاف طن من السلعة أو حتى لعدة مئات من الأطنان، وهو ما يساوي في بعض الحالات إنتاج مزرعة واحدة وليس إنتاج دولة.

وحتى يكون الحديث عن الحصص الكمية ذا معنى، فقد اشتمل الجدول ٢٢ على عمودين إضافيين أحدهما عن الإنتاج المحلي العربي للسلعة والآخر لقياس نسبة الحصة الكمية المحددة لذلك الإنتاج. وتبين هذه النسب نتائج مخيبة للآمال حيث أن المعاملة التفضيلية الأوروبية في معظم الحالات، باستثناء زيت الزيتون التونسي والحمضيات والطماطم المغربية، تخص ما نسبته أقل من ٢ في المائة من الإنتاج الزراعي العربي في المعدل للحالات التي تمت دراستها. وعلى سبيل المثال، فقد تم إعفاء الأرز المصري بواقع ٢٥ في المائة من الرسوم الجمركية المفروضة فقط لحصة كمية تساوي ٣٢ ألف طن والتي تشكل أقل من نسبة ١ في المائة من مجمل إنتاج الأرز في مصر. وهذا يعني أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية لا تقدم مساحة تسويقية حقيقية للمنتجات الزراعية العربية حيث لا تتجاوز نسبة الـ ٢ في المائة من معدلات النمو الطبيعية في الإنتاج. وبالتالي، وفي ظل البروتوكولات القائمة حاليا، لن يكون هناك تأثير على زيادة النفاذ إلى الأسواق الأوروبية بموجب تلك الاتفاقيات.

٥- هناك شيوع لاستخدام الاتحاد الأوروبي تدابير الوقاية الخاصة (special safeguards) إذا ما تجاوزت الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعية المحددة. فكما سبق توضيحه في الفصل الأول من هذه الدراسة، يعتبر الاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي أكبر مستخدم لآليات الوقاية الخاصة حيث تم استعراض عدد المرات التي استخدم فيها الاتحاد الأوروبي تدابير الوقاية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١. والواقع أن الاتحاد الأوروبي أيضا، وضمن البنود العامة التي تنطبق على كل من المنتجات الزراعية والمصنعة، قد حرص على تضمين اتفاقيات الشراكة نصوصا للتدابير الوقائية يتم استخدامها في حالة زيادة المستوردات من منتج معين بحيث تهدد أو تسبب تهديدا للمنتجين المحليين أو لقطاع إنتاجي أو إقليم معين. ومن المعروف أن هذه التدابير تشمل تقييد المستوردات باستخدام طرق مثل إلغاء التفضيل الجمركي وإعادة فرض رسوم جمركية أو تضييق حصص الاستيراد أو التوقف تماما عن الاستيراد من ذلك المنتج أو فرض خليط من هذه الإجراءات تستخدم في ذات الوقت. وهذه التدابير من شأنها، بالإضافة إلى ما هو أصلا موجود من آليات حمائية، حصر أي أمل بزيادة صادرات الدول العربية الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس فوق المستويات القائمة لأن ذلك وإن تم، فستواجه تلك الصادرات بآليات الحماية والوقاية المنصوص عليها.

٦- بالإضافة إلى ما ذكر من معوقات، هناك تشدد في المواصفات الأوروبية الفنية والعوائق التي تسببها للتجارة الزراعية والعوائق الأخرى غير الجمركية وخاصة تلك التي ترتبط بالبيئة واستخدام المبيدات ومتطلبات التتبع في الأسواق للمنتجات المعدلة جينيا[٧٣] وغيرها والتي ستساهم بشكل آخر في تقييد الصادرات الزراعية من الدول العربية إلى الأسواق الأوروبية. ومن المعروف مثلا أن مواصفات النوعية الإجبارية بالنسبة للفواكه والخضار الطازجة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي بشكل متحيز على مستورداته من هذه المنتجات والتي لا تنطبق في كثير من الحالات على المنتجات المحلية، وخاصة المتعلقة بحجم المنتجات ووزنها، كان لها أثر كبير على تقييد المستوردات من الخارج.

---

(٧٣) تبنى الاتحاد الأوروبي كما مر في الفصل الثالث من هذه الدراسة نظامين خلال عام ٢٠٠٣ ذات علاقة بالمواد الغذائية والعلفية المصنعة من مواد محورة جينيا ((genetically modified organisms (GMOs) أحدهما يطلب من المصدرين الذين يرغبون بتسويق منتجاتهم المصنعة من GMOs أن يوفروا معلومات تفصيلية تبين أن تلك المنتجات محورة جينيا والتقيد بنظام يسمح بتوفر المعلومات عن ذلك المنتج لمدة ٥ سنوات من طرحه في الأسواق بالإضافة إلى الكتابة بشكل صريح على بطاقة بيان المنتج أنه مصنع من GMOs.

وبالتالي، فأمام المعوقات العديدة المرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق والتي تتسبب في ظاهرة تواضع أداء الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية، يدعو الأمر إلى البحث في العناصر التي شكلت الزيادة المتواضعة في أرقام الصادرات الزراعية العربية والبناء عليها في سياق المفاوضات التجارية الخاصة بالزراعة والتي تتم في إطار اجتماعات لجان ومجالس الشراكة العربية الأوروبية التي تشرف على تنفيذ اتفاقيات الشراكة. ولكن هل ما تم من مفاوضات ثنائية في إطار لجان الشراكة قد ساهم حقيقة في توفير نفاذ أكبر وبشكل حقيقي للصادرات العربية؟ يمكن الوصول إلى الجواب عبر استقراء نتائج المفاوضات التي تمت حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة وهي مع كل من تونس والمغرب. فقد باشرت تونس[٧٤]، وبموجب المادتين ١٦ و١٨ من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بمفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي منذ بداية عام ٢٠٠٠ لزيادة نطاق التحرير التجاري في الجانب الزراعي حيث انتهت المفاوضات مع نهاية العام ودخلت نتائجها حيز التنفيذ في ٢٠٠١/١/١. وبدراسة هذه النتائج ومقارنتها مع الاتفاق الزراعي الأصلي الملحق باتفاقية الشراكة عام ١٩٩٥، يتبين ما يلي:

(أ) تحسين نفاذ سلعة زيت الزيتون برفع الحصة بنسبة ٨,٧ في المائة لتصبح ٥٠ ٠٠٠ طنا سنويا وترتفع بمقدار ١ ٥٠٠ طنا سنويا حتى عام ٢٠٠٥ وبإعفاء تام من الرسوم الجمركية بالمقارنة مع الرسوم الثابتة المفروضة في السابق والبالغة ٧,٨ يورو لكل ١٠٠ كيلوغرام؛

(ب) إضافة منتجات جديدة لم تكن مشمولة بالإعفاءات كالعسل الطبيعي بإعفاء تام لحصة كمية قدرها ٥٠ طنا، وإعفاء بيض الطيور عدا الدواجن بنسبة ١٠٠ في المائة، وإعفاء فواكه كالرمان وبعض البقوليات بنسبة ١٠٠ في المائة؛

(ج) توسيع الإعفاءات الممنوحة لبعض السلع مثل العنب الطازج من ٦٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة وكذلك البطيخ من ٥٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة، والزيتون غير المخصص لإنتاج الزيت من ٦٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة؛

(د) زيادة الحصص الكمية الممنوحة لعدد من المنتجات مثل أزهار القطف من ٧٥٠ طن إلى ١ ٠٠٠ طن، والبرتقال من ٣١ ٠٠٠ طن إلى حوالي ٣٥ ٠٠٠ طن، ومركز عصير الطماطم من ٢ ٠٠٠ طن إلى ٤ ٠٠٠ طن؛

(●) وفي المقابل إلغاء الإعفاءات المترتبة لعدد من المنتجات مثل البذور وبعض أنواع الفاكهة والطحين.

أما بالنسبة لمجموع التغييرات التي طرأت على البروتوكول الزراعي التونسي عبر الجولة الأولى من المفاوضات لزيادة التحرير التجاري الزراعي بين أوروبا وتونس، فمن بين ١٤٠ بندا جمركيا زراعيا مشمولا أصلا بالتفضيلات تم توسيع الأفضليات الممنوحة لعشرة بنود جمركية كما تم توضيحه أعلاه، وإضافة إعفاءات لستة بنود جمركية جديدة فقط. وفي المقابل تم حذف ثلاثة عشر بندا جمركيا. وبالتالي لم تتأثر فرص نفاذ الصادرات الزراعية التونسية إلى الأسواق الأوروبية كثيرا بجولة التحرير المذكورة والتي ستتم مراجعة نتائجها بعد خمس سنوات، أي في نهاية عام ٢٠٠٥. ولعل هذا الأمر هو السبب في النمو الضعيف للصادرات الزراعية التونسية إلى أوروبا حيث لم تساهم اتفاقية الشراكة في تحسين أداء الصادرات التونسية

(٧٤) قرار مجلس الاتحاد الأوروبي المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ((COM(2000)825final, 2000/0334(ACC)).

بشكل جذري منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٨، حيث لا يزال المستوى مقاربا لمستوى الصادرات في عام ١٩٩٦.

إذن، إن الأثر النهائي لمجموع الاعتبارات السابقة سيتمثل في عدم إيجاد أفق لتنمية حقيقية للصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية في ظل نصوص اتفاقيات الشراكة القائمة والتي في أحسن الحالات توفر منفذا ضيقا لحجم قليل من الإنتاج الزراعي العربي. إذن ما هي الخيارات المتاحة أمام الدول العربية إذا ما كان المسار الثنائي لا يوفر نفاذا حقيقيا إلى الأسواق الأوروبية؟ والجواب يكمن في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف. فكل نجاح في مفاوضات الزراعة يقود إلى درجة أكبر من التحرير التجاري وتخفيض أشكال الدعم المحلي ودعم الصادرات وزيادة النفاذ إلى الأسواق هو نجاح للدول النامية عموما. وبالتالي، فإن الأولى بالدول العربية ألا تغفل أهمية المسار التفاوضي متعدد الأطراف في الزراعة خاصة في محاولة تحقيق نفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة، طالما لا توفر اتفاقيات الشراكة إلا إطارا ضيقا محدودا. يضاف إلى ذلك مسألة تفاوضية في غاية الأهمية: فمن الصعب على أي دولة عربية منفردة مفاوضة الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاقيات الشراكة على إزالة الدعم الأوروبي الزراعي مما يعني انحصار مفاوضات تحسين النفاذ إلى الأسواق في التخفيضات الجمركية دون تناول العناصر الأخرى والتي يجري التفاوض بشأن إزالتها أو تخفيضها في جولة المفاوضات الجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، فإن الدول العربية هي أقوى تفاوضيا في إطار مجموعات الدول النامية خلال جولة المفاوضات متعددة الأطراف بالمقارنة مع مفاوضاتها الثنائية مع الاتحاد الأوروبي حيث تكون أضعف بكثير.

هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فلربما هناك ضرورة لإعادة النظر في إمكانيات التكامل على المستوى الإقليمي في المنطقة العربية في ضوء هذه المتغيرات الدولية وبالتالي إيلاء الجهد لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والالتزام بها التزاما كاملا دون اللجوء إلى التعديل وإضافة قوائم الاستثناءات من جديد مما قد يحرم الاقتصادات العربية فرصا كبيرة في ضوء تشابه المعطيات العربية وقرب الأسواق وترابطها وتشابه المقاييس وأذواق المستهلكين ومساهمة هذه العوامل مجتمعة في توفير فرص نفاذ حقيقية للصادرات الزراعية العربية دون الحاجة للذهاب بعيدا للبحث عنها.

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات

تمثل جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والمعروفة باسم "برنامج عمل الدوحة" فرصة سانحة أمام الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية للاستفادة بشكل أكبر من منافع النظام التجاري العالمي وخاصة بالنسبة لتحقيق نفاذ أكبر لصادراتها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة. وتتوقف مدى الفائدة الممكن أن تجنيها الدول النامية على كفاءتها في المفاوضات وتماسك مواقفها ووعيها بالتفاصيل الفنية والآثار الممكن أن تترتب عليها. وقد أعدت هذه الدراسة بهدف تقديم رؤية متخصصة حول المفاوضات الخاصة بالزراعة توضح الأبعاد المختلفة لهذه المفاوضات وتسلط الضوء على القضايا ذات الأولوية بالنسبة للدول النامية والعربية. وفيما يلي عرض لأهم استنتاجات الدراسة والتوصيات التي نأمل أن تكون ذات فائدة للمفاوضين التجاريين في الدول العربية.

ألف- الاستنتاجات

استعرضت الدراسة أهم النتائج التي تمخضت عن جولة أوروغواي في مجال الزراعة وتناولت بالتحليل اتفاقية الزراعة التي ساهمت ولأول مرة في تاريخ النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ عام ١٩٤٧ بتطبيق المبادئ والقواعد التي تحكم ذلك النظام على الزراعة والتي ظلت لسنوات طويلة دون تنظيم. ومن خلال استعراض تعهدات والتزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية الزراعة، بينت الدراسة أن الإسهام الأساسي للاتفاقية تمثل في زيادة النفاذ إلى الأسواق وفي إرسائها لعدد من القواعد الهادفة إلى القضاء على الأساليب المشوهة للتجارة ومحاولة خلق نظام أكثر شفافية يحكم التجارة الزراعية على المستوى العالمي.

وبعد تقويم تنفيذ التزامات الدول الأعضاء، خاصة المتقدمة، تبين أنه وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في فرص نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق وارتفاع نسبة التعريفات المربوطة في هياكل الدول الأعضاء خاصة في الدول المتقدمة، هناك عدم كفاية في الإجراءات والقواعد التي تشتمل عليها اتفاقية الزارعة وضرورة استكمال بنائها من خلال جولة المفاوضات الحالية لمعالجة الخلل الذي يمثل إعاقة لنفاذ الصادرات الزراعية، سواء ارتبط ذلك الخلل بهياكل التعريفات أم بأشكال الدعم المقدم.

كما يبين التقويم أنه وعلى الرغم من تنفيذ الدول لالتزاماتها في مجال النفاذ للأسواق، فإن أسلوب التخفيض للتعريفات الجمركية الذي تم اتباعه لم ينتج عنه تخفيضات جوهرية واستمرت ظاهرتا القمم التعريفية والتعريفات التصاعدية سمة أساسية لهيكل التعريفات الزراعية في الدول المتقدمة. إلى جانب ذلك، فإن أسلوب التخفيض الخطي الذي تم انتهاجه في جولة أوروغواي أتاح قدرا كبيرا من المرونة في تخفيض التعريفات الجمركية مما أتاح للدول المتقدمة الاستمرار في حماية سلعها الحساسة وإجراء تخفيض أقل عليها.

وفي مجال تخفيض الدعم المحلي، تبين وجود العديد من الثغرات التي اشتملت عليها اتفاقية الزراعة وأدت إلى عدم تحقيق تقدم ملموس وبقيت مستويات الدعم المشوه للتجارة شبه ثابتة خلال فترة التنفيذ مع قيام الدول المتقدمة بزيادة الدعم المفتوح في إطار البرامج المستثناة من التخفيض. وفي مجال دعم الصادرات، أظهرت الدراسة زيادة الدعم المقدم عن المستويات الملتزم بها نتيجة لضعف القواعد وعدم تمثيل فترة الأساس للمستويات الحقيقية للدعم التي شهدت مستويات غير مسبوقة من الدعم، بالإضافة إلى عدم وجود قواعد كافية لتحكم أشكال دعم الصادرات المتنوعة كبرامج ائتمان التصدير.

وقدمت الدراسة تحليلا للتطورات الجارية في مجال الزراعة في جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وصولا إلى الاتفاق الإطاري المعروف باسم "صفقة تموز/يوليو ٢٠٠٤" وتوقعت عدم حصول انفراج في مفاوضات الزراعة قبل عام ٢٠٠٧ نظرا لعدم التوصل بعد إلى توافق حول أساليب المفاوضات على القضايا الرئيسية لتخفيض التعريفات الجمركية والدعم المحلي وتعريف المنتجات الحساسة وغيرها مما يجعل من هذه المفاوضات مسألة في غاية الصعوبة.

أما واقع القطاع الزراعي في الدول العربية، فيتباين بشكل حاد بين بعضها البعض بسبب عدم تجانس أنماط توزيع الموارد الزراعية وضعف الاستثمار الزراعي بشكل عام وتواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية. وتتباين مساهمة قطاع الزراعة بشكل كبير في الناتج المحلية العربية، حيث ترتفع عموما في الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا وتنخفض بشكل كبير في الخليج العربي، وتتباين معها كذلك مشاركة الدول العربية في جولة المفاوضات.

وتواجه الصادرات الزراعية العربية العديد من المعوقات في الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية منها بسبب تشدد المواصفات الفنية المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي، ومتطلبات البيئة، بالإضافة إلى إجراءات الصحة والصحة النباتية التي تفرض متطلبات كثيرة لضمان سلامة المنتجات الزراعية وليس أقلها متطلبات التعبئة والبيان وضمان خلو المنتجات من المواد المحورة أو المعدلة جينيا: ونبهت الدراسة إلى عدد من النقاط التفاوضية لتحقيق نفاذ أكبر للصادرات الزراعية كتجنب الأسلوب الخطي في تخفيض التعريفات الجمركية والتضمين الفعال لمبدأ التخفيض التصاعدي، والتعامل بحذر مع مبدأ الانتقاء الذاتي للسلع الحساسة، وعملية فك الارتباط بين الدعم والمنتجات الزراعية وضرورة إصلاح عملية المراقبة والتحقيق المرتكزة إلى إخطارات الدول الأعضاء.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية تقدم بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية العربية ومن غير المتوقع أن يكون لها دور كبير في زيادة القدرة التصديرية الزراعية للدول العربية إلى الأسواق الأوروبية لعدد من الاعتبارات التي ناقشتها الدراسة. وبناء عليه، تم الاستنتاج بأن اتفاقيات الشراكة لن تشكل بديلا حقيقيا للمسار متعدد الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. لكن السبيل الأفضل يتمثل في تجسير روابط التكامل الاقتصادي العربي الذي يوفر فرصا أكبر للتجارة الزراعية العربية.

باء- التوصيات

١- يظل التكامل الاقتصادي العربي أمل الدول العربية في تحقيق التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك لما له من تأثيرات إيجابية على التجارة الخارجية، واستغلال الموارد المتاحة، وحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول المنطقة حاليا. لذلك من الضروري إنجاز خطوات جدية في سبيل تشجيع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وزيادة معدل التبادل البيني العربي في مجال التجارة الزراعية.

٢- أن تكون المفاوضات شاملة للموضوعات الأساسية الثلاثة لمفاوضات الزراعة والمتمثلة في النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، وتنافسية الصادرات. أو بمعنى آخر التعامل مع كافة أشكال العوائق التعريفية وغير التعريفية، والدعم المحلي وتنافسية الصادرات، وذلك لأن إهمال أحد المواضيع الأساسية سيقود إلى تلاشي الأثر الإيجابي الذي يتحقق من موضوع آخر.

٣- العمل على مواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية، للحصول على امتيازات أكبر خصوصا وأن الدول العربية قامت بإزالة الدعم الزراعي بينما تقوم دول الاتحاد الأوروبي بدعم المزارعين دعما سخيا.

٤- العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية العربية، حتى يمكنها المنافسة مع دول نامية أخرى في إطار النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

٥- الاستمرار في مشاركة الدول العربية في المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية وبكثافة لإدراج قضايا المنطقة ضمن المفاوضات.

المرفق الأول- مدى تأثير الربط النهائي للرسوم "غير القيمية" الزراعية في جداول منظمة التجارة العالمية

الدول	إجمالي خطوط التعريفة	الرسوم غير القيمية		أشكال الربط			
		العدد الإجمالي	نسبة مئوية	محدد	مركب	خليط	آخر
أستراليا	٧٢٥	١٤	١,٩	١٤	-	-	-
بروناي	٨٩٣	٢٩	٣,٢	١٩	-	-	-
بلغاريا	٢ ٢٠٤	٥٥٠	٢٥,٠	٤٤	١٧٥	٢٠٥	١٢٦
كندا	١ ٤٣١	٤٠٤	٣٠,١	١٨٧	٤٣	١٦١	١٣
كرواتيا	١ ١٦٣	٢٢٩	١٩,٧	٧	٣٦	١٨٦	-
فيجي	٦٩٦	٢٤	٣,٤	١٤	-	٢	٨
ماسيدونيا	٢ ١٧٩	٣٠٥	١٤,٠	-	-	٣٠٥	-
جورجيا	٧٨١	٢٦	٣،٣	١٥	-	-	١١
هايتي	٧٦٣	٩١	١١,٩	٣٧	-	٥٤	-
أيسلندا	١ ٦٠٤	٣٦٣	٢٢,٦	-	٣٦٣	-	-
الهند	٦٩٧	٢	٠,٣	٢	-	-	-
إسرائيل	١ ٠٤٥	٢	٠,٢	١	١	-	-
جامايكا	١ ١٩٧	٢	٠,٢	٢	-	-	-
اليابان	١ ٣٤٤	٢٤٧	١٨,٤	١٥٥	٤٦	٤٤	٢
جمهورية كوريا	١ ٥٠٠	٦٨	٤,٥	-	-	٦٨	-
جمهورية كيرغيز	٩٢١	٤٧	٥,١	٥	-	٤٢	-
ماليزيا	١ ٣٢٠	٣٤٦	٢٦,٢	١١٧	١٨٧	٤٢	-
المكسيك	١ ٠٨٣	٨٣	٧،٧	-	-	٨٣	-
مولدافا	٧٨٣	٦٢	٧,٩	٢٤	١١	٢٧	-
الدنمارك	٨٢٢	٩	١،١	٩	-	-	-
نيوزيلندا	١ ٠٠٤	١٠	١,٠	١٠	-	-	-
النرويج	١ ٠٦٠	٧٢٢	٦٨,١	٢٠٢	-	٥٢٠	-
غينيا الجديدة	٧٠٢	٤٤	٦,٣	٤٤	-	-	-
سنغافورة	٨٤٦	٥٥	٦,٥	٣٧	-	-	١٨
جزر سولمون	٦٧٨	٢٤	٣,٥	٢٤	-	-	-
سريلانكا	٨٤٤	٢٣	٢,٧	١	-	٢٢	-
سويسرا	٢ ١٧٩	١ ٩٤٠	٨٩,٠	١ ٩٣٨	-	٢	-
تايوان (الصين)	١ ٣٧٩	١١٢	٨,١	٩١	-	٢١	-
تايلند	٧٧٤	٣٣٩	٤٣,٨	٤	-	٣٣٥	-
الولايات المتحدة الأمريكية	١ ٧٧٧	٧٥٥	٤٢,٥	٥٩٧	١١١	-	٤٧
زيمبابوي	٦٩٠	١٩	٢,٨	١٩	-	-	-
الاتحاد الأوروبي (١٥) ودول منضمة حديثا	٢ ٢٠٥	١ ٠١٠	٤٥,٨	٥٨٩	٢٦٢	٥٤	١٠٥

المرفق الأول (تابع)

الدول	إجمالي خطوط التعريفة	الرسوم غير القيمية		أشكال الربط			
		العدد الإجمالي	نسبة مئوية	محدد	مركب	خليط	آخر
قبرص	٢ ٩١٤	٢ ٠٠٨	٦٨,٩		٢ ٠٠٨		
لاتفيا	٧٥١	٨	١،١	٨	-	-	-
ليتوانيا	٩٦٦	١١٢	١١,٦	٥	-	١٠٧	-
مالطا	٢ ٩٤٣	٢ ٤٧٣	٤٨,٠	٢٧١	٢ ٢٠٢	-	-
بولندا	٢ ٢٢٦	١ ١٩١	٥٣,٥	-	٧٥٨	٤٣٣	-
سلوفينيا	٢ ٣٠٣	٥٦١	٢٤,٤	-	٥٦١	-	-
إجمالي الدول المنضمة حديثا	١٢ ١٠٣	٦ ٣٥٣	٥٢,٥	٢٨٤	٥ ٥٢٩	٥٤٠	-
دول عربية							
مصر	٨٢٣	١٤	١,٧	١٠	-	٤	-
الأردن	٨٧٥	٧	٠,٨	-	٧	-	-
إجمالي ٣٤ دولة	٣٨ ٨٩٧	٧ ٩٧٧	٢٠,٥	٤ ٢٢٨	١ ٢٤٢	٢ ١٧٧	٣٣٠

المصدر: وثيقة منظمة التجارة العالمية: TN/AG/S/11.

المرفق الثاني- الرسوم الجمركية غير التعريفية على المنتجات الزراعية

رقم الفصل المنسق	وصف المنتج	عدد الدول	خطوط التعريفة الإجمالية	عدد الخطوط غير القيمية	نسبة مئوية للخطوط من الإجمالي	الشكل المحدد	الشكل المركب	الشكل الخليط	الشكل الآخر
١	الحيوانات الحية	١٢	١ ٠٠٤	١٧٩	٢،٢	١٠١	٤٤	٣٤	-
٢	اللحوم والفضلات الصالحة للأكل	١٦	٢ ٩٥٦	٩٨٨	١٢,٤	٤٠٨	٢٠٤	٣٧٦	-
٤	منتجات الألبان	٢٠	٢ ٢٠٧	٧٦٣	٩,٦	٤٠٩	١١١	٢٠٦	٣٧
٥	منتجات حيوانية أخرى	٤	٨٠٢	٢١	٠,٣	١٦	-	٥	-
٦	أشجار حية أو نباتات أخرى	٥	٧٩٤	١٠٤	١,٣	٦٥	٣١	٨	-
٧	خضروات صالحة للأكل	١٨	٣ ١٦٦	٨٤٣	١٠,٦	٤٩٤	١١٨	٢٢٥	٦
٨	فواكه ومكسرات صالحة للأكل	١٦	٢ ٨١٥	٥٢٠	٦,٥	٢٣٤	١٣٩	١٤٧	-
٩	بن، شاي، وبهارات	١٠	١ ٣٣٧	١٠١	١,٣	٧٥	-	٢٦	-
١٠	حبوب	١٢	٩٠٦	٢٠٢	٢,٥	١٧٠	-	٣٢	-
١١	منتجات صناعة الطحن	١٢	١ ٦٥٦	٤٠٤	٥,١	٣١٠	١٤	٨٠	-
١٢	البذور الزيتية	٩	٢ ٢٢٦	٢٦٤	٣،٣	٢١٠	٥	٤٩	-
١٣	الصمغ	٣	٥٤٢	٦	٠,١	٦	-	-	-
١٤	مستلزمات الطلاء	٣	٤٠١	١٢	٠,٢	٤	-	٨	-
١٥	الدهون النباتية أو الحيوانية	١٥	٢ ٥١٠	٣٧٤	٤,٧	٢٤٦	١٨	١١٠	-
١٦	لحوم أو أسماك مجهزة	١٣	٧٨٧	٢١٥	٢,٧	٧١	٤٠	١٠٤	-
١٧	السكر والسكر المكرر	١٥	٩٩٨	٣٣٨	٤,٢	١٥٣	٣٦	٨٨	٦١
١٨	الكاكاو ومستحضراته	١٤	٦٥٠	١٨١	٢,٣	٤٧	٣٦	٤٨	٥٠
١٩	مستحضرات الحبوب	١٧	١ ٢٩٨	٣٤٠	٤,٣	١٣١	٩١	٩٩	١٩
٢٠	مستحضرات الخضروات	١٥	٣ ٤٤٤	٦١٥	٧،٧	٢٦٣	١٢١	٢١٠	٢١

المرفق الثاني (تابع)

رقم الفصل المنسق	وصف المنتج	عدد الدول	خطوط التعريفة الإجمالية	عدد الخطوط غير القيمية	نسبة مئوية للخطوط من الإجمالي	الشكل المحدد	الشكل المركب	الشكل الخليط	الشكل الآخر
٢١	مستحضرات أخرى قابلة للأكل	٢٠	١ ١٦٧	٢٣١	٢,٩	٨٣	٦٠	٧٧	١١
٢٢	المشروبات والكحوليات	٢١	١ ٩٧٤	٧٥٢	٩,٤	٤٢٣	١١٣	٩٧	١١٩
٢٣	البواقي	١٠	١ ١٨٢	١٣٢	١,٧	٨٩	٤	٣٥	٤
٢٤	الدخان	١٧	٥٨٣	٢٠٠	٢,٥	١١٨	٢٤	٥٨	-
٢٩	الكيماويات العضوية	٣	١١٢	٩	٠,١	٣	٥	١	-
٣٣	الزيوت الأساسية	١٣	٧٩٣	٦٠	٠,٨	٣٤	٤	٢٠	٢
٣٥	الزلاليات أو البروتين	٧	٥١٥	٥٢	٠,٧	٢٦	١٠	١٦	-
٣٨	منتجات كيماوية أخرى	٦	٢٩١	٣٠	٠,٤	١٣	٧	١٠	-
٤١	الجلد والمواد الخام	-	٤٧٧	-	-	-	-	-	-
٤٣	جلود مبطنة	-	٣٢٧	-	-	-	-	-	-
٥٠	الحرير	٢	١٤٩	١٠	٠,١	٢	-	٨	-
٥١	الصوف	٢	٤١١	١٩	٠,٢	١٢	٧	-	-
٥٢	القطن	١	٢٠٥	١١	٠,١	١١	-	-	-
٥٣	المنسوجات	١	٢١٢	١	٠،٠	١	-	-	-
	الإجمالي		٣٨ ٨٩٧	٧ ٩٧٧	١٠٠	٤ ٢٢٨	١ ٤٤٢	٢ ١٧٧	٣٣٠

المصدر: وثيقة منظمة التجارة العالمية: TN/AG/S/11.

المرفق الثالث- اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية والغذائية والتي قد تشكل معوقات غير جمركية

١- مسائل متعلقة بكلفة تطبيق معايير تنظم الحد الأقصى لمستوى المواد الضارة في المنتجات (toxic substances)	
- تشريعات تحد من مستويات الأفلوتوكسن في الأغذية	- توجيه أوروبي رقم ٤٦٦/٢٠٠١
- تشريعات تحد من مستوى استخدام ملون الـ AZO في الصناعات القطنية	- توجيه أوروبي EC/٦١/٢٠٠٢
- محددات تتصل باستخدام مواد مثل الفلورين والزئبق في تغذية الحيوان	- توجيه رقم EC/٢٩/١٩٩
- محددات حول استخدام ومتطلبات فحص وجود مضادات حيوية في منتجات ثمار البحر	- توجيه ٦٥٧/٢٠٠٢
- علامات تعريف لوجود مادة الفورمالديهايد	- قرار حول مواد سامة بتاريخ ٢٦,١٠,٩٣ Ordinance on Hazardous Substances
- مستويات لوجود آثار باقية لمبيدات في المنتجات الزراعية	German Pesticide Residue Law
٢- معايير لقبول التسويق	
- مسائل تخص قواعد تنظم المنتجات البيوتكنولوجية	- توجيه EC/٢٢٠/٩٠
- معايير تخص التسويق: مثل علامات التعريف بالبيض	- تشريع رقم ٩١/١٢٧٤ يطرح قواعد مفصلة لتطبيق القاعدة رقم ٩٠/١٩٠٧ لمعايير تسويق البيض
- معايير تنظم منتجات حيوانية غير مخصصة للاستهلاك البشري	- توجيه رقم ٢٠٠٢/١٧٧٤ من البرلمان الأوروبي
٣- إعادة تدوير النفايات من المنتجات	
- معايير تنظم إعادة التدوير واستعادة التعليب وتجميعه	- EC/٦٢/٩٤
٤- معايير تخص التغليف وعلامات التعريف	
- معايير لتغليف الأسماك ومنتجاتها	- توجيه رقم ٢٠٠١/٢٠٠٥ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ ينظم تطبيق تشريع رقم ٢٠٠٠/١٠ لمعلومات المستهلك حول المصايد والمنتجات
- معايير تنظم وضع مصطلحات خاصة لتغليف أنواع من الأنبذة	- توجيه رقم ٩٨/٨٨١
- قواعد للتعريف بمنتجات كالمنتجات العضوية لسلع زراعية	- توجيه رقم ٩١/٢٠٩٢
- محددات حول تعريف وتصميم غلافات لمنتجات النبيذ	- توجيه رقم ١٩٩٩/١٤٩٣
٥- قواعد تخص تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطرف بخصوص البيئية	
- معايير تعنى تخفيض المواد المضرة بالأوزون والمنتجات التي تتضمن هذه المواد	- توجيه رقم ٢٠٣٧ /٢٠٠٠
٦- مقترحات أوروبية وتوجيهات مستقبلية	
- تنظيم مستويات الديوكسن في الأغذية	- توجيه EC/٢٩/١٩٩٩
- مقترحات لمحددات تخص مستحضرات تجميلية قد تكون عرضة لفحوصات لتوافر مكونات من منتجات حيوانية	- ٢٠٠٢/٢٩ في شباط/فبراير ٢٠٠٢

المرفق الثالث (تابع)

٦- مقترحات أوروبية وتوجيهات مستقبلية (تابع)	
- محددات على متطلبات تسويقية لمواد مستحضرة من الغابات	- قرار يسمح لدول الاتحاد باتخاذ قرارات تحت توجيه رقم ١٠٥/١٩٩٩ حول مستحضرات من مواد من الغابات في دول العالم الثالث
- قواعد تنظم تقصي وتعريف المنتجات المعدلة وراثيا ومنتجات مكونة من مواد معدلة وراثيا	- بدأت بتوجيه رقم ١٨/٢٠٠١ ومؤخرا في عام ٢٠٠٣ تم توسيع نطاق المتطلبات إثر خلاف ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية
- مقترح حظر على مواد تستخدم لحفظ وحماية النباتات	- توجيه رقم ٤١٤/٩١

المصـــدر: Trade & Environment: Supporting growth and sustainability (www.tradeandenvironment.com, http:// www.tradeandenvironment.com/te-links.php).

المراجع

المراجع العربية

منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٤)، إطار طرق المفاوضات على الزراعة، "مشروع مقرر المجلس العام المؤرخ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٤، برنامج عمل الدوحة"، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٤، ترجمة غير رسمية.

منظمة التجارة العالمية (٢٠٠١)، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر، ٩-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ترجمة غير رسمية.

منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤)، الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي: اتفاق الزراعة، مراكش ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ترجمة غير رسمية.

رضوان، محمد، (٢٠٠٣)، من الدوحة إلى كانكون، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ورقة مقدمة إلى الاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، E/ESCWA/GRID/2003/22.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٣): تحديات وفرص النظام التجاري العالمي - الزراعة، (E/ESCWA/GRID/2003/30).

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (٢٠٠٥): الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا.

اتفاقيات الشراكة الأوروبية-العربية وملاحقها الخاصة بالزراعة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠١)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم (٢٣).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩)، إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٤)، ورقة عمل الأسواق الأوروبية العالمية للمنتجات الزراعية العربية، (الفرص والتحديات).

المراجع الأجنبية

Baffes, John and De Gorter, Harry (2005), “Disciplining Agricultural Support through Decoupling”, World Bank Policy Research Working Paper No. 3533.

De Gorter H. (2004), “Market Access, Export subsides, and Domestic Support: Developing New Rules”, in Ingco, Melinda and Nash, John (eds) (2004).

D. Ingco, Melinda and Nash, John (eds) (2004), Agriculture and the New Trade Agenda: Creating a Global Trading Environment for Development, Cambridge University Press.

ElBeheri A. et al. (2004), "Liberalizing Tariff Rate Quotas: Quantifying the Effects of Enhancing Market Access", in Ingco, Melinda and Nash, John (ed) 2004.

European Commission, Decision of the EU Council, Document number: COM(2000)825 final, 12 December 2000.

Gibson, P., J. Wainio, D. Whitley, and M. Bohman. (2001), Profiles of Tariffs in Global Agricultural Markets, Agricultural Economic Report 796. U.S.D.A. Economic Research Service, Washington, D.C.

Hertel, T. et al. (2004), The Global and Regional Effects of Liberalizing Agriculture and other Trade in the New Round", in Ingco, Melinda and Nash, John (ed) 2004.

ICTSD (2003), Agriculture Negotiations at the WTO - Post - Cancun outlook Report, Geneva, November.

Kwa, Alileen (2004), "WTO Threatens Rural poor - The Impact of the Proposed Framework on Indonesia", Focus on the Global South, July 27.

Mathews, Alan (2004), "Agriculture after Cancun", Trinity Economic paper No. 17, March.

Naray, Peter (2004), WTO Agricultural Negotiations - Progress Report, International Trade Center, UNCTAD/WTO, September 2004.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2004), OECD Agricultural Policies 2004: AtGlance, Part I: Evaluation of support policy Development.

Organization for Economic Cooperation and Development (2002), "Agriculture and Trade liberalization: Extending the Uruguay Round Agreement".

Organization for Economic Cooperation and Development (2001a), The Uruguay Round Agreement on Agriculture: An Evaluation of its Implementation in OECD Countries.

Organization for Economic Cooperation and Development (2001b), "Decoupling: Conceptual overview", COM/AGR/APM/WP (2000) 14/FINAL.

Oxfam International, "Boxing match in agricultural Trade-Will WTO negotiations knock out the world's poorest farmers?", Briefing paper (32), November 2002.

Peters, Ralf and Shirotori, Miho (2004), WTO Negotiations on Agriculture: Approaches to Tariff Reductions, UNCTAD informal note. (Not Published).

Peters, Ralf and Vanzetti, David (2004), "Shifting Sands: Searching in for a Compromise in the WTO Negotiations on Agriculture", UNCTAD, Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series No. 23.

Shirotori, Miho (2004), "Export Subsidies Negative Impact on Farmers in Developing Countries", Paper Presented at Policies Against Hunger Conference (Berlin).

Swedish National Board of Trade (2004), Consequences of the WTO-agreements for Developing Countries, Stockholm.

UN Food and Agriculture Organization (FAO) (1995), "Expert consultation on the impact of a changing international trade environment on agricultural trade in the near east region", RNE/807/REPORTS.

UN Food and Agriculture Organization (FAO) (2004), FAOSTAT data.

The World Bank (2004a), Market Access in Agriculture: Beyond the Blender, Trade Note No. 17.

UN Food and Agriculture Organization (FAO) (2004b), Global Economic Prospects: Realizing the Development Promise of the Doha Agenda.

UN Food and Agriculture Organization (FAO) (2003), "Domestic Support For Agriculture: Agriculture Policy Reform and developing Countries", Trade Note number 7.

World Trade Organization (WTO) (2004a). "Committee on Agriculture, Special Session: Calculation of Ad valorem Equivalents (AVEs) - Data Requirements and availability". Note by the Secretariat. TN/AG/S/11.

World Trade Organization (WTO) (2004 b). Annual Report 2004.

World Trade Organization (WTO) (2003). Annual Report 2003.

World Trade Organization (WTO).

Other Documents

G/AG/NG/6/Rev.1, G/AG/NG/S/8, G/AG/NG/S/8/Rev.1, G/AG/NG/S/9/Rev.1, TN/AG/S/11, TN/AG/S/6, TN/AG/S/9, PRESS/TPRB/238.

المراجع الإلكترونية

http://www.useu.be/agri/GMOs.html.

http://www.wcoomd.org/ie/En/conventions/conventions.html.

http://www.escwa.org.lb.

http://europa.eu.int/comm/external_relations/syria/intro/index.htm.

http://mkaccdb.eu.int/.

http://europa.eu.int/comm/agriculture/agrista/2003/table_en/374.pdf.

http://www.tradeandenvironment.com/te-links.php.

http://www.cairnsgroup.org.